الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

1431هـ. - 2010م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء السابع والعشرون

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الرابع:

الإمام الحسن عليه السلام وعمار في الكوفة..

بعض ما جرى في الكوفة:

قالوا:

ثم سار «عليه السلام» من الربذة: «حتى نزل بذي قار، فقال: والله إنه ليحزنني أن أدخل على هؤلاء في قلة من معي.

فأرسل إلى الكوفة الحسن بن علي «عليه السلام»، وعمار بن ياسر، وقيس بن سعد، وكتب إليهم كتاباً(1).

فلما دخل الحسن «عليه السلام» وعمار الكوفة اجتمع إليهما الناس، فقام الحسن فاستقر [فاستنفر «خ ل»] الناس، فحمد الله وصلى على رسوله ثم قال:

أيها الناس، إنا جئنا [كم] ندعوكم إلى الله وإلى كتابه وسنة رسوله، وإلى أفقه من تفقه من المسلمين، وأعدل من تعدلون، وأفضل من تفضلون، وأوفى من تبايعون، ومن لم يعيه القرآن، ولم تجهِّله السنة، ولم

---

(1) الأمالي للطوسي (ط مؤسسة الوفاء) ص727 و 728 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص718 وبحار الأنوار ج32 ص72 ونهج السعادة ج4 ص53.

تقعد به السابقة.

إلى من قربه الله إلى رسوله قرابتين: قرابة الدين، وقرابة الرحم.

إلى من سبق الناس إلى كل مأثرة.

وإلى من كفى الله به رسوله والناس متخاذلون، فقرب منه وهم متباعدون، وصلى معه وهم مشركون، وقاتل معه وهم منهزمون، وبارز معه وهم محجمون، وصدقه وهم مكذبون.

إلى من لم ترد له راية، ولا تكافأ له سابقة.

وهو يسألكم النصر، ويدعوكم إلى الحق، ويسألكم بالمسير إليه، لتوازروه وتنصروه على قوم نكثوا بيعته، وقتلوا أهل الصلاح من أصحابه، ومثلوا بعماله، وانتهبوا بيت ماله.

فاشخصوا إليه رحمكم الله، فمروا بالمعروف، وانهوا عن المنكر، واحضروا بما يحضر به من الصالحون»(1).

ثم أمر «عليه السلام» بكتاب أمير المؤمنين «عليه السلام» فقرئ عليهم.

وفي نص آخر:

---

(1) نهج السعادة ج4 ص62 و (ط مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف) ج4 ص52 و 53 وبحار الأنوار ج32 ص87 و 88 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص11 وأعيان الشيعة ج1 ص565.

فقدموا الكوفة، فخطب الناس الحسن بن علي «عليهما السلام»، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر علياً وسابقته في الإسلام، وبيعة الناس له، وخلاف من خالفه، ثم أمر بكتاب علي «عليه السلام»، فقرئ عليهم:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد، فإني أخبركم عن أمر عثمان حتى يكون سمعه عيانه، إن الناس طعنوا عليه، وكنت رجلاً من المهاجرين، أكثر استعتابه، وأقل عيبه [عتابه].

وكان هذان الرجلان أهون سيرهما فيه الوجيف، [وأرفق حدائهما العنيف].

وقد كان من أمر عائشة فلتة على غضب، فأتيح له قوم فقتلوه.

ثم إن الناس بايعوني غير مستكرهين [ولا مجبرين، بل طائعين مخيرين]. وكان هذان الرجلان أول من فعل ـ على ما بويع عليه من كان قبلي.

وفي نص آخر: [واعلموا: أن دار الهجرة قد قلعت بأهلها، وقلعوا بها، وجاشت جيش المرجل، وقامت الفتنة على القطب، فأسرعوا إلى أميركم، وبادروا جهاد عدوكم إن شاء الله].

نعود إلى النص السابق:

ثم إنهما استأذناني في العمرة وليسا يريدانها، فنقضا العهد، وآذنا بحرب، وأخرجا عائشة من بيتها، ليتخذانها فئة.

وقد سارا إلى البصرة اختياراً لها. وقد سرت إليكم اختياراً لكم، ولعمري ما إياي تجيبون ما تجيبون إلا الله ورسوله، ولن أقاتلهم وفي نفسي منهم حاجة.

وقد بعثت إليكم بالحسن بن علي، وعمار بن ياسر، وقيس بن سعد، مستنفرين، فكونوا عند ظني بكم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فلما قرأ الكتاب على الناس قام خطباء الكوفة، شريح بن هاني وغيره، فقالوا: والله، لقد أردنا أن نركب إلى المدينة حتى نعلم علم عثمان، فقد أنبأنا به الله في بيوتنا.

ثم بذلوا السمع والطاعة وقالوا: رضينا بأمير المؤمنين، ونطيع أمره، ولا نتخلف عن دعوته. والله لو لم يستنصرنا لنصرناه سمعاً وطاعةً.

فلما سمع الحسن بن علي «عليهما السلام» ذلك قام خطيباً، فقال:

أيها الناس، إنه قد كان من أمير المؤمنين علي ما تكفيكم جملته. وقد أتيناكم مستنفرين لكم، لأنكم جبهة الأمصار ورؤساء العرب. وقد كان من نقض طلحة والزبير بيعتهما وخروجهما بعائشة ما قد بلغكم، وهو ضعف النساء وضعف رأيهن، وقد قال الله تعالى: **(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ)**(1).

(1) الآية 34 من سورة النساء.

وأيم الله لو لم ينصره أحد لرجوت أن يكون فيمن أقبل معه من المهاجرين والأنصار، ومن يبعث الله له من نجباء الناس كفاية، فانصروا الله ينصركم.

ثم جلس وقام عمار بن ياسر، فقال: يا أهل الكوفة، إن كانت غابت عنكم أبداننا فقد انتهت إليكم أمورنا، إن قاتلي عثمان لا يعتذرون إلى الناس، وقد جعلوا كتاب الله بينهم وبين محاجيهم، أحيى من أحيى، وقتل من قتل.

وإن طلحة والزبير أول من طعن، وآخر من أمر، ثم بايعا أول من بايع، فلما أخطأهما ما أملا، نكثا بيعتهما على غير حدث كان.

وهذا ابن الرسول يستنفركم في المهاجرين والأنصار، فانصروا ينصركم الله.

وقام قيس بن سعد، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أيها الناس إن هذا الأمر لو استقبلنا به الشورى لكان علي أحق الناس به في سابقته وهجرته وعلمه، وكان قتال من أبى ذلك حلالاً، وكيف والحجة قامت على طلحة والزبير، وقد بايعاه، وخلعاه حسداً؟!

فقام خطباؤهم، فأسرع الرد بالإجابة، فقال النجاشي في ذلك:

رضينا بقسم الله إذ كان قسمنا علي وأبناء النبي محمد

وقلنا له: أهلاً وسهلاً ومرحباً نمد يدينا من هوى وتودد

فمرنا بما ترضى نجبك إلى الرضا بصم العوالي والصفيح المهند

وتسويد من سودت غير مدافع وإن كان من سودت غير مسود

فإن نلت ما تهوى فذاك نريده وأن تخط ما تهوى فغير تعمد

وقال قيس حين أجاب أهل الكوفة:

جزى الله أهل الكوفة اليوم نصرة أجابوا ولم يأتوا بخذلان من خذل

وقالوا علي خير حاف وناعل رضينا به من ناقض العهد من بدل

هما أبرزا زوج النبي تعمداً يسوق بها الحادي المنيخ على جمل

فما هكذا كانت وصاة نبيكم وما هكذا الإنصاف أعظِمْ بذا المثل

فهل بعد هذا من مقال لقائل ألا قبَّح الله الأمانيَّ والعلل

قال: فلما فرغ الخطباء وأجاب الناس، قام أبو موسى فخطب الناس، وأمرهم بوضع السلاح، والكف عن القتال، ثم قال:

أما بعد، فإن الله حرم علينا دماءنا وأموالنا، فقال: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ**

مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً)[1].

وقال: **(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا)**[2].

يا أهل الكوفة[3].. إلى آخر ما قدمناه عنه.

قال أبو مخنف: وحدثني جابر بن يزيد، عن تميم بن حذيم قال: قدم علينا الحسن بن علي «عليه السلام»، وعمار بن ياسر يستنفران الناس إلى علي «عليه السلام»، ومعهما كتابه، فلما فرغا من كتابه قام الحسن ـ وهو فتى حدث، والله إني لأرثي له من حداثة سنه وصعوبة مقامه، فرماه الناس بأبصارهم وهم يقولون: اللهم سدد منطق ابن بنت نبينا ـ فوضع يده على عمود يتساند إليه وكان عليلاً من شكوى به، فقال:

الحمد لله العزيز الجبار، الواحد القهار، الكبير المتعال، **(سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ)**[4]. أحمده على حسن البلاء، وتظاهر النعماء، وعلى ما أحببنا وكرهنا من شدة ورخاء.

---

(1) الآية 29 من سورة النساء.

(2) الآية 93 من سورة النساء.

(3) الأمالي للطوسي (ط مؤسسة الوفاء) ص727 - 729 وراجع ص718 والجمل ص244 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص131 وبحار الأنوار ج32 ص72 ـ 74 ونهج السعادة ج4 ص52 ـ 55 والإمامة والسياسة ص66.

(4) الآية 10 من سورة الرعد.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. امتن علينا بنبوته، واختصه برسالته، وأنزل عليه وحيه، واصطفاه على جميع خلقه، وأرسله إلى الإنس والجن حين عبدت الأوثان، وأطيع الشيطان، وجحد الرحمان، فصلى الله عليه وآله، وجزاه أفضل ما جزى المرسلين.

أما بعد.. فإني لا أقول لكم إلا ما تعرفون: إن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أرشد الله أمره، وأعز نصره، بعثني إليكم يدعوكم إلى الصواب، وإلى العمل بالكتاب، والجهاد في سبيل الله، وإن كان في عاجل ذاك ما تكرهون، فإن في آجله ما تحبون إن شاء الله.

وقد علمتم أن علياً صلى مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» وحده، وأنه يوم صدق به لفي عاشرة من سنه. ثم شهد مع رسول الله جميع مشاهده.

وكان من اجتهاده في مرضاة الله وطاعة رسوله وآثاره الحسنة في الإسلام ما قد بلغكم.

ولم يزل رسول الله «صلى الله عليه وآله» راضياً عنه، حتى غمضه بيده، وغسله وحده، والملائكة أعوانه، والفضل ابن عمه ينقل إليه الماء.

ثم أدخله حفرته، وأوصاه بقضاء دينه وعداته وغير ذلك من منِّ الله عليه.

ثم والله ما دعاهم إلى نفسه، ولقد تداك الناس عليه تداك الإبل

الهيم عند ورودها، فبايعوه طائعين. ثم نكث منهم ناكثون بلا حدث أحدثه، ولا خلاف أتاه، حسداً له وبغياً عليه.

فعليكم عباد الله بتقوى الله، والجد والصبر، والاستعانة بالله، والخفوف إلى ما دعاكم إليه أمير المؤمنين.

عصمنا الله وإياكم بما عصم به أولياءه وأهل طاعته، وألهمنا وإياكم تقواه، وأعاننا وإياكم على جهاد أعدائه، وأستغفر الله العظيم لي ولكم.

ثم مضى إلى الرحبة، فهيأ منزلاً لأبيه أمير المؤمنين «عليه السلام».

قال جابر فقلت لتميم: كيف أطاق هذا الغلام ما قد قصصته من كلامه؟!

فقال: وما سقط عني من قوله أكثر. ولقد حفظت بعض ما سمعت(1).

ونقول:

هنا أمور كثيرة تحتاج إلى بيان، نكتفي منها بما يلي:

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص88 - 90 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص11 - 13 وأعيان الشيعة ج7 ص242 و 243 ووقعة صفين للمنقري ص236 و 237.

إعتذار لا بد منه:

روى الخطيب: أن الإمام الحسن «عليه السلام» خطب في الكوفة خطباً متعددة. ومنها هذه الأخيرة. وهناك خطبة أخرى ذكرناها في أول هذا الفصل، وهي هامة جداً، ومضامينها، متواترة، وثابتة بلا ريب. ولا نريد أن نتعرض لشرح هذه المضامين، لأن ذلك يحتاج إلى توفر تام وجهد كبير، وربما إلى تأليف مستقل..

فنحن نعتذر للقارئ الكريم عن هذا التقصير..

توضيحات:

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

«**أكثر استعتابه:** أي أكثر طلب العتبى منه، والرجوع إلى ما يرضى به القوم منه.

وأقل عتابه: أي لائمته على وجه الإذلال والمؤاخذة، إما لعدم النفع أو للمصلحة.

والوجيف: السير السريع.

قوله «عليه السلام»: «فلتة غضب» أي فجأة غضب.

والحاصل: أن هؤلاء الثلاثة كانوا أشد الناس عليه.

«فأتيح له» أي قدر وهيء.

وجاشت: غلت.

والمرجل: القدر من النحاس.

و **«دار الهجرة»:** المدينة.

والغرض إعلامهم باضطراب حال المدينة وأهلها، حين علموا بمسير القوم إلى البصرة للفتنة»(1).

الإمام الحسن عليه السلام فتى حدث:

وقد ذكرت الرواية المتقدمة عن أبي مخنف عن تميم بن حذيم: أن الإمام الحسن «عليه السلام» وعماراً تليا كتاب أمير المؤمنين «عليه السلام» أولاً..

ثم قام الإمام الحسن، قال ابن حذيم: «وهو فتى حدث. والله إني لأرثي له من حداثة سنه، وصعوبة مقامه».

ونحن لا نوافق هذا الرجل على وصفه الإمام الحسن بحداثة السن.. لأن عمر الإمام الحسن «عليه السلام» كان آنئذ اثنتين وثلاثين سنة، ومن هو في مثل هذا السن لا يكون حدثاً، ولا يحتاج إلى ان يرثى له أحد..

نعم.. هو قد كان عليلاً آنئذٍ، وقد ظهرت عليه عوارض الضعف، حتى كان يتساند إلى عمود كان معه، فلعله رثى له لضعفه وشدة مرضه.

أما وصفه «عليه السلام» بالفتى فلا ضير فيه، لأن جبرئيل قد

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص84.

وصف علياً «عليه السلام» بالفتى في حرب أحد حين نادى بين السماء والأرض:

لا سيف إلا ذوا الفقار ولا فتى إلا علي

مع أن علياً «عليه السلام» كان آنئذٍ في السابعة والعشرين من عمره.

وأما وصفهم للإمام الحسن «عليه السلام» بالغلام، فلا ضير فيه، لأن الغلام يطلق على الصبي وعلى الشيخ، فهو من الأضداد.

يحزنني قلة من معي:

تقدم: «أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال: «والله، إنه ليحزنني أن أدخل على هؤلاء في قلة من معي»».

فقد يقال: هل يريد «عليه السلام» أن يعتز بغير الله؟! وهل يريد أن يظهر قوته العسكرية أمام أهل الإيمان؟! والحال أن الله تعالى قد أمر بإظهار القوة أمام الكافرين في قوله تعالى: **(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ)**(1).

ونجيب:

أولاً: إنه «عليه السلام» يريد تكثير جيشه ليرهب عدوه، ويهزمه

---

(1) الآية 60 من سورة الأنفال.

نفسياً تمهيداً لهزيمته عسكرياً، فقتل القتلى، ويرتاح بذلك المؤمنون من شر المعتدين.

فالمشار إليه بكلمة هؤلاء هم الناكثون.

وإن كان المشار إليه هم المؤمنون من أهل الكوفة، فإن حزنه لأجل أن قلة الناس معه سوف تضعف عزائم أهل الإيمان، وربما تجعل البعض يتردد، وينتهي به الأمر إلى التخلف عن الجهاد، فيهلك نفسه وغيره بذلك.

ثانياً: إن قلة من معه، معناها: أن من عداهم سيكونون قد ذهبوا في اتجاه آخر، فإن ذهبوا مع الأعداء فهم هالكون، وإن كان من المتخاذلين، فهم على شفير الهاوية، وفي مظنة الهلاك، إلا من له عذر صحيح، مثل القصور عن القيام بالواجب، بسبب جسدي أو مادي، أو كونه معيلاً، ولا يجد كافلاً وحافظاً لعياله، أو نحو ذلك.

ولا شك في أنه «عليه السلام» يحزن للهالكين، ولمن يعرضون أنفسهم للهلاك، تماماً كما كانت تذهب نفس النبي «صلى الله عليه وآله» حسرات على قومه بسبب ضلالهم المؤدي إلى هلاكهم.

ثالثاً: إن البغاة عدو أمر الله بدفعه ولو بالقتل، ومن جملة وسائل الدفع مع إرهابه بحسن العدة، وكثرة العدد كما قال تعالى: **(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ**

وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ)(1).

وهذا أمر فيه من اللطف الإلهي ما لا يخفى على أحد. لأن دفعه بهذه الوسيلة فيه حفظ للمؤمنين من الأخطار، وتوفير لطاقاتهم وجهدهم، وثرواتهم.

وبعد.. فإن من لم يشارك في إعداد القوة، سيحرم من تلك الألطاف، بل سيكون من العصاة. وهذا ولا شك يحزن أمير المؤمنين «عليه السلام».

ويلاحظ: أنه «عليه السلام» قد قال: «يحزنني» لم يقل: يخيفني. لأنه إنما يحزن على المتخلفين، وعلى من سيتضررون نتيجة لذلك.. ولا يخاف من أعدائه، وهو القائل عن نفسه: لألف ضربة بالسيف أهون من موته على فراش(2).

---

(1) الآية 60 من سورة الأنفال.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص2 والكافي ج5 ص53 و 54 وتهذيب = = الأحكام ج6 ص123 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج15 ص14 و 17 وج11 ص8 و 11 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص269 وج3 ص289 والإرشاد ج1 ص238 والأمالي للشيخ الطوسي ص169 و 216 وعيون الحكم والمواعظ ص154 وبحار الأنوار ج32 ص61 و 100 و 189 و 194 و 455 وج34 ص146 وج68 ص264 وج74 ص403 وج97 ص11 و 14 و 40 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص7 ونهج السعادة ج1 ص296 و 301

فلتة غضب عائشة:

إن سياق كلامه «عليه السلام» يدل على أن عداء طلحة والزبير لعثمان كان حقيقياً وعميقاً، ومستحكماً..

أما عائشة. فلم يكن موقفها ناشئاً عن عداء حقيقي لعثمان، وإنما هي تلتقي معه في المسار العام، لكن ذلك لا يمنع من أن تغضب من بعض تصرفاته، فتتصرف تجاهه بحدة وانفعال، ولكنه انفعال يهدف إلى إعادة الأمور إلى سابق عهدها، فإذا عادت رضيت.

أما طلحة والزبير، فكان عداؤهما حقيقياً، وكانا يسعيان لتدمير عثمان وإزالته عن مقامه، لأنهما يريدان الاستئثار بذلك المقام لأنفسهما.

وهما وإن كانا يبرران موقفهما منه بما يبرر به الآخرون مواقعهم، وهو الأحداث التي يأخذونها عليه.. ولكن لو قدر وعاد عثمان عنها، وتاب منها، فإن عداء طلحة والزبير له لا ينتهي، ولا يتوقف، بل سيواصلان الكيد له، والسعي لزعزعة سلطانه، وأخذ مكانه.

وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص306 وج7 ص300 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص209 وكتاب الفتوح لابن أعثم ج2 ص468 والجمل للشيخ المفيد ص190 والمناقب للخوارزمي ص185 ومطالب السؤول ص213 وكشف الغمة ج1 ص241 وينابيع المودة ج1 ص464.

وهذا ما أراد «عليه السلام» بيانه بقوله: كان أهون سيرهما فيه الوجيف، وأرفق حدائهما العنيف، مما يعني: أن شدتهما عليه كانت بالغة، لا تعرف الرفق، أما عائشة فكان منها مجرد فلتة غضب..

أما موقف أمير المؤمنين نفسه، فهو يختلف عن هذين الموقفين، فكان يكثر نصيحته، بأن يعطي القوم ما يرضيهم وهو ما عبر عنه بالإستعتاب، أي أنه كان يكثر طلب العتبى، أي طلب فعل ما يرفع عتبهم، ولكنه كان يقل عيبه، أو عتابه، فلا يلومه على وجه الإذلال، والمؤاخذة، إما لعدم الجدوى، أو لأن المصلحة كانت تقتضي ذلك..

بايعوه على ما بايعوا عليه السابقين:

وقال «عليه السلام»: إن الناس بايعوه غير مستكرهين ـ وأولهم طلحة والزبير ـ على ما بويع عليه من كان قبله..

وهو كلام صحيح، فقد بايع الناس أبا بكر وعمر على أن يعملا بكتاب الله، وسنة رسوله.. وعلى هذا كانت البيعة لأمير المؤمنين «عليه السلام»..

فإن كان قد صدر من أبي بكر وعمر مخالفات للكتاب والسنة، فذلك لا يعني: أن الناس قد رضوا بذلك، بل ذلك يبقى في دائرة المخالفة من طرف واحد، حيث لا بد من المطالبة بالتراجع عنها، وتصحيحها، من قبل من أوقع نفسه فيها..

أما عثمان، فقد بايعوه على العمل بكتاب الله وسنة رسوله، وقد أضاف عبد الرحمن بن عوف شرط العمل بسنة الشيخين . ولا يعني

ذلك: أن الأمة قد وافقت على وضع هذا الشرط.. فإن كان قد رضي بهذا الشرط أحد، فذلك يعود إليه، وهو الذي يتحمل مسؤولية ما اشترطه، وما يجري عليه، ويؤخذ هو به دون سواه..

أما العمل بكتاب الله وسنة رسوله، فهو شرط الأمة بأسرها على عثمان، وعلى أبي بكر وعمر، وعلي «عليه السلام»..

وقد كان طلحة والزبير أول من بايع علياً «عليه السلام»، على هذا الشرط بالذات.

حديث علي عليه السلام عن الناكثين:

ونعود فنلفت نظر القارئ الكريم: إلى أن علياً «عليه السلام» لم يزد في بيانه للأمور أية كلمة تجريح أو إهانة لأي من مناوئيه، بل قرر الأمور بالألفاظ العارية عن أي إيحاء..

أما مناوئوه فقد عرفنا طريقة حديثهما عنه، التي يمكن أن تظهر ملامحها في رسالة عائشة لحفصة التي تحدثت عن دق عنق علي «عليه السلام» كما تدق البيضة على الصفا وغير ذلك مما مرَّ وسيمر مع القارئ الكريم بعضه.

لن أقاتلهم وفي نفسي منهم حاجة:

وقد تعهد «عليه السلام»: بأن لا يقاتل الناكثين وفي نفسه حاجة.. يريد بذلك: أنه سوف يستنفد جميع وسائل الإصلاح، وكل ما يفيد في رتق الفتق، إلى أن يفقد كل أمل، ويتحقق اليأس التام من

حصول أي انعطاف في موقف أعدائه وارتداعهم عن غينهم، فإنه في غنى عن قتالهم، ولذلك فهو سيتركهم ما تركوه. حتى لو أقاموا على عداوتهم كما بينه «عليه السلام» في خطته التي ذكرناها في بعض المواضع من هذا الكتاب.

وهذا غاية ونهاية ما يمكن تصوره من إنصاف العدو، والرفق به، والتسامح معه.

إغراءات علي عليه السلام للناس:

1- وحين قرأنا رسالة علي «عليه السلام» لأهل الكوفة لاحظنا: أنه «عليه السلام» لم يزد على أن خبرهم فيها بأنه أرسل إليهم الإمام الحسن، وعماراً وقيس بن سعد مستنفرين. «فكونوا عند ظني بكم ولا حول ولا قوة إلا بالله..».

ولم نجده يغريهم بأموال يعطيهم إياها..

ولا بمناصب..

ولا بغنائم..

ولم يثن عليهم بما ليس فيهم، ولا حتى بما هو فيهم..

2 - إن غاية ما أغراهم به: أنه طلب منهم أن يكونوا عند ظنه بهم. من دون التصريح بصفة هذا الظن المعبر عن درجة حسنه، أو عن سوئه.. وإن كان السياق يشير إلى حسن الظن، والذين يحسن علي «عليه السلام» الظن بهم هم خصوص المؤمنين المتقين، المجاهدين

في سبيل الله، الذين يلتزمون أحكام الشرع، ويتصفون بكل صفات أهل الإيمان..

ولا يحسن الظن بالمنحرفين، والعاصين والمفسدين، والمتحلليين من الأخلاق الرضية، ومن الإلتزامات الشرعية، ولا بالطامعين المتعلقين بزخارف الدنيا..

3 - إنه «عليه السلام» حتى حين يستنفرهم إلى الجهاد، فإنه يلوِّح لهم بحقيقة أن الاعتماد ليس عليهم، بل الاعتماد أولاً وأخيراً على الله سبحانه، إذ لا حول ولا قوة له، ولا لهم إلا بالله سبحانه..

إلماحة الإمام الحسن عليه السلام إلى عائشة:

وقد خص الإمام الحسن «عليه السلام» عائشة في كلامه بلمحة خاطفة، تخرج الناس من الجو العاطفي الضاغط بسببها، وتحدد لهم المسار، فذكر لهم: أن تأييدها للناكثين، ووجودها بينهم لا ينبغي أن يشكل مشكلة لهم، فإن عائشة مهما بلغ من شأنها تبقى امرأة كسائر النساء، والمرأة تتأثر بكلام الرجال، ويضعف رأيها أمام رأيهم..

ثم استشهد «عليه السلام» بقول الله سبحانه: **(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ)**(1).

فكونها في صف الناكثين لا يعني أن الحق معهم، بل يعني: أنها واجهتهم بضعفها، فخضعت لآرائهم وإراداتهم.. بالرغم من أن النبي

---

(1) الآية 34 من سورة النساء.

«صلى الله عليه وآله» أخبرها عن حربها لعلي «عليه السلام» وهي له ظالمة، وجعل لها علامة تدلها على خطأها الفاحش، وهو ما يجري لها قبل دخولها في تلك الحرب الظالمة من نبح كلاب الحوأب لها..

وقد واجهت ذلك بالفعل، ولكنها لم ترتدع، بل انساقت وراء ضعفها، فكانت أسيرة لعواطفها ولحقدها على علي «عليه السلام»..

التنويه بكثرة المهاجرين والأنصار:

وكما ذكر عمار: بأن المهاجرين والأنصار محتشدون مع علي «عليه السلام» كذلك الإمام الحسن «عليه السلام» أيضاً، فإنه نوه بكثرة المهاجرين والأنصار إلى حد أنه يمكن أن يتحقق النصر على أيديهم، شريطة أن ينضم إليهم طائفة من نجباء الناس..

وأي مسلم مؤمن لا يرغب في أن يكون مع المهاجرين والأنصار، ومع نجباء الناس؟! ومن ذلك الذي يرضى لنفسه أن يكون في الصف المواجه لهؤلاء، والطالب لسفك دمائهم؟!

الأفضل والأفقه والأعدل:

إن خطب الإمام الحسن «عليه السلام» كانت في غاية الأهمية. وقد تضمنت حقائق كان الناس بأمسّ الحاجة إليها. فلاحظ الخطب الثلاثة المتقدمة في هذا الفصل.

ومما جاء في خطبة للإمام الحسن «عليه السلام» في الكوفة ما دل على أن علياً «عليه السلام» أفقه الناس بعد رسول الله «صلى الله

عليه وآله»..

فقد قال «عليه السلام»:

«وجئنا ندعوكم.. إلى أفقه من تفقه من المسلمين، وأعدل من تعدلون، وأفضل من تفضلون».

أي أنه «عليه السلام» ساق الكلام بنحو يفهم منه أن هذا الأمر مفروغ عنه، ولا مجال للترديد أو النقاش فيه..

أما بالنسبة للتعديل.. والتفضيل، فقد ذكرهما بصيغة أخرى.. ربما ليشير إلى أن ثمة محاولات تبذل لادعاء التفضيل والتعديل لغيره «عليه السلام».

وإن كان يحتمل أنه قد ألقى الكلام على هذا النحو ليدفع أي وهم يمكن أن يراود ذهن الناس البسطاء، والغافلين، والجاهلين، الذين تحاول الدعايات أن تعطيهم صورة أخرى عن علي «عليه السلام» في مقابل من غصبوا منه الخلافة..

خطب متعددة:

وقد أظهرت النصوص المختلفة: أن الإمام الحسن، وعماراً وسواهم قد خطبوا في أهل الكوفة أكثر من مرة. فدل ذلك على أن الاجتماعات في مسجد الكوفة قد تعددت.

ويبدو: أنه «عليه السلام» كان يعيد قراءة كتاب أمير المؤمنين «عليه السلام»، ثم يخطب هو «عليه السلام»، وبعده يخطب عمار

بن ياسر، وربما قيس بن سعد، وحجر بن عدي وغيرهم..

علي عليه السلام يدعو الكوفيين إلى الجهاد:

قال الشيخ المفيد «قدس الله نفسه»: ولما بلغه «عليه السلام» ما قال أبو موسى وما صنع، غضب غضباً شديداً وبعث ولده الحسن «عليه السلام» وعمار بن ياسر «رحمه الله» وكتب معهم كتاباً فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم..

من عبد الله علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، إلى أهل الكوفة المؤمنين والمسلمين.

أما بعد.. فإن دار الهجرة تقلعت بأهلها فانقلعوا عنها، وجاشت جيشان المرجل، وكانت فاعلة يوماً ما فعلت.

وقد ركبت المرأة الجمل، ونبحتها كلاب الحوأب، وقامت الفئة الباغية يقودها رجال يطلبون بدم هم سفكوه، وعرضٍ هم شتموه، وحرمةٍ انتهكوها، وأباحوا ما أباحوا، يعتذرون إلى الناس دون الله، **(يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ)**(1).

اعلموا رحمكم الله: أن الجهاد مفترض على العباد، وقد جاءكم في داركم من يحثكم عليه، ويعرض عليكم رشدكم، والله يعلم أني لم

---

(1) الآية 96 من سورة التوبة.

أجد بداً من الدخول في هذا الأمر، ولو علمت أن أحداً أولى به مني ما قدمت عليه، وقد بايعني طلحة والزبير طائعين غير مكرهين، ثم خرجا يطلبان بدم عثمان، وهما اللذان فعلا بعثمان ما فعلا.

وعجبت لهما كيف أطاعا أبا بكر وعمر في البيعة وأبيا ذلك علي، وهما يعلمان أني لست بدون أحدٍ منهما، مع أني قد عرضت عليهما قبل أن يبايعاني إن أحبا بايعت أحدهما. فقالا: لا ننفس ذلك عليك، بل نبايعك ونقدمك علينا بحق، فبايعا ثم نكثا، والسلام(1).

ونقول:

لقد شرحنا بمقدار ما تيسر لنا المضامين المشابهة لما في هذه الرسالة في مواضع مختلفة، ولذلك رأينا: أن نكتفي هنا بذكر بعض الأمور، وهي التالية:

المؤمنون والمسلمون:

إنه «عليه السلام» يعنون الرسالة بأنها إلى أهل الكوفة من المؤمنين والمسلمين.. فعطف كلمة المسلمين بالواو على كلمة «المؤمنين» ولعله أراد أن يشير بذلك إلى الاختلاف بين الفريقين،

---

(1) كتاب الجمل للمفيد ص259 و 260 و (ط النجف) و (مكتبة الداوري ـ قم) ص139 و 140 ونهج السعادة ج4 ص58 - 60 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص183 و 184 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج3 ص151.

بالعموم والخصوص، فإن عطف العام على الخاص شائع ومتداول عند العرب.. ليدل بذلك على أن الإيمان أخص من الإسلام.

ولو كان من قبيل عطف المرادف للتأكيد، فلربما كان حذف حرف العطف أولى.

ولعله قدم ذكر المؤمنين لأجل التشريف والتكريم، ولأنهم المعتمد في الذب عن حريم الدين وأهله. والأولى بالاستجابة لنداء الجهاد في سبيل الله تعالى.

تحذيرات مبطنة:

ثم إنه «عليه السلام» قد ساق الكلام بطريقة تدل على أن ما فعله الناكثون. وعائشة كان متوقعاً.. ربما لسبق إخبار النبي «صلى الله عليه وآله» الناس به، ولا سيما إخباره «صلى الله عليه وآله» عن ركوب عائشة للجمل، ونباح كلاب الحوأب لها، الأمر الذي يحتم على المؤمن والمسلم أن يتحرك في الاتجاه الذي رسمه لهم الرسول «صلى الله عليه وآله» في سياق إخباراته تلك، وتجنب الوقوع فيما أراد «صلى الله عليه وآله» بإخبارته هذه تحصينهم من الوقوع فيه.

وهذا السياق البياني هو المطلوب في هذا الظرف بالذات، حيث إنه بصدد دعوتهم للنفر للجهاد..

الجرأة والإستهتار بالعقول:

ثم نبه «عليه السلام» على بوار دعوى الناكثين، وأن نكثهم وإن

كان من عظائم الذنوب، ولكن الأعظم والأدهى والأشد، هو: أن يطلبوا بدم هم سفكوه، وعرض هم شتموه، وحرمة هم انتهكوها..

وهذا يدل على المزيد من الاستهتار بسنن العدل، والاحتقار لعقول الناس.

الجرأة على الله، والاعتذار من غيره:

ثم بين «عليه السلام» مفارقة أخرى في سلوك الناكثين هي: أنهم يتجرؤون على الله سبحانه.. ولكنهم لا يعتذرون إليه، بل يعتذرون إلى الناس..

وهذا يشير إلى أنهم بصدد خداعهم، وجرهم إلى نصرة باطلهم، وإصرارهم مواصلة انتهاك الحرمات، وارتكاب الجرائم والموبقات.

أطاعا أبا بكر وعمر وعصيا علياً عليه السلام:

وقد عبر «عليه السلام» عن تعجبه من مفارقة أخرى في فعل طلحة والزبير وهي: أنهما يعلمان أن علياً «عليه السلام» وصي الرسول، وقد أخذ له رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأمر من الله تعالى البيعة في يوم الغدير من الناس كلهم، بما فيهم أبو بكر وعمر وطلحة والزبير..

ويعلمان بنزول آيات كثيرة في حقه، ومنها: آية المباهلة، وآية التطهير، وآية إكمال الدين، وآية الولاية بمناسبة تصدقه بالخاتم وهو راكع.. وغير ذلك كثير..

ولا أقل من أنه «عليه السلام» لم يكن بأقل من أبي بكر وعمر، فكيف قبل طلحة والزبير بأن يطيعا أبا بكر وعمر، ولم يرضيا بطاعته «عليه السلام»؟! ولماذا جرَّت الباء هناك، ولم تجرَّ هنا؟!

عرض البيعة على طلحة والزبير:

وثمة مفارقة أخرى يتعجب علي «عليه السلام» منها، وهي: أنه عرض على طلحة والزبير أن يبايع أحدهما قبل أن يبايعاه، فرفضا ذلك، وأقرا بأنهما يقدمانه عليهما بحق، وبأنهما لا ينفسان هذا الأمر عليه..

ونحن نشير هنا إلى ما يلي:

1 - إن عرضه «عليه السلام» على طلحة والزبير أن يبايع أحدهما لا يعني أن لهما أدنى حق في الخلافة، فضلاً عن ادعاء أنهما أحق منه فيها، لأن عرضه عليهما أن يبايع أحدهما. إنما هو:

أولاً: لاستدراجهما للاعتراف له بالأحقية.

ثانياً: الاعتراف أيضاً: بأن أحداً لا يرضى بهما ولا بسواهما بديلاً عنه.

ثالثاً: ليبين للناس: أنهما قد بايعاه مختارين، وغير مجبرين. بل ومصرّان عليه بالبيعة له طيلة عدة أيام.

2 - إنه «عليه السلام» كان يعلم: أن وصوله إلى الخلافة، وفق ما يتوقعونه ويطلبونه منه، ويريدون أن يحملوه عليه، يتضمن ما يخالف

الشرع والدين، والوجدان، وسيكون هذا مرفوضاً عنده، وستحصل المواجهة معهم.. وهي ستكون بالغة الضرر والخطر. إلا إذا أخذ هو الشروط عليهم، بأن يعمل فيهم بشرع الله، ولا تأخذه في الله لومة لائم.

وإلا إذا كانت بيعتهم بإصرار منهم، وبإجماع من المهاجرين والأنصار..

وإلا إذا كانت باعتراف من الطامعين والطامحين، بأحقيته بهذا الأمر.

وإلا إذا لمسوا انصراف الناس عنهم إليه..

3 - إن طلحة والزبير قد أقرا لعلي «عليه السلام» بأمرين:

أولهما: أنهما لا ينفسان عليه اضطلاعه بأمر الخلافة. وها هما ينقضان إقرارهما هذا بجمع الجيوش، وتعريض الأمة لأعظم الأخطار، لسلب الخلافة منه بالقوة، حتى لو كلف ذلك سفك دماء عشرات الألوف من المسلمين والمؤمنين، والأخيار الأبرار من المؤمنين.

الثاني: إن تقديمهما إياه على أنفسهما ليس تكرماً وتفضلاً، وتنازلاً عن حق هو لهما، بل هو لإعطاء الحق لأهله، فقد أقرا أنهما إنما يقدمانه بحق، كما تقدم.

جرائم الناكثين في البصرة:

وقد علمنا: أنه قد بلغ علياً «عليه السلام» وهو في الربذة: أن طلحة والزبير قد بلغا البصرة، وقتلا جماعة من شيعته، وقتلا من السبابجة وهم حراس بيت المال سبعين رجلاً، قتلوا أكثرهم صبراً بعد أسرهم، بالإضافة إلى غدرهم بعثمان بن حنيف، وتمثيلهم به.

ولكننا نلاحظ: أنه «عليه السلام» في كتابه هذا لأهل الكوفة لم يشر إلى شيء من ذلك، فهل أرسل «عليه السلام» هذا الكتاب إليهم قبل أن تبلغه أخبار جرائم الناكثين في البصرة؟! أم أن ذلك كان قد بلغه، ولكنه اكتفى بما ذكر لحكمة اقتضت ذلك؟!

ونجيب:

بأننا نرجح هذا الاحتمال الأخير، لأن المفيد يصرح: بأنه «عليه السلام» قد أرسل هذا الكتاب من ذي قار، ومن ذي قار أرسل «عليه السلام» ولده الإمام الحسن «عليه السلام» وعماراً «رحمه الله» إلى أهل الكوفة.. وهذه الأخبار قد بلغته مذ كان في الربذة، وقبل أن يصل إلى ذي قار بمدة..

هل كان ابن مسعود حياً؟!:

مالك بإسناده عن أبي وائل قال: دخل أبو وائل، وابن مسعود على عمار، حين بعثه [علي مع الحسن ابنه] إلى الكوفة يستنفرهم، فقالا له: ما رأيناك أتيت أمراً أكره عندنا من إسراعك في هذا الأمر

منذ أسلمت!

فقال لهما عمار: ما رأيت منكما منذ أسلمتما أمراً أكره عندي من إبطائكما [عن هذا الأمر].

وكساهما ابن مسعود حلة، حلة(1).

ونقول:

ابن مسعود أم أبو مسعود؟!:

والظاهر: أن الصحيح هو: أبو مسعود الأنصاري، وهو عقبة بن عمرو، وليس ابن مسعود.

ويدل على ذلك:

أولاً: ليس من المألوف أن يروي أبو وائل الرواية، فيقول: «دخل أبو وائل»، بل المناسب أن يقول: دخلت أنا وابن مسعود.

كما أن المناسب أن يقول: فقلنا له. لا أن يقول: فقالا له.

وأن يقول: فقال لنا عمار. لا أن يقول: فقال لهما عمار..

ثانياً: إن ابن مسعود قد مات قبل خلافة أمير المؤمنين «عليه السلام» بثلاث سنوات، وقيل: بسنتين، أي في سنة اثنين أو ثلاث وثلاثين للهجرة(2). فكيف يكون حاضراً حين إرسال علي «عليه

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص134 و 135 عن الجمع بين الصحاح الستة، عن الموطأ، عن كتاب العمدة ليحيى بن الحسن ص244.

(2) الإصابة ج4 ص200 ترجمة ابن مسعود، والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3

السلام» الإمام الحسن «عليه السلام» وعماراً إلى الكوفة، لاستنفار أهلها لحرب الناكثين؟!

ثالثاً: قد رويت هذه الرواية بنحو آخر، لا يرد عليه الإشكال المتقدم، فعن أبي وائل قال: لما قدم عمار الكوفة ليستنفر الناس في الجمل دخل عليه أبو مسعود الأنصاري، وأبو موسى الأشعري، فقالا: ما رأينا أمراً منذ أسلمت أكره عندنا من إسراعك إلى هذا الأمر.

فقال لهما عمار: ما رأيت منكما منذ أسلمتما أكره عندي من إبطائكما عن هذا الأمر(1).

رابعاً: إن ما ادعته الرواية من أن أبا مسعود كسا عماراً والإمام الحسن «عليه السلام» حلة، لم يذكر في رواية سبط ابن الجوزي المنقولة عن البخاري.

ص993 وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص214 وتاريخ بغداد ج1 ص160 وأسد الغابة ج3 ص260 وتهذيب الكمال ج16 ص126 وتذكرة الحفاظ للذهبي ج1 ص14.

(1) تذكرة الخواص ص69 عن البخاري عن أبي وائل، وراجع: العمدة (ط مركز = = النشر الإسلامي) ص342 و 470 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص28 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج8 ص98 والمستدرك للحاكم ج3 ص117 وعمدة القاري ج24 ص206 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص621 و 721 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص512 و 513 وتاريخ مدينة دمشق ج43 ص457.

ونحن نرى أن هذه الزيادة لا تصح، فإن الإمام الحسن «عليه السلام» لا يرضى بأن تكون لأي من أعداء أمير المؤمنين «عليه السلام» يد عليه يستحق عليها الشكر والحمد.. وذلك تأسياً منه برسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي لم يكن يرضى بأن يكون لأي من أعدائه يد يشكره عليها.

الباب الثالث:

علي عليه السلام من المدينة إلى الربذة..

الفصل الأول:

هكذا بدأت المواجهة..

علي عليه السلام يواجه الناكثين:

قال المعتزلي:

1 - وروى أبو الحسن المدائني، عن عبد الله بن جنادة قال: قدمت من الحجاز أريد العراق في أول إمارة علي بمكة، فاعتمرت، ثم قدمت المدينة، فدخلت مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إذا نودي الصلاة جامعة، فاجتمع الناس.

وخرج علي «عليه السلام» متقلداً سيفه، فشخصت الأبصار نحوه، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على رسوله ثم قال:

أما بعد.. فإنه لما قبض الله نبيه قلنا: نحن أهله، وورثته، وعترته، وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقنا طامع. إذا تَنَزَّى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبينا، فصارت الأمرة لغيرنا، وصرنا سوقة يطمع فينا الضعيف، ويتعزز علينا الذليل.

فبكت الأعين منا لذلك، وخشنت الصدور، وجزعت النفوس.

وأيم الله، لولا مخافة الفرقة بين المسلمين، وأن يعود الكفر، ويبور الدين، لكنا على غير ما كنا لهم عليه.

فولي الأمر ولاة لم يألوا الناس خيراً.

ثم استخرجتموني أيها الناس من بيتي، فبايعتموني على شنأ مني لأمركم، وفراسة تصدقني عما في قلوب كثير منكم، وبايعني هذان الرجلان في أول من بايع، تعلمون ذلك، وقد نكثا وغدرا، ونهضا إلى البصرة ليفرقا جماعتكم، ويلقيا بأسكم بينكم.

اللهم فخذهما بما عملا أخذةً رابية، ولا تنعش لهما صرعةً، ولا تقلهما عثرة، ولا تمهلهما فواقاً، فإنهما يطلبان حقاً تركاه، ودماً سفكاه.

اللهم إني اقتضيتك وعدك، فإنك قلت وقولك الحق: لمن **(بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ)**(1) اللهم فأنجز لي موعدي، ولا تكلني إلى نفسي. إنك على كل شيء قدير.

ثم نزل(2).

2 ـ المفيد في [كتاب] الكافية عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه «عليهم السلام» قال:

كتبت أم الفضل بنت الحارث مع عطاء مولى ابن عباس. [وفي الثقات: مع رجل من جهينة، قالت: اقتل في كل مرحلة بعيراً وعليّ

---

(1) الآية 60 من سورة الحج.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص307 و 308 وبحار الأنوار ج32 ص61 و 62 عنه.

ثمنه، وهذه مائة دينار وكسوة][1]. وفي نص آخر: كتبت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» بنفير طلحة والزبير وعائشة من مكة فيمن نفر معهم من الناس.

فلما وقف أمير المؤمنين على الكتاب قال لمحمد بن أبي بكر:

ما للذين أوردوا ثم أصدروا غداة الحساب من نجاة ولا عذر

[**وعند ابن حبان:** فدعى علي محمد بن أبي بكر، فقال له: ألا ترى إلى أختك خرجت مع طلحة والزبير.

فقال محمد بن أبي بكر: إن الله معك، ولن يخذلك والناس ناصروك][2].

ثم نودي من مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» الصلاة جامعة، فخرج الناس وخرج أمير المؤمنين «عليه السلام»، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

أما بعد.. فإن الله تبارك وتعالى لما قبض نبيه «صلى الله عليه

---

(1) الثقات لابن حبان ج2 ص180 و (ط دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند) ج2 ص281 و 282.
(2) الثقات لابن حبان ج2 ص181 و (ط دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند) ج2 ص282.

وآله» [...]. إلى آخر ما [مر مما] رواه في [كتاب] الإرشاد(1).

وعند ابن حبان وغيره:

يا أيها الناس، تهيؤا للخروج إلى قتال أهل الفرقة، فإني سائر إن شاء الله. إن الله بعث رسولاً صادقاً بكتاب ناطق، وأمر واضح، لا يهلك عنه إلا هالك. وإن في سلطان الله عصمة أمركم، فأعطوه طاعتكم.

وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن الاسلام ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها.

انهضوا إلى هؤلاء الذين يريدون تفريق جماعتكم، لعل الله يصلح بكم ذات البين(2).

3 - وروى الكلبي قال: لما أراد علي «عليه السلام» المسير إلى البصرة قام فخطب الناس، فقال بعد أن حمد الله وصلى على رسوله:

إن الله لما قبض نبيه استأثرت علينا قريش بالأمر، ودفعتنا عن حق، نحن أحق به من الناس كافة، فرأيت أن الصبر على ذلك أفضل

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص112 والثقات لابن حبان ج2 ص180 و 181 و (ط دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند) ج2 ص281 و 282 والفتوح لابن أعثم ج2 ص286 و 287 و (ط دار الأضواء) ج2 ص456 وعن تاريخ الأمم والملوك ج5 ص167 و 163 و 164.

(2) راجع المصادر المتقدمة.

من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم. والناس حديثوا عهد بالإسلام، والدين يمخض مخض الوطب، يفسده أدنى وهن، ويعكسه أقل خلق.

فولي الأمر من لم يألوا في أمرهم اجتهاداً، ثم انتقلوا إلى دار الجزاء، والله ولي تمحيض سيئاتهم والعفو عن هفواتهم.

فما بال طلحة والزبير، وليسا من هذا الأمر بسبيل، لم يصبرا علي حولاً ولا شهراً، حتى وثبا ومرقا ونازعاني أمراً لم يجعل الله لهما إليه سبيلاً بعد أن بايعا طائعين غير مكرهين، يرتضعان أماً قد فطمت، ويحييان بدعة قد أميتت أدم عثمان زعما [يطلبان]؟! والله ما التبعة إلا عندهم، وفيهم وإن أعظم حجتهم لعلى أنفسهم، وأنا راض بحجة الله عليهم، وعلمه فيهم.

فإن فاءا وأنابا فحظهما أحرزا، وأنفسهما غنما وأَعْظِم بها غنيمة، وإن أبيا أعطيتهما حد السيف، وكفى به ناصراً لحق، وشافياً من باطل.

ثم نزل[1].

4 - ومن خطبة له «عليه السلام» عند مسير أصحاب الجمل إلى

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص307 و 308 وبحار الأنوار ج32 ص62 عنه، ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص268 و 269 والغدير ج9 ص108 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص702.

البصرة:

إن الله بعث رسولاً هادياً بكتاب ناطق، وأمر قائم، لا يهلك عنه إلا هالك، وإن المبتدعات المشبهات هن من المهلكات إلا ما حفظ الله منها [كذا]، وإن في سلطان الله عصمة لأمركم، فأعطوه طاعتكم غير ملومة، ولا مستكره بها.

والله لتفعلن، أو لينقلن الله عنكم سلطان الإسلام، ثم لا ينقله إليكم أبداً حتى يأرز الأمر إلى غيركم.

إن هؤلاء قد تمالؤا على سخطة إمارتي، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم، فإنهم إن تمموا على فيالة هذا الرأي انقطع نظام المسلمين، وإنما طلبوا هذه الدنيا حسداً لمن أفاءها الله عليه، فأرادوا رد الأمور على أدبارها.

ولكم علينا العمل بكتاب الله تعالى وسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والقيام بحقه، والنعش لسنته(1).

5 - [و] من خطبة له «عليه السلام» في ذكر أهل البصرة:

كل واحد منهما يرجو الأمر له ويعطفه عليه دون صاحبه لا يمتان بحبل ولا يمدان إليه بسبب، كل واحد منهما حامل [خ] ضب

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص81 و 82 قسم الخطب، الخطبة رقم169 وبحار الأنوار ج32 ص81 عنه، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص295.

لصاحبه، وعما قليل يكشف قناعه به.

والله لئن أصابوا الذي يريدون لينتزعن هذا نفس هذا، وليأتين هذا على هذا.

قد قامت الفئة الباغية فأين المحتسبون، وقد سُنَّت لهم السنن، وقدم لهم الخبر ولكل ضلة علة ولكل ناكث شبهة.

والله لا أكون كمستمع اللدم، يسمع الناعي، ويحضر الباكي، ثم لا يعتبر(1).

ومن كلام له «عليه السلام» لما أشير عليه بأن لا يتبع طلحة والزبير، ولا يرصد [يصدر «خ ل»] لهما القتال:

والله، لا أكون كالضبع تنام على طول اللدم حتى يصل إليها طالبها، ويختلها راصدها، ولكن اضرب بالمقبل إلى الحق المدبر عنه، وبالسامع المطيع العاصي المريب أبداً حتى يأتي علي يومي.

فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقي، مستأثراً علي منذ قبض الله نبيه «صلى الله عليه وآله» حتى يوم الناس هذا.

ونقول:

علينا أن نلاحظ الأمور التالية:

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص32 قسم الخطب، الخطبة رقم 148 وبحار الأنوار ج32 ص80 عنه، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص109.

مستمع اللدم:

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»، تعليقاً على النص الأخير:

«**ومستمع اللدم**»**:** الضبع. و [اللدم] هو صوت الحجر يضرب به الأرض، أو حيلة يفعلها الصائد عند باب جحرها، فتنام ولا تتحرك حتى يجعل الحبل في عرقوبها فيخرجها ويضرب بها المثل في الحمق.

والمعنى: لا أغتر ولا أغفل عن كيد الأعداء، فاستمع الناعي بقتل طائفة من المسلمين، ويحضر الباكي على قتلاهم، فلا أحاربهم حتى يحيطوا بي.

وقيل: لا أكون كمن يسمع الضرب والبكاء ثم لا يصدق حتى يجيء لمشاهدة الحال.

[و] قال الجوهري: اللدم: ضرب المرأة صدرها وعضديها في النياحة»(1).

لكل ناكث شبهة:

وقال المجلسي «رحمه الله» أيضاً:

المعنى: أن لكل ضلالة غالباً علة، ولكل ناكث شبهة، بخلاف

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص81.

هؤلاء، فإنهم يعدلون عن الحق مع وضوحه بغير عذر وشبهة(1).

ونقول:

لعل المراد: أن كل ناكث يتشبث بشبهة يحاول تقديمها للناس على أنها هي التي دعته للنكث. مع أنه غير صادق في ادعاء الشبهة. فلا ينبغي لأهل البصرة، وذوي الحجى، وأهل الدين والتقوى أن يصدقوا الناكثين فيما يدعونه. وأن لا يمنعهم ذلك عن صد الناكث عن غيه، وإحباط مسعاه، وإبطال تدبيره، لأن ذلك يلحق بالأمة أفدح الأضرار..

أهله وأولياؤه وعترته:

يلاحظ: أنه «عليه السلام» قد تجنب الاستدلال بالنص على أحقيته بالخلافة. مكتفياً بما يؤكد حقه وفقاً لمنطق واستدلال نفس غاصبيه في السقيفة، أو في غيرها، وذلك على قاعدة: ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم. فإنهم قد استدلوا على أحقيتهم بالأمر: بأنهم أقرباء النبي «صلى الله عليه وآله»، وقومه وعشيرته.

مع ملاحظة: أن هذا المنطق أيضاً ليس قاصراً في نفسه عن إثبات حقه «عليه السلام».. وقد تضمنت الفقرة الأولى الإشارة إلى العناصر التالية:

1 - إنه «عليه السلام» اعتبر أحقيته بالخلافة أمراً مسلماً به، ومتسالماً عليه، ومفروغاً عنه، وإنه لم يكن متصوراً أن يخطر على

---

(1) نفس المصدر.

بال أحد أن يكون هناك من يتجرأ على توهم خلاف ذلك، إلا على سبيل التجني، ومخالفة الوجدان، وضرب كل الحقائق عرض الحائط.

2 - إن ما أورده «عليه السلام» في سياق كلامه يدلل على هذه البداهة والعفوية الظاهرة التي أبداها. فإذا لاحظنا منطق القربى في العشيرة، والحضور القريب، فإنهم «عليهم السلام» أهل النبي، الذين عاشوا معه، وتربوا على يديه، ونهلوا من معين علمه، وتخلقوا بأخلاقه، وعرفوا نهجه، واطلعوا على أدق التفاصيل في الدين الذي جاء به..

أما الآخرون، فهم الأبعدون عنه، المحرومون من ذلك كله.

فهل يعقل أن يتولى الأبعدون عنه حفظ دينه، ونشره، وشرح دقائقه وتفاصيله للناس، دون أهل بيته «صلى الله عليه وآله»، وهم أهل بيت النبوة، ومهبط الوحي، ومعدن العلم؟! ومن أين يمكنهم أن يحسنوا القيام بهذه المهمة الخطيرة، التي سينال الناس تبعات أي خطأ فيها، وسيؤثر على راحتهم، وسعادتهم، كل حياتهم؟!

3 - وإذا أخذنا بمنطق الوراثة الذي أشاعه الذين استأثروا بالأمر دونه «عليه السلام»!! فإنهم:

أولاً: أوقعوا أنفسهم بالتناقض، إذ زعموا وشهدوا زوراً: أن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يورث.

ثانياً: لو قبلنا بمنطق الوراثة فإن أهل بيته هم الذين يرثونه دونهم وأين هم عن وراثته «صلى الله عليه وآله»، وهو هاشمي، وهم بين

تيمي، وعدوي، وأموي؟! وهل يرثه هؤلاء دون ابنته، ومن هي بضعة منه؟! أو دون أخيه، وابن عمه، وصنوه، وأبي ولديه، أو دون الحسنين اللذين نص القرآن في آية المباهلة على بنوتهما له؟! وهل هم أقرب إليه من أعمامه. هذا مع أن العم للأب لا يرث مع وجود ابن العم للأبوين، فضلاً عن ابن العم للأب، فكيف بالأبعد والأقصى الذي تربطه به قرابة؟!

فإن كنت بالقربى ملكت أمورهم فغيرك أولى بالنبي وأقرب

4 - وقد استدل المستأثرون بالأمر على أحقيتهم به دون الأنصار: بأنهم هم عترته «صلى الله عليه وآله» دونهم، مع أنه «صلى الله عليه وآله» قد بيَّن أن عترته هم أهل بيته، فقد قال «صلى الله عليه وآله» في حديث الثقلين: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي**(1)**.

---

(1) راجع: ينابيع المودة ج1 ص99و109و125 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص6 والجامع الصحيح للترمذي ج5 ص327 وامتاع الأسماع ج6 ص4 وتفسير القرآن العظيم ج4 ص123 والمعجم الأوسط ج5 ص89 والمعجم الكبير ج3 ص66 ونظم درر السمطين ص232 والغيبة للنعماني ص50 والمحتضر ص199 وبحار الأنوار ج23 ص129 وج89 ص102 وجامع أحاديث الشيعة ج1 ص196 ومستدرك سفينة البحار ج8 ص232 وخلاصة عبقات الأنوار ج1 ص105 و 124 و 198 و 234 و 251 و 255 وكنز العمال ج1 = = ص48 (ط أولى) ونوادر الأصول ص68

5 - قد احتج أبو بكر وعمر على الأنصار (في السقيفة) بأنهم أولياؤه وعشيرته.. فلماذا لم يحضرهم النبي «صلى الله عليه وآله» حين نزول آية: **(وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ)**(1)، ولم يعرض عليهم ما قبله علي «عليه السلام»، فاستحق به الولاية على الخلق من بعده «صلى الله عليه وآله»، ولماذا تجاهلوا حقيقة أن علياً وأهل بيته «عليهم السلام» هم أولياء رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعشيرته الأقربون دونهم. وهل يعقل أن تكون تيم وعدي أولياؤه «صلى الله عليه وآله» وعشيرته، ولا يكون بنو هاشم، ولا سيما أبناؤه وصهره وأخوه وابن عمه من أوليائه ولا من غيره من أوليائه ولا من عشيرته؟!

6 - ثم استنتج «عليه السلام»: أن المستأثرين بالأمر قد انتزعوا هذا الأمر من علي وبنيه «عليهم السلام»، وغصبوهم إياه، وهم أصحابه الشرعيون، وفقاً لنفس هذه القواعد التي قعَّدوها، والأسس والأصول التي أسسوها وأصلوها.

7 - يلاحظ: أنه «عليه السلام» قال: «غصبونا سلطان نبينا» ولم يقل: «سلطان النبي» وكأنه يريد أن يؤكد حقيقة: أن من يلتزم بكل ما

وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج10 ص51 وتحفة الأشراف ج2 ص278 وجامع الأصول ج1 ص277 ومشكاة المصابيح ج3 ص258. وراجع: حديث الثقلين للوشنوي تجد شطراً وافياً من مصادر هذا الحديث.

(1) الآية 214 من سورة الشعراء.

جاء به الرسول «صلى الله عليه وآله»، ولا يكون ممن يؤمن ببعض الكتاب، ويكفر ببعض، هو الذي يحق له أن ينسب النبي «صلى الله عليه وآله» إلى نفسه، نسبة تامة وصحيحة، وحقيقية. على قاعدة قوله تعالى: **(إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا..)**(1)، ولا شك أن المراد بالذين آمنوا هم الإمام علي وأبناؤه «عليهم السلام». وهذا من الشهادة الإلهية لهم «عليهم السلام» على أنهم اتبعوه في كل شيء. وهناك الكثير من الشهادات في ذلك، منها: آية المباهلة، فإنه لا يمكن أن يحل محلهم خيار الصحابة، فضلاً عن شرارهم. وهناك: آية التطهير، وآية أولي الأمر، وآية الولاية، وغير ذلك.

وبديهي: أن من أقر والتزم، ونفذ جميع ما جاء به «صلى الله عليه وآله» هو من أهل النبي «صلى الله عليه وآله»، وعترته، وأوليائه وعشيرته الأقربين، ولا شك في أن علياً والحسنين «عليهم السلام» منهم، ولا يجوز لمن لم يلتزم بنهجهم «عليهم السلام»، وما سار على طريقهم: أن ينسب النبي «صلى الله عليه وآله» إلى نفسه نسبة تامة وحقيقية.

صرنا سوقة:

1 - وحين قال «عليه السلام»: «وصرنا سوقة» لم يرد أن

---

(1) الآية 68 من سورة آل عمران.

ينتقص من مقام أهل السوق، بل أراد أن يبين أن من يشتغل بالسوق لا يستطيع عادة أن يكون من أهل الإمرة، ولا يتفرغ لسياسة الناس، وتدبير شؤونهم، بل هو يسعى لجلب المنافع إلى نفسه، ويأخذ مما في حوزة غيره، ويضمه إليه..

أما سائس الناس، وصاحب السلطان، فهو يعطي من جهده ووقته، وفكره، ويبذل كل ما لديه ليوصل المنافع إلى الناس، ويحفظ لهم أموالهم، ويصلح أمورهم، ويزيد في أرباحهم، وينعش أحوالهم، اقتصادية كانت أو غيرها..

2 ـ كما أن «السوقة» إنما جاء يطلب رزقه من السوق، والذين يحضرون إلى السوق بهذا الهدف فيهم الضعيف وفيهم القوي، وكل منهم يطمع في أن يجد لدى الآخر ـ قوياً كان أو ضعيفاً ـ ما يستطيع أن يحصل عليه ويتقوى به، فالضعيف يطمع بما عند القوي، وبما عند الضعيف على حد سواء.

3 ـ كما أن الذليل إذا وجد من يرغب في سلعته فإنه ينتحل العز لنفسه، وربما يعرض عنه، ويظهر عدم المبالاة به، ويتظاهر بأنه منيع لا ينال ما عنده إلا ببذل المزيد..

وبذلك يظهر ما يرمي إليه «عليه السلام» بقوله: يطمع فينا الضعيف، ويتعزز علينا الذليل، فإنه يشير بذلك إلى ضعف مناوئيه من حيث قلة بضاعتهم في العلم، وفي الكثير من الصفات والسمات، التي يحتاجها من يتصدى للخلافة التي هي من أخطر المسؤوليات،

وأعظم المهمات..

ويشير أيضاً إلى أنهم لم يكونوا من بيوت العز بين الناس، بل كانوا في أذل وأقل بيت في قريش، كما صرح أبو سفيان حين رجع إلى المدينة، ووجد أن الناس قد بايعوا أبا بكر، وقد ألمحنا إلى ذلك، وإلى غيره مما يدل على هذا الأمر في الموضع المناسب من هذا الكتاب، فراجع.

فبكت الأعين منا لذلك:

قد يتوهم: أن قوله «عليه السلام»: إن هذا الذي جرى قد أحزنهم، وأبكاهم، «فبكت الأعين منا لذلك» يدل على مدى حرصه «عليه السلام» على هذا الأمر الذي هو منصب دنيوي، وهذا يخالف ما عرف عنه من ذلك.

غير أننا نقول:

إنه «عليه السلام» وإن لم يصرح بالخصوصية التي أبكت العيون في هذا الأمر، ولكن سائر كلماته وحالاته قد عرفتنا زهده في الدنيا، وأنها أهون عنده من عفطة عنز، وأن الخلافة لا تساوي عنده نعلاً باليةً إلا أن يقيم حقاً، أو يبطل باطلاً.. مما يعني: أن حزنه «عليه السلام» كان على الإسلام وأهله، وما انتهت إليه الأمور فيه، وما يتوقع أن يجري عليه وعليهم بسبب هذه التعديات عليه.

أخطار وضع الخلافة في غير أهلها:

ثم أعلن «عليه السلام»: أن وضع الخلافة في غير أهلها من شأنه أن يضيع على الأمة، وعلى الأجيال الكثير من الألطاف والنعم الإلهية، والكثير من المعارف، والمصالح الكبرى، ولكن ذلك لا يعني، لزوم التشدد في الموقف ضد المستأثرين إلى حد المبادرة إلى القتال دون سؤال وجواب، لأن ذلك معناه أن يعود الكفر، ويبور الدين، بسبب ترسخ الفرقة بين المسلمين، وتصبح المصيبة أعظم، والفساد أشد.

فالمانع من المنابذة، والقسوة والتشدد ليس هو العجز والجبن، وإنما هو دفع ما هو أشد خطراً، وأعظم فساداً وضرراً..

ولاة لم يألوا الناس خيراً!!:

وقد ذكرت رواية عبد الله بن جنادة: أنه «عليه السلام» قال: «فولي الأمر ولاة لم يألوا الناس خيراً»..

ونحن نرى: أن هذه الفقرة غير صحيحة، بل هي قد تعرضت للتحريف والتزييف، وهي على خلاف ما يعرفه الناس عن علي «عليه السلام» في نظرته لما جرى..

ويكفي أن نشير إلى ما يلي:

أولاً: ما قاله «عليه السلام» في نفس خطبته هذه وفي خطب ومواقف كثيرة له، ومنها خطبته المعروفة بالشقشقية، عن خلافة

الخليفة الأول: «أما والله، لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلى الطير، فسدلت ودونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير».

وقال عن الخليفة الثاني: «فصيرها في حوزة خشناء، يغلظ كُلامها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبة، إن أشنق لها خرم، وإن أسلس لها تقحم. فمني الناس ـ لعمرو الله ـ بخبطٍ وشماس، وتلون واعتراض..».

وقال عن خلافة عثمان: «إلى أن قام ثالث القوم، نافجاً حضنيه، بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته إلخ..»[1].

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص30 وعلل الشرائع ج1 ص150 ومعاني الأخبار ص361 ومناقب آل أبي طالب ج2 ص48 والطرائف لابن طاووس ص418 والصراط المستقيم ج3 ص43 وكتاب الأربعين للشيرازي ص167 وحلية الأبرار ج2 ص291 وبحار الأنوار ج29 ص497 وكتاب الأربعين للماحوزي ص269 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص457 والغدير ج7 ص81 وج9 ص380 ونهج السعادة ج2 ص499 والدرجات الرفيعة ص34 ومناقب علي بن أبي

ثانياً: إن التعبير في النص الآخر الذي رواه الكلبي قد جاء مخالفاً لهذا النص، وهو أكثر دقة في التعبير عن رأيه «عليه السلام»، حيث قال:

«فولي الأمر قوم لما يألوا في أمرهم اجتهاداً»..

فدل بذلك على أن أولئك الناس قد اجتهدوا وبذلوا ما في وسعهم من أجل إحكام قبضتهم على الأمور، وبسط سلطتهم ونفوذهم على الناس.. لا أنهم اجتهدوا فيما يصلح الناس، ويحفظ أمورهم.. فإن ما انتهجوه من سياسات في التمييز العنصري والقبائلي، وتقديم بني أمية على من سواهم رغم ما فيهم من بعد عن الإلتزام بأحكام الشرع والدين، وكذلك سياساتهم تجاه كتابة سنة الرسول «صلى الله عليه وآله» وروايتها، وتجاه السؤال عن عن معاني القرآن، وتجاه بني هاشم وأهل البيت، أو تجاه الأنصار أو سياساتهم في العطاء، وتدوين الدواوين.. وغير ذلك مما لا مجال لذكره لم يكن سوى محاولة لإطفاء نور الله، وطمس آثار ومعالم الهدى، والله متم نوره، وإن كان قد أسهم في زرع بذور الشقاق بين المسلمين. فإن من ذلك تمحيصاً لما في صدورهم، ليعلم الذين صدقوا، ويعلم الكاذبين.

طالب «عليه السلام» وما نزل من القرآن في علي «عليه السلام» لابن مردويه الأصفهاني ص134 ونهج الحق للعلامة الحلي ص326 وإحقاق الحق (الأصل) للتستري ص277 وبيت الأحزان ص89.

فراسة علي عليه السلام:

وقد بيَّن «عليه السلام»: أنه كان كارهاً للولاية حين عرضت عليه، وأنه قبلها على مضضٍ. وسبب ذلك فراسته الصادقة التي دلته على ما تكنه قلوب كثير منهم، فإنها هي التي منعته من قبول بيعتهم له، وحق للإمام أن يزهد في إمارة على أعراب غلاظ الأكباد، قساة القلوب، جفاة الطباع، يكون كل همهم إحباط مسعاه في إسعادهم وإخراجهم من الظلمات إلى النور، ومن الشقاء إلى والبلاء إلى الرخاء والهناء..

فما يدعيه بعضهم، من أن السبب في امتناعه هو أنه لا يرى لنفسه حقاً في الأمر غير صحيح.

وكيف يصح ذلك، وقد شحنت المجاميع الحديثية والتاريخية وغيرها بتنديداته بمن غصبوا حقه. وخالفوا أمر الله تعالى، ونقضوا تدبير الله ورسوله فيه.

ويدل على ذلك أيضاً: إدانته لأخذهم الخلافة، واعتباره ذلك اغتصاباً منهم لحقه، كما صرح به في نفس خطبته هذه، فضلاً عن تصريحات كثيرة أخرى بهذا الأمر.

ولعل أهون ما تفرسه في الكثيرين ممن بايعوه، هو إضمار النكث، حين تسنح لهم الفرصة لذلك، أو العمل على حمله على أن تتوافق سياساته مع أهوائهم، ومصالحهم.

وذلك كله يدل على أنه «عليه السلام» لم يكن يريد السلطة لأجل

السلطة، بل كان يريدها من أجل تحقيق رضا الله سبحانه، ولكنه حين أصر على الرفض، وانتزع منهم تعهداً بأن يسير فيهم بما يرضي الله، قبل بيعتهم رغم علمه بنكثهم وغدرهم، لأن النكث والغدر قد جاء عن سابق علم ومعرفة، وأصبح مسار الأمور واضحاً للناس..

النكث، والغدر!!:

وقد نسب «عليه السلام» إلى طلحة والزبير النكث والغدر، فأما نكث البيعة فظاهر، وأما الغدر، فلأنهما أعطياه العهود والمواثيق على أن لا يغدرا به بعد ذهابهما إلى مكة. وقد غدرا به بالفعل.. فباءا بإثم النكث، وبإثم الغدر..

تفريق الجماعة، وإلقاء بأس المسلمين بينهم:

وقد دل «عليه السلام» على أن هدف طلحة والزبير من إخراج عائشة معهما هو:

أولاً: تفريق جماعة المسلمين، مع أن الله تعالى يقول: **(وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)**(1)، أي قوتكم..

ثانياً: أن يلقيا بأس المسلمين بينهم، بدلاً من أن يكونوا يداً واحدة على أعدائهم.

والهدف الأول مقدمة للثاني: لأن مجرد التفريق بين المسلمين لا

(1) الآية 46 من سورة الأنفال.

يعني زوال مكامن القوة فيهم، بل سبب الضعف، إما اختلال التنسيق بين مفردات القوة، وإما استعمال جزء من القوة دون الآخر، فيكون تعطيله بمثابة إبطاله

أما حين يُلقى البأس بينهم فذلك يعني تبخير القوة في نفسها، بل تدميرها لأجزاء أخرى من القوة، إما بالمباشرة، أو بواسطة تبخيرٍ آخر فرضته المنابذة والمحاربة..

مضمون الدعاء على البغاة:

وقد أشرنا في ما سبق إلى أنه «عليه السلام» قد دعا على طلحة والزبير، ولكن بصيغة طلب أمرين من الله تعالى:

أولهما: أن يأخذهما بنفس ما عملا. ولم يطلب أية زيادة على ذلك، كما لم يحدد بلاء بعينه يحب أن يبتليهما الله تعالى به..

وهذه هي سنة العدل، التي يراعيها «عليه السلام» حتى مع أعدائه.

كما أنه لم يطلب شيئاً يغاير في ماهيته ما عملاه، دفعا لأي توهم حول مدى تطابقه في مستواه وفي خصوصياته مع عملهما.

الثاني: أن يحجب عنهما لطفه في ثلاثة اتجاهات، هي:

1 - أن لا ينعش لهما صرعة، فإن إنعاش الصرعة قد يفرض الإمداد ببعض الأمور التي تزيد عما يحتاجه الأحوال العادية، أو أنها قد تختلف عنه في النوع أحياناً..

2 ـ إن إقالة العثرة يكفي فيها غض النظر عن المؤاخذة. فإذا طلب «عليه السلام» من الله أن لا يقيلهما عثرة، يكون بمثابة طلب مؤاخذتهما بما يستحقانه..

3 ـ وطلب أيضاً: أن تكون المؤاخذة فورية، ومن دون إمهال، فإن الإمهال قد يختزن بعض الإرفاق أيضاً.

لجوء علي عليه السلام إلى الله:

1 ـ قد بين «عليه السلام» أنه لا يعتمد في موقفه من البغاة ومواجهته لهم على قوته الذاتية، ولا على ما يمكن أن يحشده من جيوش، بل هو يطلب النصر عليهم من الله سبحانه.

2 ـ إنه «عليه السلام» لا يطلب ذلك من الله تعالى اقتراحاً منه، بل وعد قطعه الله سبحانه على نفسه بصورة مؤكدة وحاسمة، حيث قال: لمن (**بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ**)(1).

3 ـ إنه لم يكتف بطلب النصر من الله حتى شفعه بطلب آخر هو أن لا يكله سبحانه إلى نفسه. فأزال بذلك احتمال أن يكون ممن لا يرى مانعاً من ضم نصرة الله تعالى له إلى قدراته الذاتية، وما يملكه من عدة وعدد. بل هو ممن يحصر القوة كلها، والنصر كله بالله تعالى، وقد أخرج نفسه، وكل ما سوى الله تعالى عن دائرة الاحتمال..

وهذا بعض ما أراد «عليه السلام» أن يفهمنا إياه بقوله:

---

(1) الآية 60 من سورة الحج.

«اللهم إني أقتضيتك وعدك، فإنك قلت وقولك الحق: لمن (**بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ**) ـ اللهم فأنجز لي موعدي، ولا تكلني إلى نفسي، إنك على كل شيء قدير.

نحن أحق بالأمر:

وفي النص الذي نقله الكلبي نلاحظ أموراً كثيرة، مثل:

1 ـ تصريحه «عليه السلام»: بأنه أحق بالخلافة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» من الناس كافة، فلم يكن لأبي بكر، ولا لعمر، ولا لغيرهما أن ينافسوه فيه، فما بالك بخلافة عثمان، التي جاءت بتدبير من عمر، الذي لم يكن له أي حق في هذا الأمر؟!

2 ـ إنه «عليه السلام» قد بيَّن: أن مطالبته بحقه، لن تأتي له به، بل يحتاج ذلك إلى القبول بافتراق الناس إلى معسكرين، ثم إلى جدال وقتال، وسفك دماء.

3 ـ إن القتال وسفك الدماء وإن كان قد يأتي بنتيجة فيما يرتبط باستعادة الحق، ولكنها تجعل الرابح خاسراً، لأن ثمن ذلك سيكون تضييع الإسلام نفسه الذي جعلت الخلافة وسيلة لحفظه، وتقويته، لأن الدين لا يزال طري العود، يسرع الفساد إليه، لظهور ضعفه، حيث إنه لم يشتد ولم يثبت ويستقر، بحيث لا تحركه العواصف..

طلحة والزبير أبعد الناس عن أمر الخلافة:

وإذا كان أبو بكر وعمر، وعثمان ليس لهما سبيل إلى هذا الأمر،

ولا سيما مع وجود أحق الناس به. فإن طلحة والزبير لا في العير، ولا في النفير، بل هما كسائر الناس. ومجرد حشر عمر اسمهما في الشورى التي أتت بعثمان لا يجعل لهما حقاً فيه، لأن عمر نفسه يفقد الشرعية لذلك، وفاقد الشيء لا يعطيه..

ومع غض النظر عن هذا وذاك نقول:

إن مبادرتهما إلى بيعته «عليه السلام» في أول الناس. وإصرارهما عليه في قبول ذلك. قد جعل حركتهما ضده من مصاديق الغدر الواضح، والنكث الفاضح.

والناكث الغادر ليس له فيما هو أدنى من ذلك بمراتب أي نصيب، بل هو ممن يستحق التأديب والعقوبة بالقتل وفقاً لقوله تعالى: **(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي)**[1]. ولأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيضاً بقتل من طغى وبغى، ونكث، ودعا إلى نفسه في مقابل الحاكم القائم بالأمر، المنصوب من قبل الله سبحانه يوم الغدير، والمجمع على بيعته بعد قتل عثمان..

المروق، وإحياء البدعة:

1 ـ وقد وصف طلحة والزبير، بأنهما وثبا ومرقا.. ولعل التوصيف بالمروق نشأ عن أنهما إنما خرجا لحرب من نص الله ورسوله على إمامته، ونكثا بيعته مرتين: بنكثهما بيعة الغدير التي

---

(1) الآية 9 من سورة الحجرات.

كانت برعاية نبوية، ثم نكثهما بيعته بالخلافة، حين بايعاه طائعين مختارين مرة أخرى، ثم غدرا به كما تقدم، وهذا يدل على عدم صحة إيمانهما بكتاب الله، وتمردهما على رسوله. أو أنهما ـ على الأقل ـ ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

2 ـ أما البدعة التي أحيياها بعد أن أميتت. فلعل المقصود بها نكث البيعة بعد عقدها اختيارا، حين الشعور بالقدرة على ذلك. فإن ذلك من بدع أهل الباطل، وطلاب الدنيا.

ويمكن أن يريد بها طلب الدم الذي سفكوه أو شاركوا هم في سفكه ـ كلبه ـ من غير القاتل، مع العلم ببراءة من يطالبونه به.. أو على الأقل مع عدم علمهم بشراكة من يطالبونه به..

إن أعظم حجتهم لعلى أنفسهم:

ومن المفارقات المثيرة للعجب أن تكون أعظم حجة لجأ إليها طلحة والزبير، هي تلك التي تدينهما، فإن أعظم حجتهما هي أنهما يطلبان بدم عثمان الذي يزعمان أنه قتل مظلوماً.. والحال أنهما هما اللذان ألبا عليه، وشاركا في قتله من هم على شاكلتهما، وليس هو علي «عليه السلام» قطعاً.

أنا راض بعلم الله فيهم:

وإن أكثر ما يسلي هم المظلوم، ويخفف عنه المرارة هو علمه بأن الله عالم ببغي ظالمه، وبألاعيبه ومكره وخدعه. وأنه أوعده

بالعقوبة، وهو قادر عليها.

ويزيده سكينة ورضا علمه بأن لا عذر لظالمه عند الله، وأن حجة الله عليه قائمة، وظاهرة، وحاسمة.. ولا يهمه بعد ذلك رضا سائر الناس أو سخطهم، فإن هذا هو آخر ما يفكر به.

إن فاءا فحظهما أحرزا:

1 ـ وفي حين لم يزل «عليه السلام» مشرعاً لطلحة والزبير أبواب الإنابة والتوبة إلى آخر لحظة.. فإنه «عليه السلام» يبين أن ذلك ليس بسبب ضعفه، وخوفه، ولا لأجل رفع الشدة عن نفسه، والتخلص من خطر يخشاه، أو التمتع بفرصة تأجيله، بل لأنه يريد لهما الصلاح والفلاح، وأن يصيبا الخير، والسلامة برجوعهما، وأن يغنما أنفسهما.

ثم هو يحببهما بهذه الغنيمة، ويزينها ويعظمها لهما، ويحرضهما على الفوز بها حين يقول: «فإن فاءا وأنابا فحظهما أحرزا، وأنفسهما غنما. وأعظم بها غنيمة».

2 ـ ثم حذرهما «عليه السلام» من عدم الفيئة والتوبة، بأن ذلك سيجعل له سبيلاً عليهما. ولكن لا لأجل التلذذ بقتلهما، والتشفي والانتقام منهما.. ولا ليكون السيف مدافعاً عنه كشخص، وإنما ليكون ناصراً للحق، ومنتقماً وشافياً للنفس من الباطل.

المبتدعات المشبهات مهلكات:

ثم إنه «عليه السلام» حدد معياراً للناس. يميزون به ما ينفعهم عما يضرهم، ويعرفون به ما ينجيهم مما يهلكهم، حين قال: «إن الله بعث رسولاً هادياً، بكتاب ناطق، وأمر قائم، لا يهلك عنه إلا هالك.

وإن المبدعات المشبهات هن من المهلكات إلا ما حفظ الله منها، وإن في سلطان الله عصمة لأمركم، فأعطوه طاعتكم».

فأوضح بذلك:

1 ـ أن الأمور المبتدعة، التي تحمل معها الشبهة هي من المهلكات للناس. لأن كونها جديدة ومبتدعة، يغريهم بالجري وراءها، ويرغبهم بأن يجربوها. لأنهم يحبون أن يخرجوا عما اعتادوه وألفوه، وإن كان عين الصواب والحق..

فكيف إذا شبه لهم هذا المُبْتَدَع الجديد بالحق، وزالت هجنته وغرابته، وزين لهم بالشبهات والأغاليط؟! فإن الرغبة به ستصبح أشد، والاندفاع إليه أقوى. فيقع الإنسان في المحذور، ويهلك نفسه ومن معه.

2 ـ إن ما ينجي من هذه المهلكات هو التزام كتاب الله تعالى، فإنه الهادي إلى الرشد، الناطق بالحق.

3 ـ غير أن من الواضح: أن كتاب الله يحتاج إلى من يقيمه في الناس، ويبينه لهم، ويفرضه عليهم، وذلك هو السلطان الذي يأتي من قبل الله تعالى، ولا تأتي به الطموحات والأهواء، لأن سلطان الله هو

وحده المعصوم عن الخطأ، المبرأ من الزلل. الذي لا يميل مع هوى، ولا ينقاد لباطل.

وقد بين لهم «عليهم السلام»: أن عصمة هذا السلطان إنما هي عصمة أمرهم، وسلامة مسيرتهم. وليس لمجرد التحلي بالفضائل، والتزين بالكمالات..

4 ـ إنه «عليه السلام» قد بين أن الأمر لا يمكن أن يكون من طرف واحد، بل هو لا يقوم إلا بأركانه كلها مجتمعة، فلا بد من الهداية الإلهية المتمثلة بكتاب الله، ولا بد من سلطان إلهي معصوم. ولا بد أيضاً من استجابةٍ وطاعةٍ تكرس الهدى في حياة الناس وباختيارهم.. ولأجل ذلك قال: «فأعطوه طاعتكم إلخ..».

5 ـ ثم إنه «عليه السلام» بين عواقب معصية سلطان الله المعصوم، بأن سلطان الله سينقل عنهم، ثم لا يعود إليهم أبداً بفعل إلهي، يجريه وفق السنن التي يسيِّر بها الكون والحياة، وسنن الله تعالى لا تنقض.. لأنها جعلت رحمة للعالمين.

حدود صبر علي عليه السلام:

وقد بين «عليه السلام»: أن الناكثين البغاة قد عقدوا العزم على سخطة إمارته.. وقد أعلم الناس أنه سوف يتحمل كل أذى ما لم يبلغ الأمر حد الخطر- ليس على نفسه هو، أو على مصالحه، أو على حكومته- وإنما على جماعة المسلمين فقط. ولذلك قال:

«سأصبر ما لم أخف على جماعتكم».

ولكن ما المراد بالخوف على جماعتهم. هذا ما سنطلع عليه في الفقرة التالية:

حفظ نظام المسلمين:

ومن الواضح: أن الخوف على جماعة المسلمين، له تجليات مختلفة، فهناك الخوف على دينهم، وعلى حياتهم، وعلى اقتصادهم، وعلى نظامهم وثقافتهم، وعلى أمنهم، وعلى مستقبلهم. وما إلى ذلك..

ولكن علياً «عليه السلام» هنا جعل الحد الأقصى للصبر هو المساس بنظام الأمة، فدل بذلك على أن نظام الأمة له من القداسة، والأهمية والخطورة، ما يجعله يتخلى عن صبره ويصبح في حل من المهادنة، ويبيح له الدخول في أي خيار آخر أحله الله تعالى له، إذا كان من شأنه أن يحفظ للأمة نظامها، ويمنع من العبث به.

ولا يخامر عاقلاً أدنى شك في أن نظام الأمة إذا سقط، فإن كل شيء فيها يصبح عرضة للاختلال والزوال.. فلا أمن على الأرواح والأموال والأعراض، والاقتصاد، ولا حياة اجتماعية، ولا ثقافية، ولا مستقبل، كما أن دين الناس يصبح في خطر أكيد، فضلاً عما سواه.

ولأجل ذلك أضاف «عليه السلام» قوله:

«فإنهم إن تمموا على فيالة هذا الرأي انقطع نظام المسلمين».

لا بد من معرفة الدوافع أيضاً!:

ثم إنه «عليه السلام» انطلق إلى بيان الدافع الحقيقي الذي انتهى

بالبغاة إلى هذا المصير السيء، فذكر أن حسدهم له هو الذي دعاهم إلى ذلك كله..

وهذا من أهم الأدلة على خطورة هذه الصفة الذميمة، التي أشار إليها القرآن الكريم مرات كثيرة، ومنها قوله: **(وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ)**[1].

وقوله تعالى: **(أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً)**[2].

كما أنه بهذا البيان يكون قد دل الناس على أن هؤلاء البغاة يكذبون عليهم حين يقولون لهم أن دافعهم هو الأخذ بثارات عثمان، أو أن هدفهم هو تصحيح الأوضاع، أو نيل رضا الله تعالى، أو ما شابه..

فلا ينبغي أن يهتموا لهذه الإدعاءات الباطلة التي يراد بها خداعهم.

الوعد الصادق:

وقد عودنا طلاب اللبانات على وعودهم الرنانة، وشعاراتهم الطنانة، التي يعيش الناس معها الآمال العريضة، والتخيلات الواسعة، ثم يظهر لهم أنها **(كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى**

(1) الآية 5 من سورة الفلق.

(2) الآية 54 من سورة النساء.

إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ)[1].. وهذه هي سيرة أهل الدنيا، وطلابها.

مع أنه «عليه السلام» كان يمثل سلطان الله، فإنه لم يغرق الناس بالوعود، بل اكتفى بأن وعدهم بأن يسير بهم بنفس ما أوجبه الله تعالى عليه وكلفه به.. فقال:

«ولكم علينا العمل بكتاب الله. وسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والقيام بحقه، ونعش سنته».

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن من يقوم بهذا الواجب يكون قد أعطى الناس أجزل العطايا، ووفى بأجل المواعيد المرضية لله تعالى، وأنالهم السعادة في الدنيا والآخرة. إلا إن كانوا يطلبون الحرام، ويريدون ظلم الناس، والاستيثار بما لا يحق لهم الاستئثار به، واتخاذ مال الله دولاً، وعباده خولاً..

أهل الدنيا أعداء لبعضهم:

وقد بيَّن «عليه السلام» في كلماته الأخيرة: أن العلاقة بين طلحة والزبير لم تكن علاقة حب وإخاء، ومودة وصفاء.. رغم أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان قد آخى بينهما حين قدم المدينة، وأن الإسلام يفرض على المؤمن أن يحب لأخيه ما يحبه لنفسه، بل كانت علاقة حسد وضغينة، وبغض وتربص بالشر.

---

(1) الآية 5 من سورة الفلق.

وهذا تماماً هو حال غير المؤمنين الذين قال الله تعالى عنهم: **(تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى)**[1]. والأهم من ذلك قوله «عليه السلام»: «لئن أصابوا الذي يريدون لينتزعن هذا نفس هذا، وليأتين هذا على هذا» مما يعني: أنهم قد بلغوا أقصى الغايات في البعد عن الله، وعن الالتزام بشرائعه، وهو يدلل على صحة ودقة وصفه «عليه السلام» إياهما بأنهما قد مرقا من الدين..

وأما قوله «عليه السلام»: «عما قليل يكشف قناعه به» لعله أراد به أن منيتهما قريبة، وسيفضح الله حالهما هذه على رؤوس الأشهاد يوم القيامة..

بل قد يقال: إنه «عليه السلام» قد أخبر عن أمر غيبي تجسد على صعيد الواقع، حين راحا يتنافسان حتى على الصلاة، حتى تدخلت عائشة فحسمت الأمر بأمرها ابن أختها عبد الله بالصلاة بالناس[2].

بالإضافة إلى أمور أخرى كان كل منهما يحاول أن يتقدم على صاحبه حرصاً منه على الإمارة، وعلى أن تتوجه الأنظار إليه دون صاحبه..

---

(1) الآية 14 من سورة الحشر.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص166 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص444.

علي عليه السلام يخبر عن المستقبل:

ويؤكد ذلك: ما ورد في نص آخر يقول: لما اتصل بأمير المؤمنين «صلوات الله عليه» مسير عائشة وطلحة والزبير من مكة إلى البصرة حمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

قد سارت عائشة وطلحة والزبير كل منهما يدعي الخلافة دون صاحبه، ولا يدعي طلحة الخلافة إلا أنه ابن عم عائشة. ولا يدعيها الزبير إلا أنه صهر أبيها.

والله، لئن ظفرا بما يريدان ليضربن الزبير عنق طلحة، وليضربن طلحة عنق الزبير، ينازع هذا على الملك هذا.

ولقد علمت والله: أن الراكبة الجمل لا تحل عقدة، ولا تسير عقبة، ولا تنزل منزلة، إلا إلى معصية الله، حتى تورد نفسها ومن معها مورداً يقتل ثلثهم، ويهرب ثلثهم، ويرجع ثلثهم.

والله، إن طلحة والزبير ليعلمان أنهما مخطئان، وما يجهلان، ولرب عالم قتله جهله، وعلمه معه لا ينفعه.

والله لتنبحنها كلاب الحوأب.

فهل يعتبر معتبر، ويتفكر متفكر، لقد قامت الفئة الباغية فأين المحسنون(1).

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص112 و 113 عن كتاب الإرشاد للمفيد ص132 الفصل 19 و (ط دار المفيد) ج1 ص246 والكافئة للمفيد ص19

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

أقول: ورواه أيضاً مرسلاً في الكافية وزاد في آخره:

ما لي وقريش: أما والله لأقتلنهم كافرين، ولأقتلنهم مفتونين. وإني لصاحبهم بالأمس.

وما لنا إليها من ذنب غير أنا خيرنا عليها، فأدخلناهم في خيرنا.

أما والله، لا يترك الباطل حتى أخرج الحق من خاصرته إن شاء الله.

فلتضج مني قريش ضجيجاً(1).

التطبيق للتوضيح:

1 ـ ثم إنه «عليه السلام» قد طبق كلام الرسول «صلى الله عليه وآله» على مورده، ليساعد الناس على تلمس الحقائق بأنفسهم من خلال إخبارات رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فذكر أن الفئة الباغية التي أخبر الرسول «صلى الله عليه وآله» عن ظهورها تتمثل بداياتها بحركة هؤلاء الناكثين في حرب الجمل، وسوف تستمر حين تلبس ثوب القاسطين في حرب صفين، والمارقين في حروب النهروان..

2 ـ إن ظهور مصداق قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا

وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج3 ص331 و 332.

(1) بحار الأنوار ج32 ص113.

بد أن يحرك أهل الإيمان لاكتساب ثواب الدفاع عن الحق وأهله..

3 - يضاف إلى ذلك: أن تقديم الخبر عن الفئة الباغية يحتم على المؤمنين العمل بما سنه الله ورسوله «صلى الله عليه وآله» من التصدي لهم، ولا يبقي عذراً لأحد في التخلي عن نصرة الدين وأهله..

4 - إن ظهور الحق، وتقديم الخبر، وبيان السنن والتكاليف المرتبطة بهذا الأمر يدفع ضلالات المضلين، ويكشف شبهات الناكثين.. ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله..

الفصل الثاني:

الغدر والنكث بنظر علي عليه السلام.

مصير البشرية.. مرتبط بما يجري:

واحتج «عليه السلام» على الناكثين في خطبة خطبها حين نكثوها، فقال:

إن الله ذو ([كذا] والصحيح: ذا) الجلال والإكرام لما خلق الخلق، واختار خيرة من خلقه، واصطفى صفوة من عباده، وأرسل رسولاً منهم، وأنزل عليه كتابه وشرع له دينه، وفرض فرائضه، فكانت الجملة قول الله جل ذكره حيث أمر فقال: (**أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**)[1]، فهو لنا أهل البيت خاصة دون غيرنا.

فانقلبتم على أعقابكم وارتددتم، ونقضتم الأمر، ونكثتم العهد، ولم تضروا الله شيئاً.

وقد أمركم الله أن تردوا الأمر إلى الله، وإلى رسوله، وإلى أولي الأمر منكم، المستنبطين للعلم، فأقررتم، ثم جحدتم، وقد قال الله لكم: (**وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**)[2].

---

(1) الآية 59 من سورة النساء.

(2) الآية 40 من سورة البقرة.

إن أهل الكتاب والحكمة والإيمان وآل إبراهيم بيَّنه الله لهم، فحسدوه وأنزل الله جل ذكره: **(أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيراً)(1)**، فنحن آل إبراهيم، فقد حسدنا كما حسد آباؤنا.

وأول من حسد آدم الذي خلقه الله عز وجل بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه الأسماء، واصطفاه على العالمين. فحسده الشيطان، فكان من الغاوين.

ثم حسد قابيل هابيل، فقتله فكان من الخاسرين.

ونوح «عليه السلام» حسده قومه فقالوا: **(مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ)(2)**.

ولله الخيرة، يختار من [ما «خ»] يشاء، ويختص برحمته من يشاء، يؤتي الحكمة والعلم من يشاء.

ثم حسدوا نبينا «صلى الله عليه وآله».

ألا ونحن أهل البيت الذين أذهب الله عنا الرجس، ونحن المحسودون كما حسد آباؤنا قال الله عز وجل: **(إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ**

---

(1) الآيتان 54 و 55 من سورة النساء.

(2) الآيتان 33 و 34 من سورة المؤمنون.

اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ)(1).

وقال: (**وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ)**(2).

فنحن أولى الناس بإبراهيم، ونحن ورثناه، ونحن أولوا الأرحام الذين ورثنا الكعبة، ونحن آل إبراهيم، أفترغبون عن ملة إبراهيم؟! وقد قال الله تعالى: (**فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي)**(3).

يا قوم، أدعوكم إلى الله، وإلى رسوله، وإلى كتابه وإلى ولي أمره، وإلى وصيه، وإلى وارثه من بعده.

فاستجيبوا لنا، واتبعوا آل إبراهيم، واقتدوا بنا، فإن ذلك لنا آل إبراهيم فرضاً واجباً. والأفئدة من الناس تهوي إلينا، وذلك دعوة إبراهيم «عليه السلام»، حيث قال: (**فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ)**(4).

فهل نقمتم منا إلا أن آمنا بالله، وما أنزل علينا؟!

ولا تتفرقوا فتضلوا، والله شهيد عليكم، وقد أنذرتكم، ودعوتكم وأرشدتكم، ثم أنتم وما تختارونه(5).

---

(1) الآية 68 من سورة آل عمران.

(2) الآية 75 من سورة الأنفال.

(3) الآية 36 من سورة إبراهيم.

(4) الآية 37 من سورة إبراهيم.

(5) الإحتجاج (ط دار النعمان) ج1 ص233 وبحار الأنوار ج32 ص96 و

ونقول:

إن هذا الإحتجاج العلوي على الناكثين قد ارتكز إلى حقيقة مهمة تجاوزت موضوع نكث البيعة والإتهامات الباطلة، والبغي على الإمام كما أنها لم تتوقف كثيراً عند ما ينشأ عن هذا الإخلال من آثار وتبعات على صعيد النظام العام، ولم تشر إلى بيعة الغدير، ولا إلى وصية الرسول ولا إلى أوامره وجهوده «صلى الله عليه وآله» لتكريس أمر الإمامة والخلافة من موقع النبوة، ولا ركز على ما يترتب على مخالفة أمر الله من آثار عملية، وأحكام في الدنيا، وتبعات الآخرة..

بل تجاوز «عليه السلام» ذلك كله، بالرغم من أنه صحيح، وحق صريح، ليبين حقيقة أكبر من ذلك كله. وهي أن المحور الذي يقوم عليه بناء الحياة البشرية كله، هو رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته، وعلى رأسهم أمير المؤمنين «عليهم السلام»..

وقد تضمنت خطبته هذه بيان هذا الأمر، وأموراً هامة أخرى، نذكر منها ما يلي:

1 - إن الله تعالى اصطفى من خلفه صفوتهم، وخيرتهم.. ثم اختار من هذه الصفوة والخيرة رسولاً منهم، وبذلك يتأكد: أن فضل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إنما هو من حيث أنه صفوة الصفوة، وخيرة الخيرة..

---

97 عنه، ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص138 وتفسير نور الثقلين ج1 ص507.

2 - إن هذه الخصوصية هي التي بررت تخصيصه «صلى الله عليه وآله» بدين الله دونهم، لأنه هو الذي يستطيع أن يتفاعل مع جميع حقائقه، وكافة دقائقه.. لأن هذا الدين إذا روعي فيه أكمل البشر على الإطلاق، فإن سائر الطبقات تستطيع أن تدرك منه ما يناسب قدراتها وحالاتها. أما لو كان هذا الدين قد جاء ليلبي حاجات طبقة أو فئة، بعينها.. فليس بالضرورة أن يكون قادراً على تلبية حاجات فرد جاء متميزاً عن تلك الطبقة..

أما إذا روعي في هذا الدين وتشريعاته وحقائقه بذلك الفرد الأقصى، والأكمل والأرقى، المتميز من جميع الجهات، ليكون هو النموذج، والأسوة والقدوة، لم يعد مجال لتوهم نشوء حاجة إلى استدراك شيء على ما جاء به في أي من الظروف والأحوال.

3 - إن أولي الأمر الذين يجب على الخلق طاعتهم بنص القرآن هم أهل البيت «عليهم السلام»..

4 - ثم قوض «عليه السلام» مبدأ لزوم الطاعة الذي تقوم عليه كل سلطة حين قرر عدم شمول الأمر بإطاعة أولي الأمر لغير أهل البيت «صلوات الله وسلامه عليهم».

5 - إنه «عليه السلام» حين أخذ على الناس: أنهم انقلبوا على أعقابهم، وارتدوا، ونقضوا الأمر، ونكثوا العهد.. كان يريد أن يقول:

إن ما جرى بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتكرر عدة مرات لم يكن مجرد استبدال شخص بآخر ليتولى مقام الخلافة بل هو:

ألف: ارتداد على الأعقاب، وعودة إلى نقطة الصفر، وتكريس لأمر الجاهلية.

ب: إنه نقض للخطة الإلهية في نشر الهدى والخير في سياسة عباده، وإعمار بلاده.

ج: إنه نقض للعهد، وللميثاق الذي أخذه الله من الخلق في عالم الذر، حين أشهد الناس على أنفسهم: **(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا)**(1)، فتركوا طاعة ربهم وأطاعوا وعبدوا الشيطان، وانقادوا للهوى..

6 - ثم بين «عليه السلام»: أن نقضهم للعهد، وارتدادهم على أعقابهم، يستتبع:

أولاً: فقدانهم كل ما كان الله تعالى، قد تفضل عليهم بوعدهم به، لأن هذا الفضل الإلهي كان مشروطاً بوفائهم بعهدهم له..

ثانياً: أن عليهم أن ينتظروا عواقب سوء عملهم المتمثل بجرأتهم على الله تعالى، وسعيهم لإبطال تدبيره في خلقه، ونقض عهوده التي أخذها على عباده. وفق ما ألمحت الآية الكريمة التي أوردها «عليه السلام» كشاهد على الحقيقة التي بينها، وهي قوله تعالى: **(وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)**(2).

---

(1) الآية 172 من سورة الأعراف.

(2) الآية 40 من سورة البقرة.

7 - ثم إنه «عليه السلام» قد بين دوافع هذا الارتداد على الأعقاب، ونقض الأمر، ونكث العهد، وهو أنهم حسدوا الناس (يعني أهل البيت «عليهم السلام») على ما آتاهم الله من فضله..

وأوضح أن هذا الحسد قد بدأ منذ خلق الله تعالى آدم «عليه السلام»، فقد حسده إبليس لعنه الله، لأن الله خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه الأسماء المباركة، واصطفاه على العالمين، ولعل أهم أسباب حسده هو علمه بأنه يحمل أنوار محمد وأهل بيته،

ثم حسد قابيل هابيل، ثم حسد قوم نوح نوحاً «عليه السلام». ثم حسد الناس إبراهيم وآل إبراهيم، وامتد الحسد، حتى أن الناس، وعبدة شياطين الهوى قد حسدوا النبي «صلى الله عليه وآله»، وجميع أهل بيته الطاهرين، وآبائه المكرمين من آدم إلى النبي الخاتم.

8 - وتجد في ثنايا كلماته «عليه السلام» هنا ما يشير إلى أن هذا الحسد لا يعدو كونه تخطئةً واعتراضاً على الله، وطموحاً من شياطين الإنس والجن إلى التحكم فيه تعالى، وفرض إرادتهم عليه، والتدخل في تدبيره..

ولأجل ذلك قال «عليه السلام»: «ولله الخيرة، يختار من يشاء، ويختص برحمته من يشاء».

9 - ثم أشار «عليه السلام» إلى أن اختياره تعالى للأنبياء والأولياء، وولاة الأمر لم يكن إقتراحياً وبلا جهة، بل روعي فيه: أن

تكون هذه الأمانة الكبرى بأيد صالحة وأمينة، يتصدى لحملها أناس قادرون على حمل أعبائها، وتدبيرها وفق الحكمة المتلقاة عن الله سبحانه وتعالى، والإستضاءة في إيصالها إلى أهدافها بنور العلم الصحيح، وبالهدى الإلهي الصريح.

وهذا لا يكون إلا عند الصفوة الأخيار، وأهل البيت الأطهار، إذ ليس كل ما في أيدي الناس مما يسمونه حكمة، يستحق أن يسمى بهذا الاسم، بل هو في أكثره مجرد ظنون وأوهام، وحدسيات وأحلام..

كما أن الكثير مما يظنونه علماً هو من القشور الخالية عن اللباب، أو من الجهل الذي لا يخالجه أي ارتياب.

10 ـ ثم تحدث «عليه السلام» عن أن أهل البيت «عليهم السلام» هم أولوا الأرحام الذين ورثوا الكعبة، وهم آل إبراهيم، ولا ينبغي لأحد أن يرغب عن ملة إبراهيم..

وذلك ليشير إلى أن أعظم رمزٍ لارتباط الأرض بالسماء، وأجل محل للتقديس والتكريم، والإجلال والتعظيم، وأظهر تجليلات الوحدة والتوحيد، والرحمة والسلام والمحبة والوئام، والتوافق والانسجام، والانصهار في بوتقة الإسلام وصلة الأرحام، هو بيت الله الحرام.

وأهل البيت هم أولى الناس بإبراهيم، لأنهم آله، الذين ورثوه ووصلوه، وجسدوا فضائله، وقيمه، ونبوته، وحفظوا شريعته، وحملوا اسمه، ورسالته، وأقاموا دينه وملته..

والأمة كلها تفتخر بالانتساب إليه، وتدعي أنها على ملته

وشريعته. و **(وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)**(1). و **(إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ)**(2). و **(فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي)**(3).

11 - إن دعوته «عليه السلام» إلى الله، وإلى رسوله، وإلى كتابه، وإلى ولي أمره، ووصيه، ووارثه من بعده، تدل على أنهم كانوا قد تركوا ذلك كله..

ومعنى ذلك: أن ما يجري ليس مجرد استبدال حاكم بغيره، وخليفة بآخر. وليس مجرد عمل بالهوى، أو خطأ عفوي في مورد بعينه، بل هو جرأة وجريمة بحق الإسلام كله، لأنها تعني التنكر للتوحيد، والكفر بالله، ورسوله، وكتابه، والخروج على ولي أمره، ووصيه، ووارثه، وإنكار ذلك من الأساس، أو تعطيله على الأقل..

12 - ثم ذكر «عليه السلام»: أن استجابة الناس واتباعهم لأهل البيت «عليهم السلام» إنما هي استجابة وإتباع لآل إبراهيم.

ثم تقدم خطوة أخرى ليصرح: بأنهم هم آل إبراهيم، وأن اتّباعهم وطاعتهم فرض واجب على الناس.. فليس لأحد أن يمن عليهم ولا على غيرهم بقيامه بما هو واجب عليه، لأن النظام الإنساني العام

---

(1) الآية 130 من سورة البقرة.

(2) الآية 68 من سورة آل عمران.

(3) الآية 36 من سورة إبراهيم.

مرهون بهذا الواجب. إذ بدونه يكون الضلال والدمار، والهلاك والبوار.

13 ـ ثم أعلن «عليه السلام»: أن الأهداف الإلهية لا تتحقق في صورة فرض الطاعة والإجبار على الاستجابة.. فكيف إذا كان ذلك يدخل في دائرة الظلم الذي يتنافى مع مقام الألوهية الأقدس!!

إيضاحات حول البغاة:

ومن كلام له «عليه السلام»:

1 ـ «وقد أرعدوا وأبرقوا، ومع هذين الأمرين الفشل. ولسنا نرعد حتى نوقع، ولا نسيل حتى نمطر»[(1)].

2 ـ ومن خطبة له «عليه السلام»، قال ابن أعثم: إنه «عليه السلام» خطبها حين بلغه أن طلحة والزبير خلعا بيعته.

«ألا وإن الشيطان قد جمع حزبه، واستجلب خيله ورجله. وإن معي لبصيرتي، ما لبَّست على نفسي، ولا لُبِّس علي.

وأيم الله، لأفرطن لهم حوضاً أنا ماتحه، لا يصدرون عنه، ولا

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص52 وكتاب الجمل للمفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص177 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص42 قسم الخطب، الخطبة رقم9 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص237 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص664 وأعيان الشيعة ج9 ص37.

يعودون إليه»[1].

3 ـ المفيد عن الكاتب، عن الزعفراني، عن الثقفي، عن عبيد الله بن إسحاق الضبي، عن حمزة بن نصر، عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي قال:

لما رجعت رسل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» من عند طلحة والزبير وعائشة يؤذنونه بالحرب قام فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على محمد «صلى الله عليه وآله» ثم قال:

يا أيها الناس، إني قد راقبت هؤلاء القوم كيما يرعووا ويرجعوا، وقد وبختهم بنكثهم، وعرفتهم بغيهم، فليسوا يستجيبون. ألا وقد بعثوا إلي أن أبرز للطعان، واصبر للجلاد، فإنما منتك نفسك من أنباء الأباطيل.

هبلتهم الهبول قد كنت وما أهدد بالحرب، ولا أرهَّب بالضرب، وأنا على ما وعدني ربي من النصر والتأييد والظفر، وإني لعلى يقين من ربي، وفي غير شبهة من أمري.

أيها الناس، إن الموت لا يفوته المقيم، ولا يعجزه الهارب ليس عن الموت محيص، من لم يقتل يمت. إن أفضل الموت القتل.

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص52 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص43 الخطبة رقم 10 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص239 وعيون الحكم والمواعظ للواسطي ص110.

والذي نفس ابن أبي طالب بيده، لألف ضربة بالسيف لأهون علي من موت على فراش.

يا عجبي لطلحة، ألب على ابن عفان حتى إذا قتل أعطاني صفقة يمينه طائعاً، ثم نكث بيعتي، وطفق ينعى ابن عفان ظالماً، وجاء يطلبني يزعم بدمه.

والله ما صنع في أمر عثمان واحدة من ثلاث: لئن كان ابن عفان ظالماً ـ كما كان يزعم حين حصره وألب عليه ـ إنه [كان] لينبغي أن يوازر قاتليه، وأن ينابذ ناصريه. وإن كان في تلك الحال مظلوماً، إنه لينبغي أن يكون معه. وإن كان في شك من الخصلتين. لقد كان ينبغي أن يعتزله، ويلزم بيته، ويدع الناس جانباً. فما فعل من هذه الخصال واحدة، وها هو ذا قد أعطاني صفقة يمينه غير مرة. ثم نكث بيعته.. اللهم فخذه ولا تمهله.

ألا وإن الزبير قطع رحمي وقرابتي، ونكث بيعتي، ونصب لي الحرب، وهو يعلم أنه ظالم لي. اللهم فاكفنيه بم شئت(1).

4 ـ ومن كلام له «عليه السلام» في معنى طلحة بن عبيد الله:

قد كنت وما أهدد بالحرب، ولا أرهب بالضرب، وأنا على ما

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص99 و 100 وراجع ج32 ص60 والأمالي للطوسي ج1 ص106 و (ط بيروت) ص171 وراجع: نهج السعادة ج1 ص300 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص305.

وعدني ربي من النصر. والله ما استعجل متجرداً للطلب بدم عثمان إلا خوفاً من أن يطالب بدمه، لأنه [كان مظنته]، ولم يكن في القوم أحرص عليه منه، فأراد أن يغالط بما أجلب فيه، ليلتبس الأمر، ويقع الشك.

ووالله ما صنع في أمر عثمان واحدة من ثلاث لئن كان ابن عفان ظالماً ـ كما كان يزعم ـ لقد كان ينبغي له أن يوازر قاتليه أو ينابذ ناصريه.

ولئن كان مظلوماً لقد كان ينبغي له أن يكون من المنهنهين عنه والمعذرين فيه.

ولئن كان في شك من الخصلتين لقد كان ينبغي له أن يعتزله ويركد جانباً، ويدع الناس معه.

فما فعل واحدة من الثلاث وجاء بأمر لم يعرف بابه ولم يسلم معاذيره(1).

5 ـ ومن خطبة له «عليه السلام»:

«ألا وإن الشيطان قد ذمر حزبه، واستجلب جلبه، ليعود الجور إلى أوطانه، ويرجع الباطل في نصابه. والله، ما أنكروا علي منكراً، ولا جعلوا بيني وبينهم نصفاً. وأنهم ليطلبون حقاً هم تركوه، ودماً هم

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص88 وبحار الأنوار ج32 ص95 عنه، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص3.

سفكوه، فلئن كنت شريكهم فيه، فإن لهم لنصيبهم منه. ولئن كانوا ولوه دوني، فما التبعة إلا عندهم.

وإن أعظم حجتهم لعلى أنفسهم، يرتضعون أماً قد فطمت، ويحيون بدعة قد أميتت.

يا خيبة الداعي من دعا، وإلى ما أجيب.

وإني لراضٍ بحجة الله تعالى عليهم، وعلمه فيهم.

فإن أبوا أعطيتهم حد السيف، وكفى به شافياً من الباطل، وناصراً للحق.

ومن العجب بعثهم إلي: أن أبرز للطعان، وان أصبر للجلاد!! هبلتهم الهبول: لقد كنت وما أهدد بالحرب، ولا أرهب بالضرب. وإني لعلي يقين من ربي، وغير شبهة من ديني»**(1)**.

6 - قال ابن ميثم، بعد إيراد تلك الفقرات: «أكثر هذا الفصل من الخطبة التي ذكرنا أنه «عليه السلام» خطبها حين بلغه أن طلحة والزبير خلعا بيعته، وفيه زيادة ونقصان. ونحن نوردها بتمامها. وهي بعد حمد الله، والثناء عليه، والصلاة على رسوله:

أيها الناس، إن الله افترض الجهاد فعظمه، وجعله نصرته، وناصره. والله، ما صلحت دين ولا دنيا إلا به. وقد جمع الشيطان

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص53 و 54 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص59 الخطبة رقم22 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص303.

حزبه، واستجلب خيله، ومن أطاعه، ليعود له دينه وسنته [وخدعه].

وقد رأيت أموراً تمخضت.

والله، ما أنكروا علي منكراً ولا جعلوا بيني وبينهم نصفاً. وإنهم ليطلبون حقاً تركوه، ودماً سفكوه، فإن كنت شريكاً فيه، فإن لهم لنصيبهم منه، وإن كانوا تولوه دوني، فما الطلبة إلا قبلهم. وإن أول عدلهم لعلى أنفسهم.

ولا اعتذر مما فعلت، ولا أتبرأ مما صنعت. وإن معي بصيرتي، ما لبست ولا لبس علي.

وإنها للفئة الباغية، والتي فيها الحَمَّ والحمة، طالت جلبتها، وانكفت جونتها. ليعودنَّ الباطل إلى نصابه؟!

يا خيبة الداعي! لو قيل ما أنكر من ذلك، وما إمامه وفي من سننه [وفيما سننته خ.ل.] والله، إذن لزاح الباطل عن نصابه، وانقطع لسانه. وما أظن الطريق له فيه واضح حيث نهج.

والله، ما تاب من قتلوه قبل موته، ولا تنصل عن خطيئته، وما اعتذر إليهم فعذروه، ولا دعا فنصروه.

وأيم الله، لأفرطن لهم حوضاً أنا ماتحه، لا يصدرون عنه بري، ولا يعبون حسوة أبداً.

وإنها لطيبة نفسي بحجة الله عليهم، وعلمه فيهم.

وإني داعيهم، فمعذر إليهم، فإن تابوا، وقبلوا وأجابوا، وأنابوا، فالتوبة مبذولة، والحق مقبول. وليس علي كفيل. وإن أبوا أعطيتهم حد السيف.

وكفى به شافياً من باطل، وناصراً لمؤمن، ومع كل صحيفةٍ شاهدها وكاتبها.

والله، إن الزبير، وطلحة، وعائشة ليعلمون أني على الحق، وهم مبطلون»[1].

توضيح: الحَمّ بفتح الحاء وتشديد الميم: بقية الألية التي أذيبت وأخذ دهنها. والحمة السواد.

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»:

[قوله «عليه السلام»]: «فيها اللحم واللحمة» لحم كل شيء: لبه. واللحمة بالضم: القرابة. أي فيها من يظن الناس أنهم لب الصحابة، وفيهم من يدَّعي قرابة الرسول، كالزبير.

وفي بعض النسخ: «الحمأ والحمة»، كما مر.

«قد طالت هينتها» الهينة: الرفق والسكون. شبه «عليه السلام» تلك الفئة وفتنتها بناقة طال سكونها، وأمكنت من حلبها. كناية عن استمرار الفتنة وتمكنها في أهل الجهل.

وفي بعض النسخ: «هلبتها» قال الجوهري: الهلبة ما غلظت من شعر الذنب. وهلبة الزمان: شدته[2].

---

(1) شرح نهج البلاغة لابن ميثم ج1 ص333 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص270 و 271 وبحار الأنوار ج32 ص55 و 56.

(2) بحار الأنوار ج32 ص117.

ونقول:

هناك أمور ينبغي التوجُّه لها، ومنها ما يلي:

لسنا نرعد حتى نوقع:

يقال: أرعد وأبرق، إذا تهدد وتوعد. ومجرد التهديد والوعيد لا يحسم الأمور، بل ربما يكون سبباً في تصعيبها، إذا أوجب لدى الطرف الآخر المزيد من الإعداد والإستعداد. ويزيد هذا المعنى وضوحاً إذا كان هذا التهديد والوعيد صادراً من الباغي المبطل، الذي لا يملك حجة، حيث يكون هذا الإرعاد والإبراق من مؤكدات بغيه وظلمه، ومن دلائل عدوانه، ومظاهر جرمه..

أما حين يحصل الإرعاد والإبراق في مقابل علي «عليه السلام»، الذي يقول فيه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إنه مع الحق، ومع القرآن، والحق والقرآن معه، فإن ذلك يزيد من فضيحة من يمارس هذه الأساليب ضده «عليه السلام».. فكيف إذا كان علي «عليه السلام» لا يُرَهَّب بالحرب، ولا يخوف بالضرب. وكان ألف ضربة بالسيف أهون عنده من ميتة على فراش.

أما أمير المؤمنين «عليه السلام»، فهو يقيم الحجة على الطرف الباغي، فإذا أصر على بغيه، فإنه لا يمهله ليستعد، ولكن لا بطريقة البطش الظالم أو التصرف الآثم، بل يأتي لمواجهته، ويطلب منه حجته، ويعطيه الفرصة لتبرير ما يقدم عليه.

وبذلك يكون قد منعه من امتلاك قوة التحدي بالأساليب غير

المنطقية، وغير المشروعة، لأن ذلك قد يتسبب بالمزيد من الخسائر في الأبرياء..

والمطلوب من الحرب هو تسهيل الطريق أمام الحق وأهله، والتخلص من العوائق والمشكلات، وإبعاد المصائب والنكبات، بالقضاء على مصدرها، ومسببها.. وهذا بعض ما أراده «عليه السلام» بقوله: ولسنا نرعد حتى نوقع.

لا نسيل حتى نمطر:

أما قوله «عليه السلام»: ولا نسيل حتى نمطر، فقد تضمن إشارة إلى أن التهديد والوعيد هو بمثابة تعجّل النتائج، والتسويق للتمنيات، من دون أن يكون هناك أية ضمانة لتحقق شيء منها.

وهذا قد يدخل في سياق خدعة الإنسان لنفسه، ومن موجبات التغرير بمن معه، لا سيما إذا نتج عنه تصعيد الطرف الآخر من درجة منعته وحصانته، وربما من قوته الضاربة التي تأتي له بالنصر الأكيد..

وذلك يعطي: أن الحكمة تقضي بإيراد الضربة الحاسمة، التي تدمر مصدر الخطر، وتأتي بالنتائج المتوخاة بأسرع ما يمكن.

والأهم من ذلك كله: أن التهديد والوعيد من شأنه أن يعطي الانطباع السيئ عن الذي يفعل ذلك، من حيث أنه يفهم الآخرين أن المنحى هو منحى فرض الرأي والقرار على الآخرين بقوة السيف..

ومعنى ذلك: هو الإساءة للحق، إن كان الذي يفعل ذلك محقاً.

مع أن الحق يريد أن يفرض نفسه على الآخرين من خلال الحجة القاطعة، والدلائل الساطعة، التي تنتهي بوضع الطرف الآخر: إما في موضع الرضا والتسليم، أو في موقع البغي والتمرد..

فإذا اختار طريق البغي كان دفع هذا البغي واجباً مفروضاً، بمنطق مشروعية الدفاع عن النفس، ولا يريد أهل الحق فرض الحق بالقوة، وبحدِّ السيف، وتحت وطأة التهديد بالإجتياح والإستئصال..

وإن من يتهدد ويتوعد وهو على باطل يسيء إلى نفسه أيضاً، لأن هذا التهديد والوعيد يُظْهِرُ بغيه، وظلمه، وعدوانه، الذي تأباه فطرة الناس، وكل الشرائع، وهو يحرج العدو، والصديق على حد سواء، ويزيد من تردد الذين لم يحسموا خيارهم بعد، بل هو يدفعهم إلى الخيار الآخر..

وضوح الرؤية، وامتلاك القرار:

وقد بينت كلماته «عليه السلام»: أن من يمتلك الرؤية الواضحة، هو القادر على الحسم، من حيث أنه يمسك بالمفاصل الحساسة والمؤثرة في ذلك، فقد أشار «عليه السلام» في كلامه إلى ما يلي:

1 - أنه «عليه السلام» لا ينفك يستعمل عقله، ويستهدي بنور بصيرته، التي هي دائماً معه لا تفارقه. وقد أكد حضور بصيرته بلام التأكيد، وبكلمة «إن» المخففة من الثقيلة، التي تفيد هي الأخرى

مضاعفة التأكيد، ثم أكد مزيد حضورها معه بتقديم خبرها على إسمها، هذا كله عدا عن إفادة الجملة الإسمية بنفسها تأكيداً للمرة الخامسة..

وفي المرة السادسة أكد ذلك، حين صرح بمضمون هذه المعية، حيث قال: ما لبَّست على نفسي، ولا لبس عليّ، فمن كانت رؤيته للأمور إلى هذا الحد من الوضوح، فلا يمكن أن يؤخذ على حين غرة..

2 ـ إنه «عليه السلام» لم يزين الأمور لنفسه ليخدعها عما يصلحها، ويسوقها إلى حيث تدعوه أهواؤه وشهواته. بل كان صادقاً معها، وأميناً على مصالحها. كما أن أحداً لم يفلح في خداعه، وجره إلى الباطل، وزجه في ظلمات الشبهات. وكيف يمكن أن تدخل الشبهة عليه ومعه بصيرته؟!

3 ـ ثم بين أن الإمهال والتواني لا يصح في مثل هذه الأمور، بل لا بد من استباقها بالتدبير الصحيح، والإعداد الكافي والتام..

4 ـ ولا بد من السيطرة على حركة ذلك العدو الناكث والغادر، وإخضاعها لإرادته، والتحكم بها لتصبح في خدمة الحق، كما دل عليه قوله: «لأفرطن لهم حوضاً أنا ماتحه» أي لأسبقنهم بالتدبير، حتى أكون أنا الذي أتحكم بكل أمورهم، بحيث يكون ما أُعِدُّه لهم بمثابة حوض يردون عليه، ويكون ما أعددته لهم هو ما يختارون شربه.

5 ـ ولكنهم حين يردون ذلك الحوض، فإنهم يفقدون قدرة الصَّدَر

عنه، لأن مصيرهم يصبح بيده «عليه السلام»..

كما أن العودة إلى ذلك الحوض بعد الصدر الذي لا يتحقق تصبح بلا معنى، إذ لا صدر لهم لكي تتصور لهم عودة.

ولو تصورنا أنهم صدروا عنه ولو بالفرار، فإنه سيكون صدراً وفراراً لا عودة لهم بعده، لأنه سينتهي بالقضاء على أحدوثتهم، إما بالقتل أو بالتخلي عن دعوتهم، إن أمكنهم الحصول على العفو منه «عليه السلام».

وهذا هو التدبير الصحيح والحازم مع أهل الخيانة والنكث.

6 - والأهم من ذلك كله: أنه «عليه السلام» قد أفهمنا بكلماته تلك: أنه بالإضافة إلى هذا المستوى من الوضوح في الرؤية، والحزم في معالجة هذه الأمور، فإنه يملك أيضاً القدرات التدبيرية الكافية التي تمكنه من احتواء حركة هؤلاء المبطلين.

وهذا يعطينا نموذجاً للحاكم الإلهي والعادل، في مواصفاته، وفي الذي وهبه الله إياه من قدرات فكرية وعلمية وتدبيرية، وما حباه الله به من ألطاف قدراته الفكرية، والعلمية والتدبيرية.

عودة الجور إلى أوطانه:

وقد بيّن «عليه السلام»: أن الشيطان ـ من خلال حركة طلحة والزبير قد حث ورغب حزبه، وجمع جموعه تمهيداً لعودة الجور إلى أوطانه..

ومعنى ذلك:

أولاً: إنه «عليه السلام» كان يرى أن حركة أهل الجمل كانت شيطانية، شريرة، وضالة. ولها أهداف تسيء إلى حياة الناس، وتؤدي بهم إلى ما لا تحمد عقباه.

ثانياً: إن هدف هذه الحركة هو إعادة الجور إلى أوطانه، فدل ذلك على أن الجور كان مستوطناً في ذلك المحيط، من حيث أن حكومة من سبقه كانت جائرة وظالمة..

ثالثاً: إن هذا الجور لم يكن عارضاً، بسبب نزوة، أو طغيان شهوة، بل كان قد ترسخ في تلك البلاد، حتى أصبحت وطناً له، وتمكن من أهلها، وصار يشعر بالأمان والإطمئنان فيها. على حد شعور أهل الأوطان في أوطانهم.

رابعاً: إن آثار حركة أولئك المتمردين لا تنحصر بما سيصيب الناس من ظلم وجور، بل هو يتعدى ذلك ليصبح الباطل هو الحاكم والمهيمن على حياة الناس، وعلى سلوكهم ومواقفهم، ثم يتفاقم ليطال مفاهيمهم واعتقاداتهم، وما إلى ذلك..

مشيراً بذلك إلى أن هذا الباطل كان قد هيمن على حياة الناس في عهد من سبقه، وأنه يسعى للعودة إلى نصابه..

المطامع هي المبررات:

وقد بين «عليه السلام» في الفقرة الثالثة: أن أهل الجمل، لا ينطلقون في حركتهم من مبررات وجدوها فيه، أو في حكمه وإدارته،

فإنهم ما أنكروا عليه «صلوات الله عليه» منكراً، بل أنكروا عليه المعروف وهو عمله بسنة نبيهم، والتزامه بأحكام الشريعة والدين، حين سوى بين الناس في العطاء، ورفض تولية من لا يثق بدينه وأمانته.

ولأجل ذلك قال «عليه السلام»: ما أنكروا علي منكراً ولم يقل: ما أنكروا عليّ شيئاً. لأنهم قد أنكروا عليه عمله بالمعروف كما قلنا.

الإنصاف هو الحل:

وحين يختلف الناس فيما بينهم، فإنهم يجعلون بينهم حكماً يرونه أهلاً للحكومة، ويتوسمون فيه العدل والإنصاف. أما حكام الجور، فإنهم إذا اختلفوا مع أي كان من الناس يفرضون حكمهم عليه، مهما كان ذلك الحكم جائراً وظالماً.

ولكن علياً «عليه السلام» يقدم نموذجاً للحاكم العادل، حين يلوم طلحة والزبير على عدم اللجوء إلى حكم من أهل الإنصاف ليحكموا بينه وبينهم، حيث قال: ولا جعلوا بيني وبينهم نصفاً.

مع أن الأمر مع علي «عليه السلام» لا يحتاج إلى حَكَمٍ ولا إلى غيره، لأن الله تعالى قد حكم بطهارته من كل خطل وزلل، حيث قال: **(إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)**(1).

وقد أعلن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أن علياً «عليه

---

(1) الآية 33 من سورة الأحزاب.

السلام» مع الحق والحق مع علي، وأنه مع القرآن والقرآن معه.

فأي حَكَمٍ بعد هذا يحق له أن ينظر فيما يختلف فيه علي «عليه السلام» مع أي كان من الناس. فإن الله ورسوله قد أصدرا حكمهما في كل خلاف مع علي «عليه السلام».

وإن نفس نظر الحَكَم في القضية التي يختلف فيها علي «عليه السلام» مع غيره يخرجه من دائرة الانصاف تلقائياً..

ولكن القضية هي: أن علياً «عليه السلام» يريد أن لا يبقي لهم ذريعة مهما كانت، على قاعدة: «ولكني أسففت إذ أسفوا، وطرت إذ طاروا».

يطلبون حقاً هم تركوه:

ثم إنه «عليه السلام» بيَّن أن السبب في عدم رجوعهم لحاكم منصف، هو أنهم يعرفون أنهم بغاة ظالمون، يطلبون حقاً هم تركوه، ودماً هم سفكوه. فهل هناك بغي وظلم أعظم من هذا؟!

ومن يفعل ذلك فلا بد أن يكون عالماً بنفسه، واقفاً على باطله، وعلى بوار قضيته.. فهل يطلب لها حكماً؟! وهل يرضى بأن يكون ذلك الحكم منصفاً؟!

وهو «عليه السلام» هنا يجري كلامه على قاعدة: ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم.

والمراد: أنهم هم الذين بادروا إلى بيعته «عليه السلام» قبل كل

أحد، فلو صدقناهم في دعواهم أن لهم حقاً، فلماذا تركوا هم أنفسهم هذا الحق؟!

بل الحقيقة هي أن تركهم ذاك يدل: على عدم وجود حق لهم، إما من الأساس، أو بسبب تخليهم عنه.

ويمكن أن يكون مراده: أنهم يتركون حقاً ليس لهم، بل هو له «عليه السلام»، وإنما تركوه لعلمهم بأنهم غير قادرين على استلابه منه، لأن الناس لا يرضون بهم.

والمعنى الأول وارد على سبيل التنزل والقبول بدعواهم. وهو لم يزل يجهر بأن الحق له، وأنه اهتضم وظلم..

ويدلنا على ذلك: قوله مباشرة عن الدم الذي سفكوه: فإن كنت شريكهم فيه فإن لهم نصيبهم منه. وإن كانوا ولوه دوني، فما التبعة إلا عندهم.

فإنه «عليه السلام» لم يشارك في قتل عثمان بلا ريب، وقد أعلن ذلك مرات ومرات، بل هو قد حاول مساعدته على التخلص من ورطته. ولكن عثمان لم يفِ بوعوده.

وإنما يجري الكلام بناء على منطق إلزام الطرف الآخر بما يلزم به نفسه.

وإني لعلى يقين من ربي:

وقوله «عليه السلام» في آخر الفقرة المتقدمة برقم (3):

«وإني لعلى يقين من ربي وغير شبهة من ديني» بمثابة بيان العلة والسبب لقوله «عليه السلام»: لا يهدد بالحرب، ولا يرهب بالضرب، لأنه على يقين من ربه، وليس لديه أية شبهة في دينه، ومن كان كذلك، فهو واثق بأنه ينال إحدى الحسنيين إما النصر أو الشهادة.

أما الشاكّ في ربه، ومن لديه شبهة في دينه، فهو الذي يخيفه التهديد والترهيب،لأن شكه في ربه يحجب عنه اليقين بنصره، وشبهته في دينه تمنع عنه اليقين بالإستشهاد، إذ قد يكون من الضالين الهالكين.

لماذا استعجلوا للطلب بدم عثمان؟!:

وقد أوضح «عليه السلام»: أن من أسباب استعجالهم للطلب بدم عثمان هو الخشية من أن يكونوا هم المطالبين بدمه، فقد كانوا أحرص الناس على قتله. وقد ظهر حرصهم هذا في تحريضهم، وفي قيادتهم للمحاصرين والمهاجمين لعثمان حتى قتل..

وكان المطلوب إثارة هذه الضجة على علي «عليه السلام» هو إيقاع الناس في الغلط، وإيجاد الشبهة، وحصول اللبس.

ثم إنه «عليه السلام» قد بين أنهم مدانون حتى لو حصل اللبس ووقع الشك، لأن عثمان إن كان محقاً فيجب عليهم نصره، والمنع من الإعتداء عليه..

وإن كان عثمان ظالماً، فقد كان عليهم أن يؤازروا قاتليه، ويكونوا ضد ناصريه.

وإن كان في شك من أمره، فكان عليهم أن يعتزلوا، ويمتنعوا عن أي موقف تجاهه..

قيام الناس ضد طلحة والزبير:

ويقول المؤرخون، والنص لابن حبان: «وقد أكثر الناس في قتل عثمان، فمنهم من قد زعم أنه قتل ظالماً، ومنهم من قد زعم أنه قتل مظلوماً، وكان الإكثار في ذلك على طلحة والزبير.

قالت قريش: أيها الرجلان، إنكما قد وقعتما في ألسن الناس في أمر عثمان فيما وقعتما فيه، فقام طلحة في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي «صلى الله عليه وآله» ثم قال:

أيها الناس، ما قلنا في عثمان أمس إلا نقول لكم فيه اليوم مثله، إنه خلف الدنيا بالتوبة، ومال عليه قوم فقتلوه، وأمره إلى الله.

ثم قام الزبير فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، وصلى على النبي «صلى الله عليه وآله» ثم قال:

يا أيها الناس، إن الله اختار من كل شيء شيئاً، واختار من الناس محمداً «صلى الله عليه وآله»، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

واختار من الشهور رمضان، وأنزل فيه القرآن، وفرض فيه الصيام.

واختار من الأيام يوم الجمعة، فجعله عيداً لأهل الإسلام.

واختار من البلدان هذين الحرمين: مكة، والمدينة، فجعل بمكة البيت الحرام، وجعل بالمدينة حرم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وجعل ما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة.

واختار من الشورى التسليم، كما اختار هذه الأشياء، فأذهبت الشورى بالهوى، والتسليم بالشك، وقد تشاورنا فرضينا علياً.. وأما إن قتل عثمان، فأمره إلى الله..

فلما رأى علي اختلاف الناس في قتل عثمان صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أيها الناس، أقبلوا على بأسماعكم وأبصاركم. إن الناس بين حق وباطل، فلئن علا أمر الباطل لقديماً ما فعل، وإن يكن الحق قد غاب فلعل. وإني أخاف أن أكون أنا وأنتم قد أصبحنا في فتنة، وما علينا فيها إلا الاجتهاد.

الناس اثنان وثلاثة لا سادس لهم: ملك طار بجناحيه، أو نبي أخذ الله بيده، أو عامل مجتهد، أو مؤمل يرجو، أو مقصر في النار.

وإن الله أدب هذه الأمة بأدبين: بالسيف والسوط، لا هوادة عند السلطان فيهما. فاستتروا واستغفروا الله، فأصلحوا ذات بينكم»[1].

ونقول:

---

(1) الثقات لابن حبان ج2 ص268 - 270 وكلام أمير المؤمنين «عليه السلام» موجود في شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص520.

1 - إن أهم ما في هذا النص: أنه يصرح بما قاله أمير المؤمنين «عليه السلام» عن طلحة والزبير: إنهما أعلنا الطلب بدم عثمان خوفاً من أن يكونا هما المطالبين بدمه.

وقد ذكر هذا النص: أن الناس قد أكثروا عليهما بدم عثمان، حتى نصحتهما قريش بأن يبادرا إلى الخروج من هذا الأمر:

2 - إن طلحة، لم يجد إلا الإصرار على أقواله في عثمان، ولكنه ادعى أن عثمان قد تاب من ذنوبه. ثم ألقى التهمة في قتله على قوم آخرين، وأخفى أسماءهم وأمرهم، واخرج نفسه من بينهم، ولكنه أبقى نفسه في دائرة المعترضين على عثمان لولا توبة عثمان عند خروجه من الدنيا..

3 - أما الزبير، فإنه أوكل أمر عثمان إلى الله تعالى، ولم يحكم له أو عليه. ولم يدع له توبة ولا غيرها، فيكون بذلك قد خطا خطوة نحو التبرؤ من دمه. ولكنها كانت خطوة أقصر من خطوة طلحة.

4 - إن ما ذكره الزبير من أن خلافة علي «عليه السلام» قد جاءت عن شورى حصلت فيما بينهم، وأنهم قد رضوا به «عليه السلام» خليفة وحاكماً، يكذب مزاعمهم التي سنشير إليها في هذا الكتاب، من أنه «عليه السلام» قد ابتز هذه الأمة أمرها، من دون رضى منها..

5 - أما بالنسبة لكلام أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقد شرحناه في موقع آخر من هذا الكتاب.

ولكنه أراد أن يحمي الجو العام من القيل والقال.. ويخوفهم من أنه لن يتهاون مع مثيري الفتن أياً كانوا. وأمر الناس بلملمة بضاعتهم غير المرغوب فيها إلى بيوتهم، وكف ألسنتهم، لكي تهدأ النفوس، وتعود الأمور إلى وضعها الطبيعي.

آذنوه بالحرب فخطب الناس:

قال ابن أبي الحديد المعتزلي:

«روى أبو مخنف، عن مسافر بن عفيف بن أبي الأخنس، قال: لما رجعت رسل علي «عليه السلام» من عند طلحة والزبير وعائشة يؤذنونه بالحرب، قام فحمد الله، وأثنى عليه، وصلى على رسوله، ثم قال:

أيها الناس، إني قد راقبت هؤلاء القوم كي يرعووا أو يرجعوا، ووبختهم بنكثهم، وعرفتهم ببغيهم، فلم يستجيبوا. وقد بعثوا إلي: أن ابرز للطعان، واصبر للجلاد، إنما تمنيك نفسك أماني الباطل، وتعدك الغرور.

ألا هبلتهم الهبول، لقد كنت وما أهدد بالحرب ، ولا أرهب بالضرب. ولقد أنصف القارة من راماها، فليرعدوا وليبرقوا، فقد رأوني قديماً، وعرفوا نكايتي. فقد رأوني:

أنا أبو الحسن الذي فللت حد المشركين، وفرقت جماعتهم. وبذلك القلب ألقى عدوي. وإني لعلى ما وعدني ربي من النصر والتأييد، وعلى يقين من أمري، وفي غير شبهة من ديني.

أيها الناس، إن الموت لا يفوته المقيم، ولا يعجزه الهارب. ليس عن الموت محيد، ولا محيص. من لم يقتل مات. وأن أفضل الموت القتل. والذي نفس علي بيده، لألف ضربة بالسيف أهون من موتة واحدة على الفراش.

اللهم إن طلحة نكث بيعتي، وألب على عثمان حتى قتله، ثم عضهني به ورماني.

اللهم فلا تمهله.

اللهم إن الزبير قطع رحمي، ونكث بيعتي، وظاهر عليّ عدوي، فاكفنيه اليوم بما شئت»[(1)].

ونقول:

لاحظ ما يلي:

صراحة علي عليه السلام، ووعي الأمة:

إن ما تقدم يقدم نموذجاً لصراحة الحاكم مع رعيته، هذه الصراحة التي لو فرضت على الحكام وأهل السياسة لكان من شأنها أن تردع الكثيرين منهم، من استعمال أساليب المكر والخداع

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي، شرح الخطبة رقم22 ج1 ص247 - 249 و (ط دار إحياء الكتب العربية) ج1 ص305 - 306 وبحار الأنوار ج32 ص60 و 61 عنه، ونهج السعادة ج1 ص300 - 302 وراجع: الكافي ج5 ص53 و 54 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص7.

والتدليس، أو اتباع سبيل الخيانة، وما إلى ذلك من أساليب ممقوتة، ومدانة.

أما تكتم الحاكم في عمله السياسي، فهو يفسح المجال لكل المفاجآت، ويجعل العدو قادراً على المباغتة، التي ربما تضع ذلك الحاكم في إحراجات خطيرة، حيث تذهب الظنون في كل اتجاه حول طبيعة إرادته للأمور حقيقة ما يجري، وهل خدع أو خان، أو قصّر في القيام بما يجب عليه أو ما إلى ذلك.

وذلك يعد انتكاسة خطيرة في ثقة الناس به، وبحسن تدبيره، وربما بإخلاصه وأمانته في القيام بواجبه، كما أن هذا الوضوح يفسح المجال لتداول الأمور بواقعية وصدق. ويحد من تأثير نشاط أصحاب الأهواء والأطماع في بلبلة الأفكار، ومن استغلال أجواء الغموض لإثارة الشبهات والشكوك، وإضعاف ثقة الناس بالحاكم، وبسلامة مساره، أو في صوابية قراره..

يضاف إلى ذلك: أن هذا النهج من شأنه أن يرفع من مستوى الوعي السياسي، لا سيما إذا صاحبه تواصل الحاكم المستمر بالناس، لإعطائهم نفحات من وعيه السياسي، وبيان المناشئ والمبررات الكامنة وراء المواقف التي يتخذها، حيث يضعها لهم في موضعها الطبيعي من النهج السياسي الذي يتعامل به. وذلك ضمن قواعد وضوابط محددة تظهر عليها ملامح النهج الصحيح، وتميزها عما عداها من مناهج سياسية، تلتزم بضوابط خاطئة، أو أن نهجها هو التفلت من الضوابط، واعتماد

مبدأ الارتجال والعشوائية.

لقد نبهكم علي بن أبي طالب:

وكل ذلك يعطينا التفسير الدقيق للكلمة التي قالها معاوية لعكرشة بنت الأطرش: هيهات يا أهل العراق، لقد نبهكم علي بن أبي طالب(1).

ولسودة بنت عمارة: هيهات: لمَّظكم ابن أبي طالب الجرأة على السلطان، فبطيئاً ما تفطمون إلخ..(2).

منطقان لا يلتقيان:

وقد صرح «عليه السلام»: أنه قد راقب طلحة والزبير كي يرعووا، والمراد بالمراقبة هنا الإنتظار.

أي أنه أمهلهم، وانتظر أن يرعووا، أو يرجعوا. والمراد بالإرعواء: امتناعهم عن فعل ما عزموا على فعله. وبالرجوع العودة إلى الحق، والقبول به، والتزامه ونصرته..

فبيّن «عليه السلام» بكلامه هذا: أنه لا يريد منهم أكثر من كف

---

(1) راجع: العقد الفريد ج2 ص108 و 111 وبلاغات النساء ص71 ومحادثة النساء ص81 وقاموس الرجال ج11 ص2.

(2) العقد الفريد ج1 ص325 وقاموس الرجال ج10 ص461 عن بلاغات النساء، والفتوح لابن أعثم ج3 ص93.

شرهم عنه وعن الناس، ولم يكن يطلب إخضاعهم، ولا أن يفرض عليهم حتى ما كان من حقه أن يفرضه..

وبيّن «عليه السلام» أنه بذل محاولات لإقناعهم، وأنه أظهر قبح ما أقدموا عليه من النكث. وعرفهم بغيهم، وسد عليهم باب الإعتذار بالغفلة، أو عدم وضوح الأمور لهم.

ولكن منطقهم كان مناقضاً لمنطقه، فإنهم يمارسون النكث، والبغي، ويستخدمون لغة التهديد والوعيد، ووصم الأبرياء بما هم منه براء.

وهذا منطق من لا يملك حجة سوى العناد واللجاج، والإقدام على المآثم والعظائم، وذلك من صفات الجبارين والظالمين، لا من صفات أهل الدين..

فأين هذا المنطق من ذاك؟! وهل يمكن أن يلتقيا في أي زمان ومكان؟!

حتى الحقائق تصبح موهومة:

وعلى حسب منطقهم، فإن الضوابط تسقط، وكل الحدود تزول، ويختلط الحابل بالنابل، فلا وفاء ببيعة، ولا قيمة لعهد، ولا أثر لعقد.. والحاكم ليس المنطق والعقل، بل الأهواء والميول، والمهيمن على الحياة هو النزوات والشهوات.

ويسري ذلك حتى إلى الحقائق التي رآها الناس بأم أعينهم،

فتُحَوَّل وتؤول، وتفهم على غير حقيقتها.

وقد تجلى ذلك هنا في أن طلحة والزبير وعائشة يهددون علياً «عليه السلام» بالحرب مع علمهم ـ كما صرح به «عليه السلام» ـ بأنه هو الذي حطم الشرك، وأذل أهله، وفل حده.

أما علي «عليه السلام» فإن معاييره لم تتغير، بل هو أولاً يثق بنصر ربه له، ولا ينسب ما يتحقق على يديه ـ رغم عظيم خطره ـ لا ينسبه إلى نفسه، بل يراه من العطاء الإلهي الذي يستحق الله الشكر عليه.

وثانياً هو «عليه السلام» يمتلك الرؤية الواضحة، ولديه اليقين بصحة ما يقدم عليه. وهذا شرط آخر للنجاح والفلاح. وهو يعطيه الثقة بالتأييد والرضا الإلهي مهما تكن النتائج المادية للعمل.

والشرط الثالث هو عدم الشبهة في شيء من حقائق الدين وأحكامه، فإن هذا يعطيه السكينة واليقين بأنه حتى لو انتصر أو استشهد في ذلك السبيل، فإنه قد نال ثواب المجاهدين. ونال أيضاً مقام الشهادة بالفعل. وحصل على آثارها في الآخرة. وليس لديه أية شبهة أو ترديد في ذلك.

الموت.. على الفراش بنظر علي عليه السلام:

وأما ما ذكره «عليه السلام» عن الموت هنا، فيحتاج إلى دراسة معمقة، ولعلنا لا نبلغ مداه، ولا نوفق إلى كشف حدود معناه، غير أننا نشير إلى ما يلي:

إنه «عليه السلام» قد سهل على الناس أمر الموت، وعرفهم ببعض ما يجهلونه عنه. فأشار إلى جهات عديدة:

أولاها: لا بدّية مواجهته، وعدم جدوى التحرز منه، والحياد عنه.

الثانية: إن ساعة الموت محددة، فإذا حانت لا يمكن التقديم فيها ولا التأخير.

الثالثة: إن أسباب الموت متعددة، فتلافي سبب منها لا يدفع سائرها لأن سبباً آخر سيحل محله..

الرابعة: إن ثمة مفهوماً خاطئاً عن أسباب الموت لا بد من تصحيحه، وهو أن الناس وإن أدركوا أن أسبابه تختلف بالشدة والضعف، وبالسهولة، والصعوبة.. ولكنهم يخطئون في تحديد هذه الأسباب، فيعاكسون بينها، فيظنون الأشد هو الأسهل. والأسهل هو الأصعب.

فالموت قتلاً عند الناس هو أصعب من الموت على الفراش. مع أن العكس هو الصحيح، إلى حدّ أن مقدار التفاوت بينهما يبلغ حداً لا يخطر على البال، فإن ألف ضربة بالسيف أهون من ميتة على فراش.

الخامسة: إن هذا الفهم الخاطئ يعطي أن على الإنسان أن لا يثق بصحة ظنونه فيما يرتبط بالغيب الذي لا سبيل له إليه، والموت هو أحد مفردات هذا الغيب.

إن هذا يؤكد حاجة الإنسان إلى الله ورسوله لأخذ ما هو الصحيح من ذلك..

السادسة: والنتيجة الطبيعية لذلك كله هي أن الخوف من الجهاد لا مبرر له، فإن الموت أمر محتم. وله ساعة لا حيلة لأحد في تجاوزها. والآلام التي يخشى منها لا مبرر للاعتقاد بوجودها، بل الآلام الأقوى والأصعب والأشد في غيرها..

شكوى علي عليه السلام من طلحة والزبير:

ثم إنه «عليه السلام» بين للناس ـ بكلمات قصيرة، ولكنها جامعة ـ خطل طلحة والزبير فيما فعلاه، ليدلهم ذلك على خطورة حصولهما على ما يسعيان إليه. فهما نكثا بيعته، ولا يمكن الثقة بمن ينكث العهود..

وليس العهد الذي نكثاه بالأمر اليسير، بل هو يخرج الناس من الدين، لأنه خروج على الإمام، وشق لعصا المسلمين، وعدوان على أمن الناس، وعبث به، وجعل حياتهم ومصيرهم في مهب الريح.

كما أن طلحة قد ارتكب جرماً ثم رمى به بريئاً، فكان مصداقاً لقوله تعالى: **(وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً)**(1).

وللزبير خصوصية أخرى، فإن الإنسان قد ينكث البيعة، ولكن الأمر يبقى في حدود مصالحة الشخصية، ولا يمثل خطورة كبرى. ولكن الأمر بالنسبة للزبير لم يقتصر على ذلك، لأن الزبير ظاهر

---

(1) الآية 112 من سورة النساء.

عليه عدوه، وأصبح يشكل خطراً عاماً وشاملاً يهدد نظام الأمة بأسرها..

يضاف إلى ذلك: أن الزبير قد قطع رحمه «عليه السلام»، فإذا كان يتعامل مع ذوي رحمه بهذه الطريقة فما بالك بغيرهم؟!

وشكوى علي «عليه السلام» طلحة والزبير إلى الله سبحانه، وطلبه منه تعالى أن يكون هو المتولي لعقوبتهما، وإحباط سعيهما.. يدل على أن ما تحدث به «عليه السلام» عن نفسه من أنه قد قمع الشرك، وأبار كيد المشركين لا يمثل إعتزازاً بقوته الشخصية، ولا اعتماداً على قدراته الذاتية. بل هو تنويه بنعمة الله تعالى، وبلطفه به، واعتزازاً بإقدار الله تعالى له «عليه صلوات الله وسلامه».

وهذا الذوبان في الله ما لم نعهده لدى أهل الدنيا، وطلابها، لأنه من خصوصيات أهل الله تعالى، وطلاب رضاه.

الفصل الثالث:

يشاور أصحابه..

علي عليه السلام يستشير أصحابه:

وقال المفيد «رحمه الله»:

«ولما اجتمع القوم على ما ذكرناه من شقاق أمير المؤمنين، والتأهب للمسير إلى البصرة، واتصل الخبر إليه، وجاءه كتاب يخبره بخبر القوم دعا ابن عباس، ومحمد بن أبي بكر، وعمار بن ياسر، وسهل بن حنيف، وأخبرهم بذلك، وبما عليه القوم من المسير.

فقال محمد بن أبي بكر: ما يريدون يا أمير المؤمنين؟!

فتبسم «عليه السلام» وقال: يطلبون بدم عثمان.

فقال محمد: والله، ما قتله غيرهم.

ثم قال علي: أشيروا علي بما أسمع منكم القول فيه.

فقال عمار: الرأي أن نسير إلى الكوفة، فإن أهلها لنا شيعة، وقد انطلق هؤلاء القوم إلى البصرة.

وقال ابن عباس: الرأي عندي يا أمير المؤمنين: أن نقدم رجالاً [رجلاً] إلى الكوفة، فيبايعوا لك، وتكتب إلى الأشعري: أن يبايع لك. ثم بعده المسير حتى نلحق بالكوفة، فنعاجل القوم قبل أن يدخلوا

البصرة. وتكتب إلى أم سلمة، فتخرج معك، فإنها لك قوة.

فقال أمير المؤمنين: بل أنهض بنفسي ومن معي في اتباع الطريق وراء القوم، فإن أدركتهم بالطريق أخذتهم، وإن فاتوني كتبت إلى الكوفة، واستمددت الجند [الجنود] من الأمصار، وسرت إليهم.

وأما أم سلمة، فإني لا أرى إخراجها من بيتها كما رأى الرجلان إخراج عائشة.

فبينما هم في ذلك، إذ دخل عليهم أسامة بن زيد بن حارثة وقال لأمير المؤمنين: فداك أبي وأمي، لا تسر وحدك [لا تسر سيراً واحداً]، وانطلق إلى ينبع، وخلف على المدينة رجلاً، وأقم بمالك، فإن العرب لهم جولة ثم يصيرون إليك.

فقال له ابن عباس: إن هذا القول منك يا أسامة إن كان على غير غل في صدرك، فقد أخطأت وجه الرأي فيه ليس هذا برأي (بعير يكون والله كهيئة الضبع في مغارتها).

فقال أسامة: فما الرأي؟!

قال: ما أشرت به، أو ما رأى أمير المؤمنين لنفسه.

ثم نادى أمير المؤمنين «عليه السلام» في الناس: تجهزوا للمسير، فإن طلحة والزبير قد نكثا البيعة، ونقضا العهد، وأخرجا عائشة من بيتها يريدان البصرة، لإثارة الفتنة، وسفك دماء أهل القبلة.

ثم رفع يديه إلى السماء، فقال: اللهم إن هذين الرجلين قد بغيا علي، ونكثا عهدي، ونقضا عقدي، وشاقاني بغير حق كان منهما في

ذلك.

اللهم خذهما بظلمهما، واظفرني بهما، وانصرني عليهما(1).

ونقول:

إننا نذكر هنا ما يلي:

حاجة علي عليه السلام إلى المشورة:

ذكر النص المتقدم: أنه «عليه السلام» دعا أربعة من أصحابه واستشارهم في أمر طلحة والزبير، فأشاروا عليه بما تقدم، فهل كان علي «عليه السلام» بحاجة لمشورة أحد؟!

ألم يكن إماماً معصوماً ومسدداً من الله سبحانه، يعرف ما يعرفون، ويزيد عليهم فيه أضعافاً كثيرة؟!

كما أنه لا يعوزه العقل الراجح، ولا تنقصه الحكمة العتيدة، ولا يدانيه أحد في بصيرته في الأمور، ولا في معرفته بالسياسة، وأحكام الشريعة.

ونجيب:

بأن حكمة الإستشارة، ودواعيها وفوائدها لا تنحصر في استخراج الرأي الصواب من خلال ما يشيرون به. بل لها وجوه وأحوال وأغراض مختلفة.

---

(1) الجمل للشيخ المفيد ص239 و 240 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص128 و 129.

فقد يقصد بها التربية الروحية، وبث معنى الثقة بالنفس.

وقد يقصد بها معنى يرتبط بسياسة الناس وتأليفهم، واستجلاب محبتهم، والإيحاء لهم بما فيه إصلاح بعض الإختلالات التي يعانون منها.

وقد يقصد بها إشعارهم بالمسؤولية والمشاركة، والإحترام.

وقد يقصد بها نشر وإشاعة أمر بعينه في الناس من خلال هؤلاء.. إلى غير ذلك من أمور تظهر للمراقب المتأمل. خصوصاً وأنهم مقدمون على بذل المهج والأرواح، فلا بد أن يكونوا على بينة من أمرهم. بالإضافة إلى أن هديه «عليه السلام» هو نفس هدي الله ورسوله «صلى الله عليه وآله» حين كان يشاور أصحابه، كما في حرب بدر وأحد، وعملاً بقوله تعالى: **(وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)**(1).

هل هذا سؤال ساذج؟!:

وعن سؤال محمد بن أبي بكر علياً «عليه السلام» عما يراه الناكثون، نقول:

لا ينبغي فهم هذا السؤال على أنه دليل سذاجة وتغفيل يعاني منه محمد بن أبي بكر، بل هو سؤال استهجان له مبرراته الموضوعية، فمن يسمع بهذا الخبر، إذا كان قد رأى إصرار طلحة والزبير على

---

(1) الآية 159 من سورة آل عمران.

البيعة لعلي «عليه السلام» حتى كانا أول من بايع.

ثم رأى وسمع وعاين وحضر صنع طلحة والزبير بعثمان، وسعيهما في قتله، وحثهما الناس على التعجيل بالقضاء عليه.

وعرف وسمع عائشة وهي تحرض الناس على قتل عثمان. وتوجه إليه قوارع القول.

إن من عاين هذا وسواه كيف يصدق ما يسمعه ويراه من انقلاب نفس هؤلاء الناس إلى الموقف النقيض، وهو الطلب بدم عثمان؟! ولذلك قال محمد بن أبي بكر «رحمه الله» هنا: والله ما قتل عثمان غيرهم!!

أما تبسم أمير المؤمنين حين طرح محمد بن أبي بكر سؤاله هذا، فلعل سببه: أن محمداً لم يكن قد خَبَرَ نفسيات طلحة والزبير، وعائشة وسائر بني أمية كما خبرها أمير المؤمنين، فإنه قد عاين من هؤلاء، واطلع من رسول الله «صلى الله عليه وآله» على الكثير الكثير مما يجعلهم مكشوفين أمامه إلى حد يصعب على أي كان من الناس تصوره، فضلاً عن محمد بن أبي بكر.

ما طلبه علي عليه السلام من مستشاريه:

إن علياً «عليه السلام» لم يطلب من الذين استشارهم أن يشيروا عليه بما يرون أن عليه أن يفعله، فلم يقل: أشيروا علي بما أفعل. بل قال: أشيروا علي بما أسمع القول فيه.

فالمطلوب: هو أن يصرحوا له بما في أنفسهم. ولعل الهدف هو تصحيح نظرتهم، وتصويب تفكيرهم.. تحصيناً لهم من الظنون والأوهام الباطلة، التي قد تراودهم، وربما تؤثر على يقينهم بالنصر، أو تجرهم إلى اتهام بعض القريبين منه بأنهم هم الذين ساقوا الأمور بهذا الاتجاه، أو ذاك.. مما يرونه اتجاهاً خاطئاً.

وربما يكون الهدف هو أن يتولى هؤلاء إشاعة رأيه هذا، وتصويب التصورات الخاطئة التي لدى غيرهم ممن يتداولون معهم في الأمور..

وربما.. وربما..

رأي عمار:

إن من يلقي نظرة على الآراء التي سمعها علي «عليه السلام» من هؤلاء القوم لهي يجد أنها تثير العجب ، فلاحظ ما يلي:

أما بالنسبة لرأي عمار بن ياسر «رحمه الله»، فإنه قد يفسح المجال أمام الناكثين:

أولاً: للتفرد بأهل البصرة، وتسهيل شراء ذمم رؤساء القبائل فيها، وهم الذين لهم الأثر الأكبر في سوق الناس إلى الحرب.

ثانياً: إن ذلك سيمكن الناكثين من الإمساك بقرار ذلك البلد، وتكريسه عاصمة لهم، وجعله محوراً لآمال أهل الباطل، ومحطاً لأنظارهم، ومرتكزاً لتحركاتهم..

ثالثاً: إنه يعطيهم الفرصة للحصول على الإمكانات المالية الهائلة، التي يتمتع بها ذلك البلد.. ويمنحهم الفرصة للحصول على الأموال من المناطق المتاخمة لها، ولا سيما الأهواز، وغيرها من بلاد فارس.

وكل ذلك سيصعِّب القضاء عليهم، ويجعله أكثر كلفة ليس من الناحية المالية وحسب، وإنما في الخسائر البشرية أيضاً.

رابعاً: إن المطلوب إن كان هو الحصول على نصرة أهل الكوفة، فبالإمكان الحصول على هذه النصرة، من دون حاجة إلى أن يقصدها «عليه السلام» بنفسه.

رأي ابن عباس:

بالنسبة لرأي ابن عباس نلاحظ:

أولاً: إن أهل الكوفة كانوا قد بايعوا لعلي «عليه السلام» منذ الأيام الأولى، فما معنى أن تطلب منهم البيعة مجدداً بعد هذا الوقت اليسير؟!

ثانياً: إن هذه البيعة سوف تفهم الكوفيين أنهم غير جديرين بثقة أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأنه يشك في صدق ولائهم له.

ثالثاً: إن مشورة ابن عباس بإخراج أم سلمة معهم غريبة وعجيبة، فإن هذا يخالف النص القرآني الآمر لنساء النبي «صلى الله عليه وآله» بالقرار في بيوتهن.

بالإضافة إلى أمور كثيرة أخرى ذكرناها في مواضع عديدة من كتابنا هذا، ومنها: ما أوردناه في كتابنا هذا عن الشيخ المفيد «رحمه الله».. وما ذكرناه حول «ندم أبي بكر». فلا بأس بمراجعته(1).

وقد أشار «عليه السلام» إلى الخطأ في إخراج أمهات المؤمنين حين قال لابن عباس: «وأما أم سلمة، فإني لا أرى إخراجها من بيتها كما رأى الرجلان إخراج عائشة».

رأي أسامة:

وعن رأي أسامة بن زيد نقول:

أولاً: لقد كفانا ابن عباس مؤونة الإسهاب في بيان خطله وفساده، إلى حد أوشك أن يتهم أسامة بأن الذي دعاه إلى هذا الرأي هو الغل والحقد على أمير المؤمنين «عليه السلام»، بل هو قد وضعه في موضع التهمة من هذه الجهة، لأن خطأه فيه كان بيناً واضحاً.. فإن معناه: وضع أمير المؤمنين «عليه السلام» تحت رحمة أعدائه، وتمكينهم من البلاد والعباد، وأن يسرحوا ويمرحوا، ويفسدوا ما شاؤوا، دون ان يحرك ساكناً. ثم إنهم سوف يحصرونه في موضعه، ويحكمون في مصيره بما يحلو لهم.

ثانياً: إن جولة العرب وعودتها التي تحدث عنها اسامة ما هي إلا

---

(1) راجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج33 ص307 فما بعدها.

تخرص ورجم بالغيب، فإن بوادر حصول الجولة وإن كانت ظاهرة، ولكن لا شيء يدل على حصول العودة إليه.

ولعل أعداءه سيتمكنون من التخلص منه قبل أن يتمكن أحد من العودة إليه.

وأحداث التاريخ تشهد على أن الظالمين إذا أنشبوا مخالبهم، فإنهم سوف لا يدعون فريستهم على حالة السلامة أبداً. بل ستزداد شراستهم، وسيمعنون في طغيانهم وبغيهم.

علي عليه السلام يتقصد طلحة والزبير:

وحين نادى علي «عليه السلام» في المسلمين، يأمرهم بالمسير لحرب طلحة والزبير نلاحظ:

أولاً: أنه لم يضمن ذلك النداء التجريح بأشخاص أعدائه.

ثانياً: إنه تحاشى توجيه اللوم إلى عائشة مباشرة، رغم علمه بأثرها الكبير في إثارة تلك الحرب، بل أنحى باللائمة أكثر على طلحة والزبير، حين قال: «أخرجا عائشة»، ولعله لكي لا يفهم الناس أنه خارج لحرب امرأة. وليفهمهم: أنها مجرد امرأة قد تخدع، وتؤخذ بالعاطفة وبالتزيينات الكاذبة، ولكي لا يستصعب الناس الخروج معه، باعتبار أن هذا الخروج سيعتبر انتهاكا لحرمة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كما أنه يعرضهم للإحراج أمام أتباع أبي بكر وعمر، وما أكثرهم.

ثالثاً: إنه وضع أمام الناس بديهيات تحتم عليهم أن يتحملوا

مسؤولية الدفاع عن أمنهم، وعن وجودهم كله.

فطلحة والزبير، قد نكثا البيعة، التي هي عقد وعهد مع الله سبحانه أولاً، كما أنهما نقضا العهد الذي أعطوه له، وكلاهما مما لا محيص للمؤمن عن حفظه، وعن الوفاء به، والمنع من الإخلال به، لأن هذا الإخلال سيترك آثاره على السلامة العامة للمجتمع كله.. لأنه يؤدي إلى سقوط الإلتزامات، وزوال الضمانات، وتبدل الأمن والسكينة بالخوف، والطمأنينة بالقلق، والإستقرار بالفوضى.

رابعاً: إن طلحة والزبير لم يكتفيا بارتكاب جرائم نكث البيعة، ونقض العهد، وإخراج أم المؤمنين المأمورة بالقرار في بيتها.. بل زادا على ذلك أنهما بصدد إثارة الفتنة، وزعزعة الأمن الاجتماعي، وسفك دماء أمة الإسلام.

خامساً: إنه «عليه السلام» حين دعا عليهما أعاد التذكير بجرائمهما، وذكر أنهما قد شاقّاه بغير حق.. مشيراً إلى أن المشاقة ليست مرفوضة في جميع الأحوال، بل هي مرفوضة حين تكون لنصرة الباطل وأهله..

وما طلبه «عليه السلام» من الله تعالى لم يزد على ما يدخل في معادلة الجزاء العادل، وإعادة الأمور إلى نصابها، فقد طلب «عليه السلام» أمرين:

أحدهما: أن يأخذهما الله بظلمهما.

ثانيهما: أن يظفره بهما، وينصره عليهما.

ولم يزد على ذلك. فأين هذا مما ارتكباه في حقه «عليه السلام»، وفي حق الله ورسوله وأمة الإسلام كلها.

هذه هي خطة علي عليه السلام:

قال المعتزلي:

قال أبو جعفر: ثم أجمع علي «عليه السلام» على المسير من الربذة إلى البصرة، فقام إليه رفاعة بن رافع، فقال: يا أمير المؤمنين، أي شيء تريد؟! وأين تذهب بنا؟!

قال: أما الذي نريد وننوي فإصلاح؛ إن قبلوا منا وأجابوا إليه.

قال: فإن لم يقبلوا؟!

قال: ندعوهم ونعطيهم من الحق ما نرجو أن يرضوا به.

قال: فإن لم يرضوا؟!

قال: ندعهم ما تركونا.

قال: فإن لم يتركونا؟!

قال: نمتنع منهم.

قال: فنعم إذاً.

وقام الحجاج بن غزية الأنصاري، فقال: والله يا أمير المؤمنين لأرضينك بالفعل، كما أرضيتني منذ اليوم بالقول. ثم قال:

دراكها دراكها قبل الفوت وانفر بنا واسم بنا نحو الصوت

لا وألـت نفسـي إن خـفت الموت

والله لننصرن الله عز وجل، كما سمانا أنصاراً[1].

ونقول:

علينا أن نشير إلى الأمور التالية:

حماس الحجاج بن غزية:

إن الحجاج بن غزية الذي بهرته خطة علي «عليه السلام» للتعامل مع أعدائه، والخارجين عليه، قد أظهر تحمساً بالغاً لملاقاة الأعداء، وناشده الإسراع بهم إليهم..

وهذا لم يكن حماساً عشوائياً، بل هو حماس فرضه انكشاف بعض من حقيقة أمير المؤمنين «عليه السلام» أمام عينيه، فانجذب إلى الحق، واندفع يريد الوصول إليه، والاندماج فيه.

نصرة علي عليه السلام نصرة لله عز وجل:

وقد أوضح الحجاج لنا حقيقة أن نصرة علي «عليه السلام» هي في النتيجة والمآل نصرة لله عز وجل، وذلك حين أقسم: أنه سينصر الله عز وجل، ولم يصرح بنصر علي «عليه السلام»، لأنه أصبح

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص17 والفتنة ووقعة الجمل ص136 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص494 والكامل في التاريخ ج3 ص224 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص262 وإمتاع الأسماع ج13 ص237.

يرى: أن نصر علي «عليه السلام» نصر لله تبارك وتعالى.. مستذكراً: أن الله تعالى سماهم أنصاراً، لنصرهم الله ورسوله في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

للأمة حق السؤال:

إن الحوار الذي جرى بين أمير المؤمنين «عليه السلام»، ورفاعة بن رافع يؤكد لنا عدة أمور، وهي:

1 ـ إن ما نعرفه عن الحكام: هو أنهم لا يتحملون تدخل الناس في سياساتهم وقراراتهم، ولا يسمحون لهم حتى بالسؤال الاستفهامي عنها.

ولو أن أحداً تجرأ وطرح سؤالاً من هذا القبيل على الحاكم، فسيواجه بحدة وشدة، تفرض عليه السكوت والتماس الأعذار لنفسه. وسيحمد الله كثيراً إن نجا من مواجهة العقوبة القاسية، التي هي عند بعض الجبابرة عملية بسيطة تتمثل بالإعدام السريع والمريع.

2 ـ لكن علياً «عليه السلام» ـ أسوة برسول الله «صلى الله عليه وآله» ـ يريد للأمة أن تعيش الوعي لواقعها ولتصرفاتها، ولما تقدم عليه، وما تنتهي الأمور إليه..

ويريد لها أن تمارس حقها في مساءلة الحاكم عن تصرفاته، وعن أبعادها وأهدافها..

فكان «عليه السلام» ـ وهو الإمام المعصوم ـ يريد أن يكرس هذا

الأمر، ليكون هو الوعي الذي تعيشه الأمة في أعماق وجودها، والحق الذي لا يجوز لها أن تتنازل عنه في حياتها العملية ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

3 - قد يقال: صحيح أن للناس أن يسألوا، ولكن للحاكم أيضاً أن يجيب وأن لا يجيب؟!

والجواب:

أن إجابته «عليه السلام» على أسئلة رفاعة التي تتابعت، دلتنا أن الإجابة ستكون هي الأولى والأرجح، وربما الأصوب أيضاً. إذ لا معنى لتجويز السؤال مع عدم الإلزام بالإجابة عليه.. ولا سيما إذا كان السؤال عن أمور لها مساس بالسائلين، بل بالأمة كلها، كتلك التي طرحها رفاعة على الإمام «عليه السلام».

خطة علي عليه السلام:

وقد لخصت لنا أسئلة رفاعة وأجوبتها خطة علي «عليه السلام» تجاه تحرك الناكثين الذي كان يواجهه «عليه السلام» على مراحل:

المرحلة الأولى: الإصلاح، إن قبل الناكثون وأجابوا.

الثانية: أن يقبلوا أن يعطيهم من الحق ما يرجى أن يكون فيه رضاهم.

الثالثة: أن يتركهم ما داموا تاركيه.

الرابعة: أن يمتنع منهم إن لم يتركوه..

وهي خطة طافحة بالإنصاف، والرفق، والعدل والمرونة.. مفعمة بالحكمة والصفح المجاني والتبرعي، لا تجد فيها أي أثر لهوى، وأية لمسة لغضب أو انفعال..

فإذا نظرنا إلى المرحلة الأولى التي هي محض التسامح، والصفح، وغض النظر، والاكتفاء بإرجاع الأمور إلى نصابها، وبعودة المياه إلى مجاريها، يصبح من المتوقع أن يعطيهم فوق ما يستحقون، ويؤثرهم على نفسه ولو كان به خصاصة..

وليس في هذه المرحلة أي أثر للحديث عن أخذهم بمر الحق، أو تلويح بمؤاخذات أو عقوبات، أو بإجراء أحكام عليهم.

أما في المرحلة الثانية، وبعد أن رفضوا هذا الصفح والتسامح.. فإنه يبدو بين الشدة واللين، فهو يرضى أيضاً بأن يعطيهم من الحق ما يرجو به رضاهم.

ويلاحظ: أنه لم يقل: يعطيهم من حقهم، إذ لا حق لهم، وإنما قال: يعطيهم من الحق، أي مما سمح الشرع له بأن يعطيهم منه، تألفاً لهم، واستصلاحاً لنواياهم..

وفي المرحلة الثالثة، وفي صورة عدم رضاهم بذلك.. وإصرارهم على الخلاف والمنابذة، فإنه يزيد قليلاً من درجة التشدد، الذي لا يبلغ فيه استيفاء جميع حقوقه، حيث إنه لا يسعى لكسر قرارهم بمنابذته بالقوة، بل يتركهم ما داموا تاركين له، غير مخلين بأمن الناس، ولا بالنظام العام.

وفي المرحلة الرابعة، وحيث لم يتركوه وشأنه، بل هاجموه، وهاجموا الناس، وأخلوا بالأمن وبالنظام العام، يكون لا بد من الامتناع منهم، ودفع شرهم..

حرب الجمل دفاعية:

وما أدق كلمة: «نمتنع منهم» حيث لم يقل: نهاجمهم ونقتلهم. بل قال: نمتنع منهم، أي نحفظ أنفسنا، ولا نمكّنهم من أن ينالوا من أمننا، ومن الإخلال بنظام مجتمعنا، ومن أن يواصلوا عدوانهم علينا..

فدلنا بهذه الكلمة: على أن حرب الجمل كانت دفاعية، تهدف إلى منع البغاة من أن يلحقوا الأذى بعلي «عليه السلام»، وبكل ما يكون علي «عليه السلام» مسؤولاً عن سلامته وحفظه.

المغيرة يلبس الحق بالباطل:

روى المفيد «رضوان الله تعالى عليه» بسنده عن أبي سهل بن مالك، عن أبيه قال:

إني لواقف مع المغيرة بن شعبة عند نهوض علي بن أبي طالب «عليه السلام» من المدينة إلى البصرة، إذ أقبل عمار بن ياسر «رضي الله عنه»، فقال له: هل لك في الله عز وجل يا مغيرة؟!

فقال: وأين هو يا عمار؟!

قال: تدخل في هذه الدعوة، فتلحق بمن سبقك، وتسود من خلفك.

فقال له المغيرة: أوخير من ذلك يا أبا اليقظان!!

قال عمار: وما هو؟!

قال: ندخل بيوتنا، ونغلق علينا أبوابنا حتى يضيء لنا الأمر، فنخرج ونحن مبصرون. ولا نكون كقاطع السلسلة، فر من الضحل فوقع في الغمر.

فقال له عمار: هيهات! هيهات! أجهل بعد علم، وعمى بعد استبصار؟! ولكن اسمع لقولي، فوالله لن تراني إلا في الرعيل الأول.

قال: فطلع عليهما أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال: يا أبا اليقظان، ما يقول لك الأعور، فإنه والله دائماً يلبس الحق بالباطل، ويموه فيه، ولن يتعلق من الدين إلا بما يوافق الدنيا. ويحك يا مغيرة، إنها دعوة تسوق من يدخل فيها إلى الجنة.

فقال له المغيرة: صدقت يا أمير المؤمنين، إن لم أكن معك فلن أكون عليك.

ونقول:

قد لا يتيسر لنا أن نستقصي اللمحات والدلالات لهذا الحدث الذي جرى، غير أننا نذكر منها ما يلي:

1 - إن رائحة الاستخفاف، والسخرية تكاد تفوح من جواب المغيرة لعمار حين قال له: هل لك في الله عز وجل؟!

فقال له المغيرة: «وأين هو عمار»؟!

فهل ظن المغيرة: أن الله ـ والعياذ بالله ـ في مكان بعينه، ويريد عمار أن يدله عليه، ويأخذه إليه؟!

إن كل من سمع ويسمع هذه الكلمة من عمار لا بد أن يفهم أن مراده منها: أنه يريد أن يرشده إلى ما يقرِّبه من الله تعالى، ويرضيه عنه. فلو أن المغيرة لم يكن بصدد الاستخفاف والاستهانة لقال: بماذا وكيف؟! لأنه يسأل عن المكان والموضع ليوهم أنه يريد أن يذهب إليه ليجد الله تعالى فيه.

2 ـ إن عماراً لم يدعُ المغيرة إلى أمر يفوِّت عليه طموحاته، بل أرشده إلى ما يحققها له، ويبلغه إياها، ولكن بصورة صحيحة ومشروعة، من حيث أنه يلحقه بمن سبقه من أهل الخير والصلاح، ويسوده على من خلفه، ويكون له التقدم، والمقام الكريم.

3 ـ ولكن المغيرة أبى إلا أن يحتفظ بموقعه النائي عن الحق وأهله، وأن يمارس حربه ضد الدين وأهل الدين على طريقته التي تعتمد المكر، والغدر والخداع، بدعوته عماراً إلى ترك موقعه الريادي والجهادي، والإلتحاق بركب أهل الريب والباطل.

وهذه جرأة فائقة وغير عادية: أن يطمع المغيرة حتى بمن ملئ إيماناً إلى مشاشه(1) بأن يترك الحق وأهله!!

____

(1) راجع: الأمالي للصدوق ص324 وروضة الواعظين ص281 وبحار الأنوار ج22 ص319 وج33 ص25 وج43 ص46 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني ص379 والغدير ج9 ص24 و 25 وج10 ص18 و 87 و 312 وسنن ابن ماجة ج1 ص52 وسنن النسائي ج8 ص111 وفضائل الصحابة للنسائي = = ص50 والمستدرك للحاكم ج3 ص392 ومجمع

وعمار هو من قال عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «عمار جلدة ما بين عينيّ»(1).

وأخبر «صلى الله عليه وآله» عنه: أنه تقتله الفئة الباغية(2).

الزوائد ج9 ص295 وفتح الباري ج7 ص72 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص217 و 524 والسنن الكبرى للنسائي ج5 ص74 وج6 ص532 وصحيح ابن حبان ج15 ص552 والإستيعاب ج3 ص1137 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص103 وج20 ص38 والجامع الصغير ج2 ص178 و 539 وكنز العمال ج11 ص722 و 724 وفيض القدير ج4 ص473 وج6 ص5 والدرجات الرفيعة ص257 وعلل الدارقطني ج4 ص152 وتاريخ مدينة دمشق ج43 ص359 و 391 و 392 و 393 وج60 ص168 وأسد الغابة ج5 ص383 وتهذيب الكمال ج21 ص222. وراجع: سير أعلام النبلاء ج1 ص413 والإصابة ج4 ص473 وتهذيب التهذيب ج7 ص358 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص573 والوافي بالوفيات ج22 ص233 والبداية والنهاية ج7 ص345 وصفين للمنقري ص323 وينابيع المودة ج2 ص77 والنهاية في غريب الحديث ج4 ص333 ولسان العرب ج6 ص347 وتاج العروس ج9 ص196 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص75 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج5 ص285 وج6 ص134 وج16 ص503.

(1) السيرة النبوية لابن هشام ح2 ص143 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص52 ونهج الحق ص297 والسيرة الحلبية ج2 ص72 والدر المنثور ج2 ص174 والغدير ج9 ص215.

(2) راجع: السيرة النبوية لابن هشام ج2 ص142 و (ط مكتبة محمد علي صبيح) ج2 ص345 وتاريخ الخميس ج1 ص345 والأعلاق النفيسة،

4 ـ لقد تظاهر المغيرة: بأنه لا يعرف وجه الحق فيما يجري، وأوهم أن قراره بالاعتزال إلى أن يظهر له الحق، منسجم مع ما يفرضه الاحتياط للدين. وما يفرضه العقل والتدبير الصحيح.. وهذه من خدع المغيرة، وتلبيسه الحق بالباطل..

5 ـ ولكن هذا المكر لم يكن ليخفى على ذي مسكة، فإن الحق كان أجلى من الشمس، وأوضح وأبين من الأمس. فهل يخفى على عمار ـ وقد عاش هو كل تلك الأحداث وعاينها عن قرب ـ بل هل يخفى على مثل المغيرة براءة علي «عليه السلام»، بغي مخالفيه عليه، ونكث الناكثين، وكذب دعاوى المبطلين؟!

ولكن هدف المغيرة من إطلاق هذه الكلمات والحركات والمواقف هو أن تسري آثارها وتصل أخبارها للناس البسطاء لتوقفهم في الشرك، ولا يهمه بعد ذلك عاش من عاش، وهلك من هلك.

وهذا ما ألمح إليه عمار بقوله: أجهل بعد علم؟! وعمى بعد

ووفاء الوفاء ج1 ص329 والسيرة الحلبية ج2 ص72 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج1 ص365 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص81 وراجع: خلاصة عبقات الأنوار ج3 ص40 و 50 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص44 وسبل الهدى والرشاد ج3 ص336 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص423 عن العقد الفريد (ط الشرقية بمصر) ج2 ص204 وقد ذكره في الغدير ج9 ص21 و 22 و 27 وج10 ص312 عن مصادر كثيرة جداً.

استبصار؟!

6 - وجاء رد عمار على وقاحة من يدعوه إلى باطله، هو مضاعفة الإصرار على نصرة الحق، ثم توخي موقعاً متقدماً ورائداً فيه.

وكما هو شديد الخطورة على المكاسب الدنيوية العاجلة، فإنه يختزن الطموح إلى أعلى منازل الكرامة، وأسناها، وأغلاها ثمناً، وأشدها حاجة للتضحيات الكبرى.

وهذا ما قصده عمار بقوله للمغيرة: ولكن اسمع لقولي: فوالله لن تراني إلا في الرعيل الأول.

7 - وظهر أمير المؤمنين «عليه السلام» على المغيرة وعمار «رحمه الله»، ليعلن أمراً كان يعرفه الناس عن المغيرة، وليس إظهاراً لعيب مستور ليصلح القول بأن كتمانه كان أولى وأليق.. كما أنه ليس توصيفاً بأمر عارض، كان يمكن غض النظر عنه. بل هو ديدن وطريقة لا تغيير فيها، ولا تحول عنها، لأنها بالنسبة للمغيرة طريقة حياة، يقسم «عليه السلام» بالله على استمرارها فيه..

فدل بذلك: على أن ثمة صعوبة بالغة في اقتلاعها والامتناع عنها.. وأنها تحتاج لتحذير الناس من الوقوع في حبائلها وسلبياتها إلى أسلوب متميز في صراحته وفي شدته، وفي وقعه.. من خليفة رسالي، يحمل هم إصلاح الأمة، وتربية جميع أفرادها، واقتلاع الأدواء والأسواء منها، ومنع أهل الفتنة من تحريك خيوط الفتنة،

ومحاصرتهم بالتشدد في تعرية حالهم فيها، وموقعهم منها أمام الناس إلى حد محرج.

8 ـ وهذا بالذات هو ما ركز أمير المؤمنين «عليه السلام» على إظهاره وإشهاره، حين قال: «فإنه ـ والله ـ دائماً يلبس الحق بالباطل، ويموه فيه. ولن يتعلق من الدين بما يوافق الدنيا..».

9 ـ ولكن المغيرة الذي لم يتراجع عن تصميمه القاضي بتنكب طريق الحق.. اعترف ـ مضطراً ـ بصحة ما قاله «عليه السلام» فيه.. لأنه يعلم أنه لو ناقش في ذلك فسيواجه الفضيحة الأكبر وربما الأخطر، فما عليه إلا أن يكتفي بما حصل، ليسلم بريشه مما هو أشر وأضر، وأدهى وأمر..

10 ـ وجعل سبيله إلى الانسحاب والتخلص من هذه الورطة التستر خلف واجهة وعدٍ قطعه على نفسه بأنه إن لم يكن مع علي «عليه السلام»، فلن يكون عليه..

ولم يأت هذا الوعد نتيجة احترامه لحق علي «عليه السلام»، أو تقديره لمبادئه، أو وفاءه لبيعته، بل هو وعد المهزوم والعاجز، الذي يعلم أن مواجهته لأمير المؤمنين «عليه السلام» لن تنتج له سوى الدمار والبوار، وخراب الديار، والفضيحة والعار.

مما يعني: أنه أعطى وعد عاجز ماكرٍ، من آثم غادر، ينتظر الفرصة. وفي قلبه ألف غصة وغصة..

الفصل الرابع:

لا بد من الاستعداد..

يحض الناس على الخروج للحرب:

أحمد بن محمد بن الصلت، عن ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله العلوي، عن عمه القاسم بن جعفر، عن عبد الله بن محمد العلوي، عن أبيه، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبي جعفر محمد بن علي «عليهما السلام» قال: حدثني عبد الرحمان بن أبي عمرة الأنصاري قال: سماني رسول الله «صلى الله عليه وآله» عبد الرحمان، قال: لما بلغ علياً مسير طلحة والزبير خطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي «صلى الله عليه وآله» ثم قال:

أما بعد.. فقد بلغني مسير هذين الرجلين واستخفافهما حبيس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، واستفزازهما أبناء الطلقاء، وتلبيسهما على الناس بدم عثمان وهما ألبا عليه، وفعلا به الأفاعيل، وخرجا ليضربا الناس بعضهم ببعض، اللهم فاكف المسلمين مؤنتهما، واجزهما الجوازي.

وحض الناس على الخروج في طلبهما، فقام إليه أبو مسعود عقبة بن عمرو، فقال: يا أمير المؤمنين، إن الذي يفوتك من الصلاة في

مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» ومجلسك فيما بين قبره ومنبره أعظم مما ترجو من الشام والعراق.

فإن كنت إنما تسير لحرب، فقد أقام عمر وكفاه سعد زحف القادسية، وكفاه حذيفة بن اليمان زحف نهاوند، وكفاه أبو موسى زحف تستر، وكفاه خالد بن الوليد زحف الشام، فإن كنت سائراً فخلف عندنا شقة منك نرعاه فيك، ونذكرك به.

ثم قال أبو مسعود:

بكت الأرض والسماء على الشا — خص منا يريد أهل العراق
يا وزير النبي قد عظم الخطب — وطعم الفراق مر المذاق
وإذا القوم خاصموك فقوم — ناكسو الطرف خاضعوا الأعناق
لا يقولون إذ تقول وإن — قلت فقول المبرز السباق
فعيون الحجاز تذرف بالدمع — وتلك القلوب عند التراقي
فعليك السلام ما ذرت به الشمس — ولاح السراب بالرقراق

فقال قيس بن سعد: يا أمير المؤمنين، ما على الأرض أحد أحب إلينا أن يقيم فينا منك، لأنك نجمنا الذي نهتدي به، ومفزعنا الذي نصير إليه، وإن فقدناك لتظلمن أرضنا وسماؤنا، ولكن والله لو خليت معاوية للمكر ليرومن مصر، وليفسدن اليمن، وليطمعن في العراق. ومعه قوم يمانيون قد أشربوا قتل عثمان، وقد اكتفوا بالظن عن العلم، وبالشك عن اليقين، وبالهوى عن الخير، فسر بأهل الحجاز، وأهل

العراق، ثم ارمه بأمر يضيق فيه خناقه، ويقصر له من نفسه.

فقال: أحسنت والله يا قيس وأجملت(1).

ونقول:

إن علياً «عليه السلام» قد بيَّن بهذه العبارات الوجيزة، التي هي ثلاثة أسطر ونصف السطر أموراً حاسمة، وأساسية، لا تبقي عذراً لمعتذر، ولا حيلة لمتطلب حيلة..

ونذكر فيما يلي بعضاً مما أشار إليه «عليه السلام» ضمن العناوين الآتية:

استخفاف حبيس الرسول ﷺ:

إن قول علي «عليه السلام»: واستخفافهما حبيس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يدلنا على ما يلي:

1 ـ إن طلحة والزبير هما اللذان دفعا عائشة إلى الخروج إلى حرب علي «عليه السلام». ولولا تشجيعهما لها، فلعلها كانت ستتردد كثيراً في الإقدام على هذا الأمر، خوفاً من الرأي العام.. حتى وإن كانت لديها الرغبة القوية بذلك..

2 ـ إنهما قد مارسا طريقة أبعدت عائشة عن التصرف من منطلق الوعي التام للوقائع، فأزاحا المنطق والعقل عن مستقره،

---

(1) الإمالي للشيخ الطوسي (ط مؤسسة الوفاء) ص723 ـ 725 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص715 ـ 716 وبحار الأنوار ج32 ص68 ـ 69.

وجعلاه خفيف الميزان، وصارت الرياح قادرة على أن تتلاعب به كيف تشاء..

ولعل الطريقة التي استفادا منها هي: تغذيته باندفاعاتها العاطفية، وانفعالاتها الآنية، التي تنتجها المتغيرات. وتتفاعل مع المظاهر الخادعة، والتزيينات والشكليات، وتسارع الإثارات مهما كانت مصطنعة، ومفتعلة، ومن دون جذور واقعية..

استخف قومه، فأطاعوه:

وقد أشار القرآن إلى ذلك، فقال عن فرعون: **(فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ)**[1]. والذي مارسه فرعون هو إطلاق ادعاءات باطلة أعطاها صفة البداهة، وبدت كأنها مسلمات لا مجال للنقاش فيها. حيث قال لهم: **(أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ)**؟![2].

ولكنه أغفل حقيقة أنه لم يأخذ ملك مصر عن استحقاق، ولا بالمعجزة، ولا بقوته الذاتية، وإنما بالظلم والتجني، والاستفادة من قدرات بشر مثله، لو أرادوا أن يستأثروا بها لأنفسهم، أو أن يؤثروا بها غيره لعجز عن منعهم من ذلك.

كما أن ملك مصر، وجريان الأنهار من تحته، لا يدل على

---

(1) الآية 54 من سورة الزخرف.

(2) الآية 51 من سورة الزخرف.

امتلاكه صفات الربوبية أو الألوهية. ولو كان الأمر كذلك لكان كل من تمكن من ملك بلد، واتخذ قصراً تجري من تحته الأنهار رباً وإلهاً!!

ثم ذكر فرعون: أن كون ملك مصر له وغناه بالقصور والأنهار والأشجار هو الذي يعطيه الكرامة، والعزة، ويؤهله لمقام الربوبية والألوهية..

أما موسى فلا كرامة له بنظره، لأنه لا يملك البلاد، ولا تجري الأنهار من تحته..

وقد ساق ذلك مظهراً أنه من البديهيات.. مع أنهم لو تأملوا في الأمر لأدركوا: أن ذلك أيضاً لا يجعله مستحقاً لأي مقام، ولا يسلب عن موسى «عليه السلام» مقام النبوة، والهداية، ولزوم طاعته عليهم وعلى فرعون..

كما أن موسى «عليه السلام» لم يكن يجهر بمراداته، لعدم إصغائهم له.. بسبب قتله لذلك الذي كان من أعدائه، في حال تعديه على بعض المؤمنين، فاحتاج إلى الاستعانة بأخيه هارون، لتبليغهم ما يريد.. وقد استغل فرعون هذا الواقع للطعن بقدرات موسى البيانية، وإيهام الناس بأنه عاجز عن البيان بصورة تكوينية ناشئة عن قصور في خلقته.

والأدهى من ذلك: أنه استدل لهم على عدم أهلية موسى لأي مقام بما في ذلك مقام النبوة بقوله: **(فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ**

جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ)[1].

وقد صدقوه في ذلك، ولم يعطوا عقولهم الفرصة للنظر في الأمر، وإظهار زيف هذا الاستدلال، ولو بأن يقولوا له: أنت تدعي الربوبية والألوهية ولا نرى معك ملائكة، ولا ترضى بأن نطالبك بأن يجيئوا معك، فلماذا تطالب النبي بمجيء الملائكة معه؟! مع أن الإله أولى من النبي بحضور الملائكة معه.

على أن الميزان في قبول ورد دعوى النبوة هو المعجزة التي يظهرها ذلك النبي، وهي تقطع كل عذر، ولا يبقى مجال لاقتراح أي شيء آخر.. لأن فتح باب الاقتراح في هذا الأمر يصبح سفهاً مرفوضاً بما يحمله من فوضى، ومن هيمنة للأهواء، ولأنه حين يفسح المجال للتلاعب والعبث، لا يبقى سقف محدد يمكن أن تنتهي الأمور إليه، وتحسم عنده، وبذلك تضيع الأهداف الإلهية الكبرى..

كما أن إلقاء أسورة الذهب على إنسان مًّا لا يجعله نبياً ولا إلهاً، فإن الذهب متوفر لدى الأغنياء، ولا يجعل منهم أنبياء، ولا يجعل لديهم قدرة على اجتراح المعجزات، ولا يعطيهم فضيلة العلم والتقوى والاستقامة على جادة الحق.. بل قد تكون آثار واجدة المال سلبية على ذلك كله..

والذي يحتاج إلى إلقاء أسورة الذهب هو ذلك الذي يسوِّده الناس،

---

(1) الآية 53 من سورة الزخرف.

فيكون هذا الإلقاء هو الذي يجسِّد تسويدهم له.. وليست النبوة مما يعطيه الناس، بل هي اختيار إلهي، لا يحتاج إلى إلقاء أسورة الذهب ولا إلى غيره.

وكل ذلك يوضح: أن فرعون قد خدع الناس، واستثار حبهم للدنيا، وانبهارهم بزخارفها، ليتولى هذا الحب المنطلق من حب الشهوات إزاحة العقل عن مستقره، لتحل محله الشهوات والأهواء في تقييم الأمور، وتستخف الناس المشاعر الهوجاء..

وسبب تمكن فرعون من استخفاف قومه: أنهم كانوا قوماً فاسقين، أي خارجين عن جادة الصواب، لا يلتزمون جانب الحق. ففسقهم هذا وانقيادهم لأهوائهم جعلهم مستعدين للاستجابة إليه، حيث قرب إليهم مفردات شهوانية، فاندفعت نفوسهم إليها، وسعت للحصول عليها. وتركت عقولهم عاجزة عن منع حركتهم، وعن عقلهم وربطهم وتقييدهم..

وهذا علي «عليه السلام» يقول هنا عن طلحة والزبير: إنهما استخفا عائشة. فليلاحظ ذلك.

حبيس رسول الله صلى الله عليه وآله:

وقد وصف «عليه السلام» عائشة: بأنها حبيس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ليدل الناس على أن عمل طلحة والزبير هذا يعد إدانة لهما، ومن موجبات سقوط دعواهما، لأن من يسعى لنقض تدبير الرسول «صلى الله عليه وآله» لا يصلح لأدنى مقام، بل يعرض نفسه للمقت وللعقوبة الإلهية، فهل يمكن أن يتوهم أحد أن

يكون له أخطر وأجل مقام، وهو خلافة النبوة وحاكمية الأمة؟!

كما أن هذا التعبير يتضمن إدانة لعائشة، لأنها رضيت بنقض تدبير الرسول «صلى الله عليه وآله»، وخالفت أوامر الله تعالى لها بطاعته، والتزام أوامره، والانتهاء بزواجره..

استفزاز الطلقاء:

ثم قدم «عليه السلام» دليلاً آخر على عدم أهلية طلحة والزبير لأي موقع، وعلى بطلان دعواهما، حين قال: «واستفزازهما أبناء الطلقاء»، مما يعني: أنهما قد استعانا بمن ليس لهم كبير أثر في هذا الدين، بل عاشوا في بيئة استمرت على العداء للإسلام ونبي الإسلام إلى أواخر حياته «صلى الله عليه وآله»، حيث اضطرهم «صلى الله عليه وآله» إلى الانكفاء إلى مواقع التربص والانتظار. مع مزيد من الشعور بالقهر، وبالفشل والخيبة. فهذه البيئة تنتج من يعين أهل الباطل على النيل من الحق وأهله..

وهذا يشير إلى أنهما لم يجدا لدى علماء الإسلام وأهل الدين، والحريصين عليه، والمخلصين له، من الصحابة الواعين وغيرهم من يرضى بمعاونتهما على باطلهما في مقابل حقه «عليه السلام». فإن بيئة الصلاح لا تنتج أمثال هؤلاء.

والتعبير بكلمة «الاستفزاز» يشير إلى أنهما لم يقنعا حتى أبناء الطلقاء بباطلهما.. ولكنهما عمدا إلى استفزاز المشاعر، وتحريك الحمية الجاهلية، والعصبية الشيطانية. وهذا مستفاد من قوله تعالى:

(وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ)(1) أيضاً، فاندفع هؤلاء معهم لا عن فكر وقناعة، بل عن رواسب وأحقاد وربما شعارات، تدفع إلى اتخاذ مواقف انفعالية، وردات فعلٍ عشوائية وأهوائية.

التلبيس على الناس:

وثمة عنصر آخر: أكد به «عليه السلام» هذه الحقيقة التي تظهر ظلم هؤلاء الناس، وعدوانيتهم، وعدم ورعهم، وأن كل همهم هو الوصول إلى أهدافهم، وهو أنهم يمارسون أساليب الخداع، وتلبيس الباطل لباس الحق، فيما يرتبط بقتل عثمان وفي غير ذلك، حيث يتهمون به أبرأ الناس منه، وهو علي «عليه السلام» الذي كان يسعى لدرء الفتنة، ونزع فتائل تلك الأزمة. مع أنهما كانا ممن سعى في قتل عثمان وأمر به، وشارك فيه، فقال «عليه السلام»:

«وتلبيسهما على الناس بدم عثمان، وهما ألبا عليه، وفعلا به الأفاعيل».

ضرب الناس بعضهم ببعض:

ثم قال «عليه السلام»: «وخرجا ليضربا الناس بعضهم ببعض»، ليدل على أنهما غير صادقين فيما يدعيانه من أنهما يسعيان

---

(1) الآية 64 من سورة الإسراء.

لحفظ مصالح الناس، ورعاية حقوقهم. بل هما يسعيان فيما يضر الناس، ويخل بأمنهم، ويؤسس لخلافات عميقة بينهم.

ومن كان كذلك لا يحق له أن يتصدى لحكم الناس، ولا أن يكون في موقع خلافة الرسول «صلى الله عليه وآله».. فخليفة النبي «صلى الله عليه وآله» يجب أن يكون للناس كالوالد الرحيم، الذي تذهب نفسه عليهم حسرات، لشدة حرصه عليهم. ومن يريد أن يضرب الناس بعضهم ببعض يكون على العكس من ذلك كله..

اللهم فاكف المسلمين مؤونتهما:

ولم يطلب علي «عليه السلام» من ربه أن يكفيه هو مؤونتهما.. لأنه يرى: أن الحيف والظلم الذي سيحيق بالأمة بسببهما وفعلهما هو الأهم، والأولى بطلب التدخل الإلهي للوقاية منه، وليتولى هو تعالى كفايته. ولذلك قال «عليه السلام»: «اللهم فاكف المسلمين مؤونتهما»..

وهذا يلائم قوله الآخر: «لأسالمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن جور إلا عليَّ خاصة».

كما أن هذا الطلب العلوي يعطي: أن علياً «عليه السلام» لا يرى له ولا لغيره حولاً ولا قوة. وأنه ليس مبهوراً بما عنده من جموع وجيوش، أو بما حصل عليه من تأييد، بل هو يعتز بالله، ويعتمد على المدد الإلهي، دون أي شيء آخر..

وهو يظهر أيضاً: خضوعه المطلق لربه، وفناءه فيه. وهذه هي

سمة الإمام في جميع حالاته، وكل قضاياه.

نظرتان متفاوتتان:

ويلاحظ: أن أبا مسعود عقبة بن عمرو يقول لعلي «عليه السلام»، مثبطاً إياه عن المسير: إن ما يفوته من الصلاة في مسجد رسول الله، وما يفوته من الجلوس بين القبر والمنبر أعظم مما يرجوه من الشام والعراق. ثم اقترح عليه أن يقيم بالمدينة ويرسل من يكفيه ذلك، كما كان عمر يفعل. وإن أصر على المسير فليترك في المدينة شقة منه، يرعاه فيه.

ثم تكلم قيس بن سعد، وبيَّن ضرورة دفع شر معاوية، ولم يشر إلى طلحة والزبير بشيء.. فُسَّر «عليه السلام» بكلامه، وأثنى عليه.

ولنا ملاحظات هنا، يمكن أن نلخصها فيما يلي من نقاط:

1 - إن أبا مسعود لم يكن يدرك خطورة الحركة التي بدأها طلحة والزبير وعائشة على وحدة الأمة، وعلى مستقبلها، ولا كان واقفاً على ما ستؤول إليه الأمور، من نشوب حروب ستكون طاحنة، وأن الفتن ستكون عظيمة وهائلة، وأن العداوات التي تنشأ ستبقى سلبياتها الكثير من الشهور، والسنين والدهور، وأن ذلك سيلحق بالدين وأهله أعظم الضرر، ويعرضه لأشد الأخطار.

ولعله لم يخطر على باله أن نتيجة ذلك كله ستكون الظلم الدائم، والجور المقيم. ولعله لا يبقى أحد يهتم بالصلاة، فضلاً عن أن يشتاق إلى الصلاة في مسجد الرسول، أو يحب الجلوس بين القبر والمنبر

ابتغاء للثواب.. والتقرب من العزيز الوهاب..

2 - إنه يظن: أن الأمر يقتصر على سفر نزهة من المدينة إلى العراق والشام يهدف إلى إلقاء القبض على بعض العصاة وينتهي الأمر، مع إمكان غض النظر عنهم، والعيش بسلام وأمان..

ولم يكن يدري أن المطلوب هو رأس علي «عليه السلام»، وأنهم سوف يقصدونه أينما كان، لكي يحاربوه، ويسقطوه ويقتلوه..

ولم تكن المدينة قادرة على تحمل أي هجوم، فهي اقتصادياً لا تملك المدد الكافي من أية جهة، كما أنها لا تستطيع تأمين العدد الكافي من المقاتلين القادرين على الدفاع عنها.. ولا سيما إذا أفسح المجال لمعاوية وحزبه، وكذلك لعائشة وطلحة والزبير لتأليب الناس، وجمعهم لحربه من سائر الأقطار والأمصار.

فكيف إذا كان بين أهل المدينة من هو مثل سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وابن مسلمة وغيرهم من المشككين، والمثبطين للناس عنه؟!

3 - إن عمر حين كان يرسل الجيوش إلى القادسية ونهاوند وإلى الشام، ويقيم في المدينة كان يرسل المؤمنين والمسلمين لحرب الكافرين، فكانت بصيرتهم نافذة، وعزيمتهم ماضية، وكان كل من خلفهم على مثل رأيهم، وله مثل نفاذ بصائرهم، ومضي عزائمهم.

وليس الأمر كذلك بالنسبة لعلي ومناوئيه، فإن مناوئيه كانوا على ظاهر الإسلام، ويدعون المسلمين إلى حربه، وتقويض سلطانه، وهم

يثيرون الشبهات، ويمارسون من أساليب التضليل والتعمية ما مكنهم من جمع الألوف لحربه..

4 ـ أما قيس بن سعد، وهو الرجل الأريب المتمرس، والعارف بما يجري، الناظر في العواقب بنظره الثاقب، فقد بيَّن:

أولاً: أن المطلوب من علي «عليه السلام» ليس هو الصلاة في مسجد الرسول، والجلوس بين القبر والمنبر، ابتغاء المثوبة، بل المطلوب منه:

ألف: هداية الأمة إلى كل خير وسداد، وفلاح ورشاد. وفقده «عليه السلام» يؤدي إلى أن يعم الظلام العباد والبلاد، والأرض والسماء..

ب: أن يوفر الأمن للناس، لأنه الملجأ والملاذ في كل ما يخيف..

ج: أن يحل لهم مشكلاتهم، في كل أمر يفزعون فيه إليه.

ثانياً: إن أي إهمال وتريث في أمر معاوية: سيذكي طموحاته، ويعطيه المجال لتدبير المكائد والدساس ويمكنه من الفساد والإفساد.

رابعاً: إن مكر معاوية لا يقتصر على توسيع سلطانه ليشمل بعض البلاد من بلاد الشام، بل هو سيطمع بالعراق. وسيطلب السيطرة على مصر.. أما اليمن، فلأنه يعلم أنه لن يتمكن من الوصول إليها، لأن الحجاز الذي فيه علي «عليه السلام» سيحول بينه وبينها. فسيعمل على إفسادها على أمير المؤمنين «عليه السلام» ليضعف نفوذه فيها، وهيمنته عليها..

خامساً: إن معاوية يملك مفاتيح تهيء له فرصة المكر والكيد حتى بالنسبة لليمن، فلديه قوم يمانيون، قد أشربوا قتل عثمان (أي أنهم يتهمون علياً بقتله)، وقد تمكن ذلك من قلوبهم، رغم أنهم لا يملكون إلا التوهم والحدس، وليس لديهم يقين بذلك.

ولكن هذا الوهم حين ينشأ عن الهوى، ولا يجدون لديهم ما يبرره، سيجعلهم يكتفون به مبرراً للإقدام على كل شر، وضرر وعدوان.

سادساً: إن نتيجة ذلك كله: هي لزوم الانقضاض على معاوية ومواجهته بما لا يقبل به، وتضييق الخناق عليه، بهدف الحد من طموحاته الباطلة، وتصغير نفسه عنده..

أحسنت والله وأجملت:

نلاحظ في قول علي «عليه السلام» لقيس: «أحسنت والله يا قيس، وأجملت»، أنه:

1 ـ قد صرح باسم قيس ربما لكي لا يتوهم أحد ممن حضر، وممن سينقل له هذا الخبر: أنه يقصد بهذا الثناء أبا مسعود، عقبة بن عمرو، إذ لو قال: أحسنت وأجملت وحسب، فإن السامع للخبر قد يتوهم: أن الذي أحسن وأجمل هو أبو مسعود، وأن الضمير يرجع إليه.

2 ـ إنه «عليه السلام» قد عبر بذلك عن أمرين:

أحدهما: استحسانه لفهم قيس للأمور فهماً دقيقاً.

الثاني: لوضعه الحل المناسب، الذي لا محيص عنه..

3 ـ إنه «عليه السلام» أثنى أيضاً على كيفية بيانه لمراده بصورة واضحة ومتناسقة، ووافية بالغرض، وذلك حين قال له: «وأجملت».

الفصل الخامس:

الأشتر يواجه الناكثين والمتخاذلين..

رسالة الأشتر إلى عائشة وجوابها:

وكتب الأشتر من المدينة إلى عائشة وهي بمكة:

أما بعد.. فإنك ظعينة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد أمرك أن تقري في بيتك، فإن فعلت فهو خير لك، وإن أبيت إلا أن تأخذي منسأتك، وتلقي جلبابك، وتبدي للناس شعيراتك، قاتلتك حتى أردك إلى بيتك، والموضع الذي يرضاه لك ربك.

فكتبت إليه:

أما بعد.. فإنك أول العرب شبّ الفتنة، ودعا إلى الفرقة، وخالف الأئمة، وسعى في قتل الخليفة. وقد علمت أنك لن تعجز الله حتى يصيبك منه بنقمة، ينتصر بها منك للخليفة المظلوم، وقد جاءني كتابك، وفهمت ما فيه، وسنكفيك وكل من أصبح مماثلاً لك في غيك وضلالك إن شاء الله(1).

ونقول:

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص138 و 139 عن شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص407 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص450.

إن ما يستوقفنا هنا هو الأمور التالية:

تهديدات الأشتر لعائشة:

يبدو: أن المقصود بهذه الرسالة هو: تهديد عائشة، ربما لثني عزمها عن مواصلة التوطئة للحرب، وإفهامها أن مكانتها من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إنما تنفعها إذا التزمت بما فرضه الله ورسوله عليها.. فليس لها أن تتوهم أن بإمكانها أن تجعل من هذه المكانة وسيلة لانتهاك الحرمات، لأن الهدف من إعطاء هذه المكانة لها ولسائر أمهات المؤمنين هو حفظ حرمة الرسول «صلى الله عليه وآله»، فلا يحق لها ابتذال هذه الحرمة والتفريط بها لمآرب شخصية.

ولأجل ذلك كان أول ما استهل به الأشتر رسالته هو: أن وضع أمامها حاجزاً يمنعها من مواصلة سلوك هذا الطريق، لأنه مخالفة لأمر الرسول، الذي تريد أن توظف علاقتها به في بلورة هذه المخالفة، واستثمارها، فقد قال لها:

1 - «إنك ظعينة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد أمرك أن تقري في بيتك».

2 - ثم قال لها: «فإن فعلت فهو خير لك، وإن أبيت إلا أن تأخذي منسأتك، وتلقي جلبابك، وتبدي للناس شعيراتك، قاتلتك إلخ..».

منسأة عائشة:

وقد تضمنت هذه الفقرات أمراً لا يكاد يصدق. فهو يقول:

إن عائشة كانت تحمل منسأة، (وهي العصا ينسأ بها الشيء، أي يؤخر)[1].

وفي التاج: هي العصا العظيمة التي تكون مع الراعي[2].

فلماذا هذه العصا لعائشة؟! هل كانت تحتاج إليها للتوكؤ والاعتماد عليها، لعجزها عن المشي بدونها؟!

أو لأنها كانت محنية الظهر إلى حد لافت؟!

ويؤيد هذا الاحتمال الأخير: تفسيرهم المنسأة بالعصا العظيمة تكون مع الراعي، فإن الاعتماد على العصا يساعد الإنسان على مد قامته كالمتسلق على العصا، أو المتعلق بها.

عائشة تلقي جلبابها:

وربما يؤيد ذلك: إلقاء عائشة جلبابها عنها، حيث يبدو أن السبب في إلقاء جلبابها عنها ـ ليس هو إرادة التبرج ـ بل لأجل أنه ينساب عنها، ولا تستطيع إمساكه، فتضطر إلى التخلي عنه إلا أن كان «رحمه الله» يريد أن يقول: إنها ترى أنه لا ضرورة للجلباب، إذا أمكن الستر بغيره. ربما لأنها ظنت أن قوله تعالى: **(يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ)**[3] إنما هو حين يكون الجلباب هو الساتر للبدن. فإن سُتِر

(1) المفردات للراغب (ط سنة 1381 هـ.ق) ص492.

(2) أقرب الموارد ج2 ص1293.

(3) الآية 59 من سورة الأحزاب.

البدن بثوب تحته كفى ذلك ـ بنظرها.

وقد فسر الجلباب: بالقميص. وبالثوب الواسع للمرأة دون الملحفة. وقيل: هو ما تغطي المرأة به ثيابها(1).

ولكن قد يجاب عن هذا: بأن كلام الأشتر حول إلقاء جلبابها قد جاء في سياق تسجيل المؤاخذة عليها، وليدل على أنها تفعل ذلك عن عمد وقصد، وكأنه يريد أن يتهمها بالتهاون في مراعاة الأحكام الشرعية. ويرى: أن عليها أن تكف عن ذلك، ولو تحت طائلة التهديد بقتالها..

عائشة تظهر شعيراتها:

إنه «رحمه الله» قد اتهم عائشة بما هو أشد، وأكثر وضوحاً، في إظهار تعمدها لمخالفة أحكام الشرع والدين، فقال: إنها تتعمد إظهار شعيراتها للناس. حيث لم يقل: وتَظْهَرُ شعيراتك للناس، ليمكن حمل كلامه على صورة عدم قصدها لذلك.. بل قال: وتظهري للناس شعيراتك، فإنه تعبير مفعم بالوضوح والصراحة بتعمدها لذلك..

وقد جعل الأشتر «رحمه الله» هذه المخالفات الثلاث شاهداً ومبرراً لقتاله إياها حتى يعيدها إلى بيتها.

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج29 ص247 واللمعة البيضاء ص329. راجع: أقرب الموارد مادة (جلبب).

سؤال.. وجوابه:

غير أن ثمة سؤالاً يبقى عالقاً، ويحتاج إلى جواب.. وهو: أن من البعيد أن تتعمد زوجات الأنبياء، اللواتي عشن في بيت الوحي إظهار شعيراتهن، وإلقاء جلابيبهن.

ويجاب:

بأن من المعلوم، والمسلم به: هو أن زوجات الأنبياء لا يمكن أن يرتكبن فاحشة الزنا، أما عدا ذلك من الذنوب، فالآيات القرآنية صريحة بإمكان صدورها منهن.

فراجع مثلاً سورة التحريم التي تحدثت عن خيانة زوجتي لوط ونوح في أمر الدعوة، بل صرحت بكفرهما.

كما أن آيات سورة الأحزاب قد صرحت: بأن عقوبة زوجات النبي على ما يقترفنه من ذنوب ما عدا الزنا طبعاً ستكون مضاعفة، فقد قال تعالى: **(يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً)**(1).

وكذلك الحال بالنسبة لنزول آيات سورة التحريم لتهديد أزواج رسول الله «صلى الله عليه وآله» اللواتي تظاهرن عليه، وأفشين سره ـ إن لم يُتبن ـ بالطلاق، وبإبداله «صلى الله عليه وآله» أزواجاً خيراً منهن، مسلمات مؤمنات، قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات

(1) الآية 30 من سورة الأحزاب.

وأبكاراً.

بل إن عائشة نفسها بالرغم من أن النبي «صلى الله عليه وآله» حذرها مسبقاً من مغبة مسيرها، وبيَّن لها علامات تمنع من ادعائها الشبهة في الأمر، أو ادعاء نسيانه ـ إن عائشة ـ تقدم على هذا الأمر بالذات، وتأمر بقتل المئات من المسلمين الأبرياء، وفيهم الأخيار الأتقياء، والصلحاء النجباء، ثم تخوض حرباً ضد إمام زمانها يُقتَل فيها عشرات الألوف ـ كما سنرى ـ إن شاء الله تعالى..

فالتي تُقْدِم على مثل هذا، لا يستكثر عليها الخروج بدون جلباب، وإظهار بعض الشعيرات، ولو لأجل عدم المبالاة.

عائشة تحتجب من الحسنين عليهما السلام:

ثم إن عائشة ـ كما يقال ـ كانت لا تحتجب من مماليك الناس[1] ولكنها تحتحب من المكاتب، إذا بقي عليه مثقال أو دينار[2].

كما أنها كانت تحتجب من حسن وحسين.

قال ابن عباس: إن دخلوهما عليها لحل[3].

---

(1) راجع: الفرائض لسفيان بن سعيد الثوري ص46.

(2) نفس المصدر.

(3) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج8 ص73.

جواب عائشة:

ولنا أن نلفت نظر القارئ الكريم هنا إلى أن هذا الأمر لو لم يكن ظاهراً للناس لما اعترض الأشتر به عليها.. كما أنها لو وسعها إنكاره لأنكرته، واتهمته بأنه يسعى للأفتراء عليها، ويروج الأكاذيب، ويعمل على إشاعة التهم الباطلة لها.

ولكن عائشة لم تستطع ولو أن تشير إلى شيء من ذلك، ولذلك حولت كلامها باتجاه آخر. فاتهمت الأشتر بدم عثمان. وهددته بالانتقام منه. وكأنها تعترف ضمناً بصحة مآخذه عليها، فبادلته باتهامات تبرر تهديدها له بالقتل أيضاً. كما هددها بالقتال..

الاتهام لا ينفي الوقائع:

وقد حاول بعض الناس أن يثير الشبهة حول رسالة الأشتر إلى عائشة، فكان غاية ما عنده أن ادعى: أنه لما بلغ أهل المدينة ما عزم عليه طلحة والزبير وبنو أمية، من قصد البصرة، «ساء الخبر أهل المدينة، وجماعة المهاجرين والأنصار، فقد أشرفت الكلمة على التفرق، وانشقت العصا، وفي ذلك ما يسوء كل مخلص.

إلا أن أبطال الشغب على عثمان كانوا أشد الناس استياءً، لأن المطالبين بدم عثمان إنما يريدون رقابهم، فحاولوا إحباط الأمر بالوسائل المختلفة.

وكان من وسائلهم: النصح تارة، والتهديد تارة، فقد كتب الأشتر ـ

أحد رؤوسهم ـ من المدينة، إلى عائشة وهي بمكة إلخ..»[1]. ثم ذكر كتابه المتقدم.

ولسنا بحاجة إلى الإسهاب في رد هذه الأقاويل، بل نكتفي بما يلي:

أولاً: إن إخلاص الأشتر أو سوء نيته، كما تحب عائشة أن تشيع عنه، لا يمنع من أن يكون قد احتج على عائشة بأمر واقعي يعرفه الناس، ويشاهدونه، ولا سبيل لها إلى إنكاره..

ثانياً: من أين علم هذا الرجل أن خشية الأشتر من المطالبة بدمه هي التي دعته لكتابة هذا الكتاب إلى عائشة؟! ولماذا لا يكون مخلصاً لها وللأمة ولدينه؟! وهو يعلم أنه كان من ثقاة علي، وقد رثاه «عليه السلام» بكلمات جليلة، تدل على عظيم مقامه «رحمه الله»، ومنزلته عنده، فقال: مالك، وما مالك، لو كان جبلاً لكان صلداً إلخ..[2].

ويقول عنه «عليه السلام»: كان لي الأشتر كما كنت لرسول الله[3]. وغير ذلك.

---

(1) عائشة والسياسة لسعيد الأفغاني ص112.

(2) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص103 والغارات للثقفي ج1 ص265 والإختصاص للشيخ المفيد ص81 وعيون الحكم والمواعظ ص416 وبحار الأنوار ج33 ص591 وج42 ص173 ومستدرك سفينة البحار ج5 ص355 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج20 ص93.

(3) راجع: ينابيع المودة لذوي القربى للقندوزي ج 2 ص 28 وبحار الأنوار

فهل يثق علي «عليه السلام» بقاتل ينطلق في مواقفه من أهوائه وحقده؟! وهل هذا أعرف بالأشتر، من علي بن أبي طالب «عليه السلام»؟!

ثالثاً: هل كان الأشتر ممن يخشى طلحة والزبير؟!

أليس طلحة والزبير كانا أشد الناس على عثمان من مالك الأشتر؟!

رابعاً: ألم يكن أهل المدينة والمهاجرون والأنصار من المحرضين على عثمان، والناقمين عليه، ولم يحركوا ساكناً للدفع عنه إلا ما كان يحاوله «عليه السلام» وأبناؤه لمنع الفتنة، وحمل عثمان على الوفاء بوعوده. ولكنه لم يفعل؟!

ج42 ص176 والغدير ج9 ص40 والأعلام للزركلي ج5 ص259 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج30 ص453 و (ط دار الإسلامية) ج20 ص306 وشجرة طوبى ج2 ص332 ومستدرك سفينة البحار ج5 ص351 و 352 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص214 وج15 ص98 وينابيع المودة ج2 ص28 ونهج الإيمان ص551 وخلاصة الأقوال ص276 وشرح إحقاق الحق= = (الملحقات) ج3 ص318 ورجال ابن داود ص157 ونقد الرجال للتفرشي ج4 ص81 وجامع الرواة للأردبيلي ج2 ص37 وطرائف المقال للبروجردي ج2 ص105 ومستدركات علم رجال الحديث ج6 ص331 وقاموس الرجال ج 7 ص 464.

أنت أعور:

وقبل أن نشير إلى موقف الأشتر من الناكثين، والمتخاذلين نقول:

روي: أن رجلاً قدم على أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال: أنا أحبك، وأحب فلان. وسمى بعض أعدائه.

فقال «عليه السلام»: أما الآن فأنت أعور، فإما أن تعمى، وإما أن تبصر **(1)**.

ونقول:

1 - لا ندري هل كان ذلك الرجل مدفوعاً من قبل غيره، ليسأل أمير المؤمنين «عليه السلام» هذا السؤال، ليستخرج منه جوابه.. أو أنه كان متبرعاً بسؤاله هذا ومبادراً!

وفي كلتا الحالتين يبقى مجال لاستغراب هذه البادرة، إذ لا يليق طرح مثل هذا السؤال على أي كان من الناس، فإن الكل يعلم: أن حب عدو أي كان من الناس لا يسعده، ولا يجلب السرور له. ولا يحسن

(1) قضاء أمير المؤمنين «عليه السلام» للتستري (ط مؤسسة الأعلمي) ص173 عن الحلي، عن كتاب أنس العالم الصفواني، والتعجب للكراجكي ص112 ومستطرفات السرائر ص639 وبحار الأنوار ج27 ص58 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص158 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج1 ص314.

إخباره به.

2 - إن جواب أمير المؤمنين «عليه السلام» قد جاء دقيقاً وعميقاً، ولم يأت على سبيل المداعبة لذلك الرجل، فقد قصد به «عليه السلام»:

ألف: أن الحق والباطل أمران متقابلان، لا يجتمعان في مورد واحد، في زمان واحد، ومن جهة واحدة.

ب: إنه «عليه السلام» هو الحق، وغيره هو الباطل، وهذا هو مضمون قول النبي «صلى الله عليه وآله» فيه: علي مع الحق، والحق مع علي.. أو علي مع القرآن، والقرآن مع علي.. أو نحو ذلك[1]. فلا يمكن الجمع بين حب الحق وحب الباطل في قلب مؤمن عاقل، ثم يدعي من يجمعهما لنفسه الصلاح والاستقامة والكمال..

---

(1) راجع: دلائل الصدق ج2 ص303 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص72 وعبقات الأنوار ج2 ص324 عن السندي في دراسات اللبيب ص233 وكشف الغمة ج2 ص35 وج1 ص141 - 146 والجمل لابن شدقم ص11 والجمل للمفيد ص36 و 231 وتاريخ بغداد ج14 ص321 والمستدرك للحاكم ج3 ص119 و 124 وربيع الأبرار ج1 ص828 و 829 ومجمع الزوائد ج7 ص234 ونزل الأبرار ص56 وفي هامشه عنه، وعن: كنوز الحقائق ص65 وعن كنز العمال ج6 ص157 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج5 ص77 و 28 و 43 و 623 و 638 وج16 ص384 و 397 وج4 ص27 عن مصادر كثيرة جداً.

ج: بل من أحب الباطل لا يكون محباً للحق.. وكذلك العكس.. وإن توهم أحد ذلك، فهو مخطئ، ومخدوع، فلعل ذلك الرجل توهم أنه يحب علياً «عليه السلام»، وهو إنما يحب شيئاً آخر يراه في علي، كالشجاعة مثلاً، فلعل أحداً قال له: علي شجاع، فتعلق قلبه به. وإن قيل له: عنترة شجاع تعلق قلبه به.

ولو أنه عرف أن علياً «عليه السلام» تقي صادق، يحاسب على كل خطأ، ويعاقب كل من يعصي الله، وكان ذلك الرجل أو ولده ممن يستحق العقوبة، فستراه ينفر من علي، ولا يطيق رؤيته ولا حتى ذكره.

الأشتر، والممتنعون عن المسير:

وكتبت أم الفضل بنت الحارث إلى علي «عليه السلام» تخبره بمسير عائشة، وطلحة والزبير.. فأزمع المسير، فبلغه تثاقل سعد وأسامة بن زيد، ومحمد بن مسلمة، فقال سعد: لا أشهر سيفاً حتى يعرف المؤمن من الكافر.

وقال أسامة: لا أقاتل رجلاً يقول: لا إله إلا الله. ولو كنت في زبية الأسد لدخلت فيه معك.

وقال محمد بن مسلمة: أعطاني رسول الله «صلى الله عليه وآله» سيفاً وقال: إذا اختلف المسلمون فاضرب به عرض أحد والزم بيتك.

وتخلف عنه عبد الله بن عمر.

فقال عمار بن ياسر: دع القوم. أما عبد الله فضعيف، وأما سعد فحسود، وأما محمد بن مسلمة فذنبك إليه أنك قتلت بأخيه مرحباً.

ثم قال عمار لمحمد بن مسلمة: أما تقاتل المحاربين، فوالله لو مال علي جانباً لملت مع علي.

وقال كعب بن مالك: يا أمير المؤمنين إنه بلغك عنا معشر الأنصار ما لو كان غيرنا لم يقم معك! والله ما كل ما رأينا حلالاً حلال، ولا كل ما رأينا حراماً حرام، وفي الناس من هو أعلم بعذر عثمان ممن قتله، وأنت أعلم بحالنا منا، فإن كان قتل ظالماً قبلنا [قولك]، وإن كان قتل مظلوماً فاقبل قولنا.

فإن وكلتنا فيه إلى شبهة فعجب ليقيننا وشكك. وقد قلت لنا: عندي نقض ما اجتمعوا عليه، وفصل ما اختلفوا فيه وقال:

كان أولى أهل المدينة بالنصر علي وآل عبد مناف
للذي في يديه من حرم الله وقرب الولاء بعد التصافي

[وكان كعب بن مالك من شيعة عثمان]

وقام الأشتر إلى علي «عليه السلام» فكلمه بكلام يحضه على أهل الوقوف، فكره ذلك علي «عليه السلام» حتى شكاه، وكان من رأي علي «عليه السلام»: أن لا يذكرهم بشيء.

فقال الأشتر: يا أمير المؤمنين، إنَّا وإن لم نكن من المهاجرين والأنصار فإنَّا فيهم، وهذه بيعة عامة، والخارج منها عاص، والمبطئ عنها مقصر، وإن أدبهم اليوم باللسان، وغداً بالسيف، وما من ثقل

عنك كمن خف معك، وإنما أرادك القوم لأنفسهم، فأردهم لنفسك.

فقال علي «عليه السلام»: يا مالك دعني.

وأقبل علي «عليه السلام»، فقال: أرأيتم لو أن من بايع أبا بكر أو عمر أو عثمان ثم نكث بيعته، أكنتم تستحلون قتالهم؟!

قالوا: نعم.

قال: وكيف تَحَرَّجُون من القتال معي وقد بايعتموني؟!

قالوا: إنَّا لا نزعم أنك مخطئ، وأنه لا يحل لك قتال من بايعك ثم نكث بيعتك، ولكن نشك في قتال أهل الصلاة.

فقال الأشتر: دعني يا أمير المؤمنين أوقع بهؤلاء الذين يتخلفون عنك.

فقال له: كف عني.

فانصرف الأشتر وهو مغضب!!

ثم إن قيس بن سعد لقي مالكاً الأشتر في نفر من المهاجرين والأنصار، فقال قيس للأشتر: يا مالك، كلما ضاق صدرك بشيء أخرجته؟! وكلما استبطأت أمراً استعجلته؟! إن أدب الصبر التسليم، وأدب العجلة الأناة، وإن شر القول ما ضاهى العيب، وشر الرأي ما ضاهى التهمة، فإذا ابتليت فاسأل، وإذا أمرت فأطع، ولا تسأل قبل البلاء، ولا تكلف قبل أن ينزل الأمر، فإن في أنفسنا ما في نفسك، فلا تشق على صاحبك.

فغضب الأشتر.

ثم إن الأنصار مشوا إلى الأشتر في ذلك، فرضوه من غضبه، فرضي.

فلما هم علي «عليه السلام» بالشخوص قام أبو أيوب خالد بن زيد صاحب منزل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقال: يا أمير المؤمنين، إن أقمت في هذه البلدة فإنها مهاجر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبها قبره ومنبره، فإن استقامت لك العرب كنت كمن كان قبلك، وإن وكلت إلى المسير فقد أعذرت.

فأجابه «عليه السلام» بعذره في المسير (1).

ونقول:

في هذا النص العديد من الوقفات، نذكر منها ما يلي:

جهاد المرأة:

من الواضح: أن الإسلام لم يوجب الجهاد على المرأة، وأمرها بأن تقر في بيتها. وحظَّر عليها أن تتبرج تبرج الجاهلية الأولى.. ولكن ذلك لا يعني إعفاءها من أية مسؤولية ترتبط بالحرب، والإعداد لها، ونصيحة الأئمة، وإعلامهم بما يجري، وبما يدبره أعداؤهم ضدهم..

---

(1) الأمالي للطوسي (ط مؤسسة الوفاء) ص725 - 727 و (ط دار الثقافة - قم) ص716 - 718 وبحار الأنوار ج32 ص69 - 72.

وقد لاحظنا: أن إحدى النساء هنا، هي التي كتبت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» تخبره بمسير عائشة وطلحة والزبير إلى البصرة للإعداد لحربه. فدلنا ذلك على مدى وعي هذه المرأة وعلى شعورها بالمسؤولية والتزامها بالعمل بها، وصدوف كثير من الرجال على ذلك..

وقد بادر «عليه السلام» إلى العمل بما يقتضيه التدبير الصحيح، وفقاً للخبر الذي أبلغته إياه أم الفضل بنت الحارث، فكانت «رحمها الله» هي العين التي رأت له ما كان ينبغي أن تراه عيون الرجال قبلها أو معها على الأقل.

المتثاقلون عن الحرب:

وقد ذكر النص تثاقل سعد، وأسامة، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر عن المسير معه «عليه السلام» لحرب البغاة، ونلاحظ هنا:

1 ـ أنه قد تقدم في الجزء التاسع عشر من هذا الكتاب في فصل: «لم يتخلف أحد»: أن المتخلفين عن المسير كانوا أكثر من ذلك..

2 ـ قد بينا هناك: أن الناقلين قد خلطوا عمداً، أو عن غير عمد بين القعود عن القتال، والقعود عن البيعة..

3 ـ إنه «عليه السلام» بعد أن سمع من سعد بن أبي وقاص، وابن مسلمة، وأسامة بن زيد، وابن عمر، ما اعتذروا به له، قال: ما كل مفتون معاتب. ثم ذكر «عليه السلام»: أن الله سيغني عنهم.

وقد شرحنا كلمته هذه، وقلنا: إن المفتون إن كان قد فتن بسبب شبهة، فيمكن عتابه، وإزالة شبهته..

وإن كانت فتنته بسبب مرض قلبه، أو حباً بالدنيا، فلا معنى لعتابه، لأن هذا العتاب لا يجدي في إرجاعه إلى جادة الصواب.

ويتأيد ذلك بما ذكره «عليه السلام» من أن سبب قعود ابن عمر أنه ضعيف، وأن سبب قعود سعد أنه حسود. وسبب قعود ابن مسلمة أنه قتل أخاه مرحباً يوم خيبر.

وقد بيَّن صحة ذلك: أن ابن عمر، قد ندم على تخلفه، وأن سعداً قد اعترف بالحق لعلي «عليه السلام»، كما أن أسامة قد عاد إلى علي «عليه السلام».

4 ـ تقدم في الجزء التاسع عشر من هذا الكتاب: أنه «عليه السلام» قال للمتثاقلين عن الخروج لقتال الأعداء: إذا بايعتم فقد قاتلتم.

وقد قلنا: أن هذا النص مكذوب للأسباب التالية:

أولاً: لأنه يدل على رضاه «عليه السلام» بقعودهم عنه مع أنه عاقبهم بقطع أعطياتهم.

ثانياً: إن البيعة لا تعني حصول القتال.

ثالثاً: إن ذلك يعطي الفرصة لامتناع جميع الناس عن القتال إذ لا خصوصية لهؤلاء الممتنعين.

بالإضافة إلى أمور أخرى ذكرناها هناك تدل على عدم صحة هذا القول..

5 - إن طلب السيف الذي يميز المؤمن من الكافر لا معنى له، لأن قتال البغاة قد أوجبه الله تعالى بقوله: **(وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ)**(1). فهل أعطى الله تعالى لكل مسلم سيفاً ناطقاً، يقول لصاحبه: هذا مؤمن وهذا كافر؟!

6 - إن البغاة هم من أهل الصلاة أيضاً، وقد أزال الله تعالى بهذه الآية كل شك، وأوجب قتالهم على كل مسلم، فلا معنى لقولهم: إنا شككنا في قتال أهل الصلاة..

7 - تقدم: أنه «عليه السلام» سألهم عن ناكثي بيعة أبي بكر، أو عمر أو عثمان، الخارجين عليهم، أكانوا يستحلون قتالهم؟!

قالوا: نعم.

قال لهم: فكيف تحرَّجون من القتال معي وقد بايعتموني؟!

فاعتذروا بأنهم يشكون في قتال أهل الصلاة.

مع أن الخارجين على عثمان وعمر وأبي بكر الذين سألهم عنهم هم أيضاً من أهل الصلاة.

8 - لو سألنا سعداً عن أنه لو هاجمه شخص ليقتله هل سيطلب سيفاً يخبره عن المؤمن والكافر ليستعمله في الدفاع عن نفسه أو لا يستعمله؟!

---

(1) الآية 9 من سورة الحجرات.

9 ـ قد ذكر أمير المؤمنين «عليه السلام» لسعد أنه لو أعطي سيفاً ينطق ويقول له: هذا مؤمن وهذا كافر. فكيف سيعرف سعد أن ما ينطق به، هل هو من قول الشيطان أو من قول الرحمن؟!

اعرف سوء خلقك صغيراً وكبيراً:

وذكرنا في الجزء التاسع عشر في فصل: «لم يتخلف أحد»: أن ابن عمر لم يخرج مع أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى حرب البغاة، وزعم أنه مع أهل المدينة، يقعد معهم، ويخرج معهم..

ثم رفض أن يتعهد لعلي «عليه السلام» بأن لا يخرج من المدينة، فوصفه «عليه السلام» بسوء الخلق صغيراً وكبيراً، ثم تركه..

وقد علقنا على هذه الرواية بأمور، منها:

1 ـ أنه «عليه السلام» كان يريد من ابن عمر أن يبادر إلى نصرة الإسلام. وأن يمنع ضعفاء البصيرة من الوقوع في فخ المضلين والمشككين، فيكونوا من أعوانهم. وقعود ابن عمر سوف يساعد أولئك المشككين على ذلك..

2 ـ ولعله «عليه السلام» كان يريد أن يخرج ابن عمر معه، ليتشجع محبو أبيه ويهبوا إلى نصرة أمير المؤمنين «عليه السلام» أيضاً.

3 ـ والغريب هنا: أن ابن عمر قد ربط موقفه بموقف أهل المدينة، ولكنه لم يف بوعده، فإن الأخيار وأهل الفضل من أهل المدينة كانوا مع أمير المؤمنين «عليه السلام»، ولم يتخلف عنه منهم

إلا أهل الريب، وطلاب الدنيا، وأهل الأهواء، فرضي ابن عمر بأن يكون تابعاً لهؤلاء دون أولئك.

4 - إن الموقف الصحيح: هو أن يجعل الإنسان موقفه تابعاً للقرآن وللحق، ولما يقرره الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، لا أن يكون تابعاً للعوام، مقلداً لأهل الأهواء.

5 - كيف استساغ ابن عمر أن يقلد أهل الأهواء وأهل الدنيا من أهل المدينة، ويترك علياً «عليه السلام» وصي الرسول رغم بيعته له، ويخالف الأوامر القرآنية والنبوية بقتال البغاة؟! وبالأوامر النبوية الكثيرة بالوقوف مع علي «عليه السلام» الذي هو مع الحق، والحق معه، يدور معه كيفما دار كما قال «صلى الله عليه وآله».

ولماذا لم يكن مع عمار الذي وصفه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: بأنه ملئ إيماناً إلى مشاشته، وأنه لو سلك الناس وادياً وسلك عمار وادياً، فكونوا مع عمار. وأن عماراً جلدة ما بين عيني. وأنه تقتله الفئة الباغية. وأنه.. وأنه.

ولم لم يقلد أهل المدينة في اعتراضهم على يزيد في فسقه وفجوره، بل كان إلى جانب يزيد ضدهم!! وهو قاتل الإمام الحسين «عليه السلام»، وهادم الكعبة و.. و.. إلخ..؟!

6 - إن طلب علي «عليه السلام» للحميل والكفيل من ابن عمر وأمثاله، يدل على معرفته «عليه السلام» بالطامحين، وغير المنضبطين والذين يمكن أن يقعوا فريسة التضليل، وأن يجعل

الطامحون منهم وسيلة لمآربهم.

كما أن طلب الكفيل منهم يعد إنذاراً لهم بأنه سوف لن يتساهل معهم في مثل هذا الأمر الخطير.

ابن عمر والفئة الباغية:

وقد ذكرنا في الجزء التاسع عشر في فصل: «لم يتخلف أحد»: أن ابن عمر قد ندم على أنه لم يقاتل الفئة الباغية.. ولا شك في أن معاوية كان من الفئة الباغية، كما دل عليه قول النبي «صلى الله عليه وآله» لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»[1]. وقد قتل مع علي «عليه السلام» في صفين..

كما لا شك في أن أصحاب الجمل أيضاً من الفئة الباغية، فإنهم نكثوا بيعتهم، وخرجوا على إمامهم أيضاً..

---

(1) راجع: السيرة النبوية لابن هشام ج2 ص142 و (ط مكتبة محمد علي صبيح) ج2 ص345 وتاريخ الخميس ج1 ص345 والأعلاق النفيسة، ووفاء الوفاء ج1 ص329 والسيرة الحلبية ج2 ص72 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج1 ص365 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص81 وراجع: خلاصة عبقات الأنوار ج3 ص40 و 50 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص44 وسبل الهدى والرشاد ج3 ص336 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص423 عن العقد الفريد (ط الشرقية بمصر) ج2 ص204 وقد ذكره في الغدير ج9 ص21 و 22 و 27 وج10 ص312.

وكذلك الحال بالنسبة للخوارج..

كعب بن مالك يتهم علياً عليه السلام:

وقد رأينا في كلام كعب بن مالك الكثير من موارد المؤاخذة، فهو يرى:

1 ـ أن عثمان كان معذوراً في أموره التي أخذها عليه المسلمون، وأنه كانت له أعذاره وحججه.

2 ـ ويرى: أن الذين قتلوه كانوا يجهلون بأعذار عثمان. وكان في الناس من هو أعلم بعذره من قاتليه.

3 ـ إنه يستطرد من ذلك ليدعي أن علياً «عليه السلام» كان أعلم بأحوال الناس منهم، مما يعني: أنه كان أعلم بأعذار عثمان.

4 ـ إنه يتجاهل تصريحات علي «عليه السلام» حول أن عثمان استأثر فأساء الأثرة، وجزعوا فأساءوا الجزع. وقوله في الخطبة المعروفة بالشقشقية:

«إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله، وأجهز عليه عمله وكبت به بطنته»**(1)**.

وغير ذلك من كلماته ومواقفه التي تبين: أنه لم يكن يرى عثمان معذوراً فيما كان يأتيه، وأن انتقاض الناس عليه كان بسبب إصراره

---

(1) نهج البلاغة (قسم الخطب) الخطبة رقم 3. وقد تقدمت مصادر الخطبة.

على مواقفه..

5 - إنه يريد أن يحرج علياً «عليه السلام»، ويضعه أمام خيارات ثلاثة كلها مرفوضة وفاسدة:

الأول: أن يعلن أن قتل عثمان كان لازماً، لدفع ظلمه، وتخليص الناس منه.

وبذلك يكون «عليه السلام» قد أدان نفسه، وصدق قول طلحة والزبير، وعائشة ومعاوية فيه. ولن يجد بعد هذا أحداً يصدقه في قوله: إنه لم يشارك في قتله، إذ لا يعقل أن يرضى بالظلم، وأن لا يدافع عن المظلومين، ولا يكون معهم ضد ظالمهم..

الثاني: أن يعلن: أن عثمان مات مظلوماً، فيعطيهم طلحة والزبير ومعاوية العذر بالمطالبة بقتل كل من أحبوا قتله ممن يتهمونه بالمشاركة في قتل عثمان والتأليب عليه، بما فيهم عمار بن ياسر، والأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وكل من يخطر على بالهم أن يلصقوا به تهمة القتل، بل يجب على علي «عليه السلام» في هذه الحال أن يكون معهم في استئصال الصفوة، وخيرة الصحابة، وأبرار الناس وأتقيائهم. ويمكن الطلقاء وأبناء الطلقاء من الانتقام منهم.. وهو يعلم أنه لا يرضيهم إلا استئصال شأفة أهل الخير والصلاح. حتى إذا رأوا أنه قد بقي وحده، عطفوا عليه، وتخلصوا منه بأهون سبيل.

الثالث: أن لا يصرح لهم بهذا ولا بذاك، ومعنى ذلك: أنه شاك في أمر عثمان.

وهذا يسقط قوله الذي لم يزل يجعل منه دليلاً على إمامته، وشاهداً على تقدمه عليهم، وأحقيته بالأمر منهم، وهو: أن عنده «عليه السلام» نقض ما اجتمعوا عليه، وفصل ما اختلفوا فيه، فإن الشك والشبهة في أمر عثمان معناه: أنه غير قادر على نقض ما اجتمعوا عليه، لأنه لا يملك ما ينقض به آراءهم المجتمعة. كما أنه لا يستطيع أن يفصل في أمر هو نفسه يشك فيه.

ثم قرر كعب بن مالك: أن أولى الناس بنصر عثمان علي وآل عبد مناف. وحيث إنه إن لم ينصره بيده يكون قد قصر في ذلك، ووقع بالخطاء..

وقد تغافل كعب بن مالك عن حقيقة: أن علياً «عليه السلام» قد بيَّن حقيقة أمر عثمان له ولغيره، بما تقدم نقله عنه من أنه قال: استأثر فأساء الإثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع، وغير ذلك من كلمات..

كما أن الذين يطالبون بدم عثمان ليسوا أولياء دمه، ولم يترافعوا إليه فيه، بل أرادوا أن يبطشوا بالناس بصورة عشوائية، وعلى حسب ما تقودهم إليه أهوائهم، ويمكنهم من القضاء على مناوئيهم من دون ضابطة أو رابطة، وبالإستناد إلى التخيلات والتوهمات وبصورة اقتراحية بحتة.

يا مالك، دعني:

ثم إن مالك الأشتر حين حض أمير المؤمنين «عليه السلام» على أخذ الممتنعين عن الخروج معه قد بيَّن أن هدفه هو تطبيق أحكام الله

تعالى فيهم وفي أمثالهم.

وقد كان «رحمه الله» محقاً فيما قال، فإنه لم يزد على ذكر ما حكم الله تعالى به في حق أمثالهم، فإن المبطئ عن تنفيذ أوامر الخليفة الشرعي ـ بجميع المقاييس ـ الذي بايعه مختاراً، مصراً عليه بالقبول، ليس له أن يتخلف عن قتال البغاة عليه، فإن تخلف عن قتالهم استحق العقوبة بلا ريب، لأنه يكون متعمداً مخالفة أوامر الله ورسوله..

ولا يمكن أن يعامل هؤلاء بنفس الطريقة التي يعامل بها المطيعون والمنقادون..

يضاف إلى ذلك: أن أمثال هؤلاء لو تركوا ليعملوا ما يروق لهم، فسوف يتجرأون على ما هو أعظم.

فالمبادرة إلى عقوبتهم ـ ولو بأدنى المراتب، كالتهديد والوعيد، وإصدار الأوامر الصارمة لهم ـ ستمنعهم من ارتكاب ما يستحقون به العقوبة بالسيف.

وهذا كلام صحيح في حد نفسه، ولكن الأشتر لم يلتفت إلى حيثيات وخصوصيات أخرى تفرض على أمير المؤمنين «عليه السلام» التريث في ذلك، ومنها: أنه «عليه السلام» كان يراهم مصداقاً لقوله تعالى: **(لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَراً قَاصِداً لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ)**[1]. ومصداقاً لقوله عز وجل: **(وَلَوْ أَرَادُوا**

---

(1) الآية 42 من سورة التوبة

الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ)(1).

وقوله سبحانه وتعالى: **(لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ)**(2).

أن الجهاد من العبادات التي لا يتحقق قصد القربة فيها مع الإكراه والإجبار.

ومنها: أن إجبارهم هذا ربما يدفع بهم إلى الهرب إلى أعدائه، ويصبح شرهم أعظم، وخطرهم أشد..

ومنها: أن هذا الإكراه سيجعل وجودهم في جيشه من موجبات حرصهم على العبث بأفكار الناس، وتشكيكهم في حقانية ما هم عليه، وإلقاء الشبهات فيما بينهم، وقد يتسبب ذلك بتصدعات خطيرة، وربما يدفع ذلك الكثيرين إلى التخلي عن واجب الجهاد، وقد تنجر الأمور إلى ما هو أخطر وأضر، وأعظم وأشر..

فيكون «عليه السلام» قد لاحظ هذه الأمور وأمثالها مما يدعو إلى عدم التشدد مع المتخلفين بأكثر مما كان.

وبذلك يظهر أنه لا غضاضة على الأشتر فيما أقدم عليه من الحض على التشدد مع هؤلاء..

ولعله رأى أيضاً: أن إظهار هذا التشدد، وإظهار الغضب، وبيان

---

(1) الآية 46 من سورة التوبة

(2) الآية 47 من سورة التوبة

أحكام الله بالإستناد إلى المسلمات وإلى الآيات والنصوص، سيكون مفيداً في ردع غيرهم عن اللحاق بهم في مثل هذه التصرفات.. وأن المصلحة تقضي بأن يتخذ علي «عليه السلام» موقف اللين، والمداراة.

ولأجل ذلك لم يزد علي «عليه السلام» على أن قال له: يا مالك دعني.

ولم يشر إلى تخطئته في موقفه. ولو كان مخطئاً لم يسكت عن بيان ذلك له وللناس، لكي لا تبقى أية شبهة في حكم شرعي..

بل إنه «عليه السلام» حين قال له الأشتر: دعني أوقع بهؤلاء، لم يخطئه أيضاً، بل اكتفى بقوله: كف عني. فدل ذلك على أنهم يستحقون الإيقاع بهم.

كما أن الرواية لم تصرح: بأن الأشتر قد غضب من علي «عليه السلام»، بل اكتفت بالإشارة إلى غضبه فقط. وربما يكون المطلوب هو إظهار الغضب، ليعرف الناس خطورة ما يقدم عليه هؤلاء..

وقد بيَّن كلام قيس: أن الأشتر لم يكن متفرداً في موقفه، بل كان قيس وسواه على مثل رأيه، ولذلك قال له: «إن في أنفسنا ما في نفسك».

وقد اعتبر قيس: أن هذا الموقف من الأشتر كان لأجل أن صدره قد ضاق بأمر، فبادر إلى الجهر به وإخراجه..

وهذا الأمر يدل على صحة اعتقاد، وسلامة موقف الأشتر،

وعلى شدته في ذات الله..

وعلى أن الأشتر كان يريد حسم الأمر، والوصول إلى النتيجة..

ولعل الأشتر قد غضب من قيس، حين أشار إلى أن الأشتر لم يكن قد بلغ درجة التسليم، ولم يتعامل مع هذا الأمر بالأناة..

وأنه اعتبر أن ما قاله يشبه الطعن في علي «عليه السلام»، وإن لم يكن كذلك في حقيقته..

وأما بالنسبة لغضبه حين كلم علياً «عليه السلام»، فلعله «رحمه الله» أظهر الغضب من فعل القوم، ليردعهم، ويردع الناس عن التشبه بهم، ولم يظهر الغضب من فعل علي «عليه السلام»..

الفصل السادس:

العراق ضرورة.. والكوفة عاصمة..

ملاحقة الناكثين:

روى الطبري قال: لما أتى علياً «عليه السلام» الخبر ـ وهو بالمدينة ـ بأمر عائشة وطلحة والزبير، وأنهم قد توجهوا نحو العراق، خرج يبادر، وهو يرجو أن يدركهم ويردهم..

فلما انتهى إلى الربذة أتاه عنهم أنهم قد أمعنوا، فأقام بالربذة أياماً، وأتاه عنهم أنهم يريدون البصرة، فسّر بذلك، وقال: إن أهل الكوفة أشد لي حباً، وفيهم رؤساء العرب وأعلامهم.

وفي نص آخر عن الطبري: أما بعد، فإني قد اخترتكم، وآثرت النزول بين أظهركم، لما أعرف من مودتكم وحبكم لله ورسوله، فمن جاءني ونصرني فقد أجاب الحق، وقضى الذي عليه(1).

ويقولون أيضاً: إنه لما خرج علي «عليه السلام» ليأخذ الطريق

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج14 ص16 والفتنة ووقعة الجمل ص135 وتاريخ الأمم والملوك (ط أوربا) ج1 ص3106 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص493 و 494 والكامل في التاريخ ج3 ص223 وإمتاع الأسماع ج13 ص237.

على الناكثين لقيه عبد الله بن سلام، فأخذ بعنانه وقال: يا أمير المؤمنين، لا تخرج منها، فوالله لئن خرجت منها لا ترجع إليها ولا يعود إليها سلطان المسلمين أبداً.

فسبوه، فقال: دعوا الرجل، فنعم الرجل من أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله»(1).

الريب في حديث ابن سلام:

ونحن نرتاب في حديث عبد الله بن سلام هذا، لما يلي:

أولاً: إن قول ابن سلام هذا لا يستوجب سبه من أصحاب علي «عليه السلام»، إلا إذا كان المراد إظهار حسن طوية عبد الله بن سلام، ومدى حرصه على الإسلام، وسوء خلق، وأعرابية، وقلة أدب أصحاب علي «عليه السلام»، وجلافتهم.

ثانياً: لا ندري كيف نفسر هذا الثناء من علي «عليه السلام» على عبد الله بن سلام، وهو لم يبايعه مع أنه كان عارفاً: بأن الحق له بنص القرآن وتصريح الرسول «صلى الله عليه وآله». وقد عاش في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم يكن ليجهل بيعة يوم

---

(1) عائشة والسياسة ص113 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص455 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص474 والكامل في التاريخ ج3 ص423 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص158 و 159 والفتنة ووقعة الجمل ص119 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص472.

الغدير. فكيف يوصف من يتخلف عن بيعة أمر الله ورسوله بها: بأنه نِعم الرجل؟!

ثالثاً: ما هو البديل لعلي «عليه السلام» إن بقي في المدينة؟! وكيف يدفع هذه الفتنة عن المسلمين وعن نفسه؟! وما الذي يحتم ويوجب أن تبقى المدينة مركزاً للخلافة؟!

رابعاً: من أين علم ابن سلام بهذا الغيب الذي يخبر عنه، وهو أن لا يعود سلطان الإسلام إلى المدينة؟! وهل كان علي «عليه السلام» يجهل ما علمه ابن سلام؟! فإن كان يجهله، فلماذا لا يكون العالم بالغيوب هو الإمام؟!

وإن كان يعلم، فلماذا يخبره ابن سلام بما يعلمه ويعرفه؟!

وبعد أن عرف «عليه السلام» هذا الأمر لماذا لم يطعه فيه، ولم يرجع بجيشه معه إلى المدينة؟!

ونقول:

إننا نذكر القارئ الكريم بالأمور التالية:

علي عليه السلام يبادر عدوه:

إن مبادرته «عليه السلام» لمواجهة الحدث تحمل العديد من الإشارات والدلالات، فهي تعطي:

أولاً: إنه «عليه السلام» لن يتسامح مع البغاة عليه، ولن يتوانى عن ملاحقتهم..

ثانياً: إن ذلك يضيع الفرصة عليهم، ويمنعهم من إحكام أمرهم، والتفرغ لرسم الخطط، والإعداد والاستعداد التام، ويعرض جهدهم لاختلالات قد تكون كبيرة، نتيجة للعجلة التي تفرضها الملاحقة الحثيثة.

ثالثاً: إن هذه المبادرة منه «عليه السلام» من شأنها أن تجعل الكثيرين يترددون في الاستجابة لطلب البغاة بالالتحاق بهم، إذ لا يوجد ما يطمئن الناس، أو على الأقل، ما يبعث الأمل أو يذكي احتمالات تحقيق نصر في تحرك، يتعرض للملاحقة منذ لحظة بدئه..

رابعاً: إن هذه الملاحقة من مكان إلى مكان لا بد أن تزرع الرعب في قلوبهم، وسيخسرون معنوياتهم قبل الدخول في الحرب.. على قاعدة: ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا.. ولا سيما إذا كانت هذه الملاحقة من قبل من طار صيت جهاده وتضحياته، وانتصاراته، وأفعاله الكبرى، وأنه كرار غير فرار، ومجندل الأبطال، في بدر وأحد، والخندق وخيبر، وحنين، وذات السلاسل وسواها..

خامساً: إن الخوف الدائم، والتحفظ المستمر، لا بد أن يرهق الجيش الذي جمعوه، ويخمد فيه جذوة التوثب إلى الهجوم، ويحول معظم اهتماماته إلى جهة المدافعة، ثم الهزيمة..

سادساً: ولو فرض أنه «عليه السلام» أدركهم فسيكونون أضعف من أن يتمكنوا من مقاومته، والإفلات من يده، وفي هذه الحال سيكون له معهم شأن آخر حيث سيكون هو صاحب القرار القادر على حسم

الأمر وفق ما يراه من مصلحة للدين وللأمة.

اختيارهم البصرة يسهل الأمر:

ويذكر النص: أن الناكثين وردوا البصرة، حين كان علي «عليه السلام» في الربذة، فلما بلغه ذلك سُرَّ به. وسّر بعدم قصدهم الكوفة. فدل ذلك على أمور، نذكر منها:

أولاً: إنه لا بد للقائد من أن يكون عارفاً بتوجهات جميع الفئات التي يتعامل معها، ويعرف ما يلائمها، وما ينفعها ويضرها.. ولا بد أن يعرف أيضاً تأثراتها، وتأثيراتها بالمستجدات والعوارض المختلفة وبما يصلحها ويفسدها وطبيعة مشاعر الناس نحوه، ونوع علاقتهم به، ليتمكن من أن يوظف ذلك في مصلحتهم، وفي مصلحة الدين والأمة.

ثانياً: ذكر «عليه السلام»: أن أهل الكوفة أشد حباً له من أهل البصرة، وهذا يحتم الإشارة إلى ما يلي:

ألف: لعل سبب هذا الحب هو تولي عمار بن ياسر للكوفة برهة، وتولي سلمان الفارسي للمدائن، وسلمان هو الذي اختار موقع الكوفة.

كما أن أهل الكوفة كانوا أكثر احتكاكاً بالصحابة، وأكثر تواصلاً مع المدينة.

يضاف إلى ذلك: أن جماعة من خيرة شيعته «عليه السلام» سكنوها وعاشوا فيها، وكان لهم نشاط عظيم في سبيل دينهم

وإيمانهم.. بل كان لهم أثر كبير في فتح بلاد فارس بمشورته «عليه السلام»..

كما أن الكوفة كانت تواجه أحداثاً وقضايا حساسة وهامة في عهد الخلفاء السابقين عليه.. كان علي «عليه السلام» هو المرجع والحكم، وقوله هو الفيصل فيها.

ب: إن ذلك لا يعني أن لا يكون في الكوفة جماعات مخالفين له، أو ممالئين لأعدائه عليه.

ج: إن هذا الحب لم يكن قد وصل إلى حد الاعتقاد بإمامته كما أوضحناه في بعض فصول هذا الكتاب. فإنه «عليه السلام» كان بالعراق يقاتل عدوه، ولم يكن معه خمسون رجلاً يعتقدون بإمامته[1]. وقد تحدثنا عن هذا الموضوع في بعض فصول هذا الكتاب.

د: إنه «عليه السلام» أراد أن يبين أن لهم ميزة على أهل البصرة، بهذا المقدار.. لأنهم قد اشتموا بعض طيب ذكره، وعرفوا نزراً من عظيم فضله، فجعلهم ذلك يحبونه أكثر من أهل البصرة، ولكن المشكلة هي أن وعي هؤلاء الناس لدينهم كان في أدنى مستوياته، بل كان في حالة مزرية، ويحتاج إلى بذل كثير من الجهد الذي لم يبخل «عليه السلام» به عليهم، حتى قال: «وركزت فيكم

---

(1) بحار الأنوار ج42 ص152 عن رجال الكشي ص4 وإختيار معرفة الرجال ج1 ص26.

راية الإيمان، وعرفتكم حدود الحلال والحرام»[1]. مع أنه هو الذي يقول عنهم: إنهم لا يتعلقون من الإسلام إلا باسمه[2].

ثالثاً: إنه «عليه السلام» قد علل سروره بعدم قصد الناكثين للكوفة بقوله: «وفيهم رؤساء العرب، وأعلامهم» ليفهمنا: أن ذلك سيؤدي إلى سلبيات أكبر وربما أخطر مما إذا قصدوا البصرة، فلاحظ:

ألف: إذا كان في الكوفة رؤساء العرب، فمعنى ذلك: أن انحياز أي من هؤلاء الرؤساء إلى الناكثين، سيؤدي إلى انحياز كل من يكون تحت إمرته وطاعته..

ب: إن بعض الرؤساء، أو بعض أعلام العرب إذا أعلنوا تأييدهم للناكثين، فسيؤدي ذلك إلى تسامع الناس في مختلف البلاد، وسيهوّن على رؤساء القبائل في الكوفة وفي سائر البلاد أن يتأسوا بهم، ويكونوا معهم، وأن يقاتلوا تحت رايتهم..

ج: إن نفس وجودهم في الكوفة سيثير الكثير من المشاكل

---

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص154 وبحار الأنوار ج34 ص209 والمراجعات ص66 وجامع أحاديث الشيعة ج1 ص71 وشرح نهج البلاغة ج6 ص373 و 380 وينابيع المودة ج1 ص84 وج3 ص432 وأعلام الدين للديلمي ص128 وغاية المرام ج2 ص317.

(2) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص155 وبحار الأنوار ج34 ص223 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص179.

والخلافات بين أولئك الرؤساء والأعلام، حتى لو لم يحصلوا على تأييد عدد كبير منهم، وسيقلل ذلك من قدرة صاحب الحق على الحصول على التأييد المطلوب من أهل الكوفة. لا سيما وأن الحب الذي قال «عليه السلام»: إنه كان له لدى أهل الكوفة، إنما كان لدى عامة الناس منهم، وكان كثير من الرؤساء والأعلام، يهتمون بمصالحهم أكثر من أي شيء آخر..

وهؤلاء هم الذين يكون لهم التأثير الأكبر في بعث الناس إلى الحرب، مع من يرون مصلحتهم في نصرته.

د: إن هذا سيؤثر سلباً على استجابة الناس في سائر القبائل وبلاد العرب لدعوة أهل الحق إياهم إلى نصرة دينهم..

مودة أهل الكوفة لأهل البيت عليهم السلام:

وذكر «عليه السلام» في رسالته إلى أهل الكوفة: أنه «عليه السلام» يعرف مودتهم لأهل البيت، وحبهم لله ورسوله.

ونقول:

علينا ملاحظة الأمور التالية:

1 - إن حب أهل البيت «عليهم السلام» هو جزء من هذا الدين، كما أكدت عليه نصوص القرآن، وتواترت به النصوص عن النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله».

2 - إن أهل الكوفة قد عرفوا شيئاً عن أهل البيت «عليهم السلام»، وسمعوا عن طهارتهم، وعن مقامهم ممن تولوا الكوفة

وبعض البلاد في المناطق القريبة منها، مثل: عمار بن ياسر، وسلمان الفارسي. ورأوا وعرفوا الكثير عن انحراف من تولى بلادهم من المناوئين والمبغضين لأهل البيت «عليهم السلام» من أمثال: المغيرة، والوليد بن عقبة. والإنسان بفطرته يحب أهل الكمال، ويكبرهم، ويحترمهم. ويسقط من عينه أهل الفسوق، والعصاة، والظالمون..

ثم إن معرفتهم بأمير المؤمنين «عليه السلام» قد زادت وتنامت طيلة حوالي عقدين من الزمن بسبب ما يسمعونه عن علي «عليه السلام» من مواقف، وما ظهر له من علم، وزهد، وتقوى، واستقامة. ثم ما شاع وذاع له من بطولات، وتضحيات، وجهاد، وطاعة لرسول الله «صلى الله عليه وآله». وقد كان فيهم الكثيرون من ممن عاشروه وأحبوه، وأشاعوا بينهم فضائله، وشرحوا لهم الكثير عنه وعن غيره من القادة المعروفين.

من نصرني: فقد أجاب الحق:

وذكر «عليه السلام» لأهل الكوفة: أن من جاءه ونصره، فقد أجاب الحق. وهذا يدل على أنه «عليه السلام» متعهد بأن يكون الحق هو الأساس والمرجع له في كل عمل وموقف.

أو فقل: إنه «عليه السلام» يعطي الناس معياراً يمكنهم أن يقيسوا به أعماله، ليتعرفوا على مدى صحتها. وليتخذوا مواقفهم بالتعويل عليه، والاستناد إليه. وهذا هو معيار الحق. فما داموا يرونه ملتزماً به، فعليهم أن يكونوا معه، فإن حاد عنه، فعليهم أن يتركوه ويكونوا

إلى جانب الحق.

وهذا يعني: أن هذا الحق لا بد أن يكون في متناول يد الجميع، وأنه على درجة كبيرة من الوضوح والبداهة لهم، وسهولة الوصول إليه، لكل أحد، عالماً كان أو جاهلاً، كبيراً أو صغيراً، ذكياً أم غبياً، حراً أو عبداً، محباً أو مبغضاً.

اخترتكم على الأمصار:

إنه «عليه السلام» قد كتب إلى أهل الكوفة: أنه اختارهم وفضل بلدهم على سائر الأمصار. وربما أمكن اعتبار هذا إشارة منه «عليه السلام» إلى عزمه على اتخاذ بلدهم عاصمة له في مستقبل الأيام، فإنه «عليه السلام» لم يدخل الكوفة في سفره ذاك إلا بعد انتهاء حرب الجمل.

إلا إن كان يريد: أنه لم يكتب لأحد سواهم بطلب النصرة، وفضلهم على سائر الأمصار بذلك.

ولكنه احتمال مردود فقد كتب عليه إلى أهل البصرة بطلب نصرتهم، كما كتب إلى أهل الكوفة..

ومهما يكن من أمر، فإن علياً «عليه السلام» قد اختار الكوفة واتخذها عاصمة له بالفعل، وكان هذا قراراً دقيقاً، وله مبرراته الموضوعية.

ونستطيع توضيح ما نرمي إليه في ذلك على النحو التالي:

المدينة مهد الإسلام:

قد يقول قائل: إن المدينة مهد الإسلام، ومركز القيادة والريادة، وقد أثبتت عملياً صلاحيتها لهذا الأمر طيلة أكثر من خمسة وثلاثين عاماً. ولها مكانتها وقدسيتها واحترامها عند جميع أهل الإسلام، فلماذا تركها علي «عليه السلام»، ورغب عنها؟! واختار الكوفة عليها، وعلى سائر الأمصار عاصمة لخلافته؟!

ولماذا لم يتخذ غير الكوفة عاصمة له، مثل مكة أو البصرة، أو غيرهما؟!

ونجيب:

بأنه لا سبيل إلى اعتبار اختيار الكوفة عاصمة أمراً عفوياً، جاء على سبيل الصدفة والارتجال، بعد تصريحه «عليه السلام»: بأنه اختار الكوفة على سائر الأمصار، بل جاء نتيجة ملاحظة أمور مهمة، اقتضت ترجيح الكوفة على المدينة، وعلى غيرها من البلاد.

ويمكن إجمال الاعتبارات التي دعت إلى هذا الخيار والاختيار على النحو التالي:

إنه «عليه السلام» كان واقفاً على حجم التحديات التي تنتظره، ويعرف أن طلاب اللبانات، والطامحين كانوا على استعداد لتدمير كل شيء يقف في طريق مطامحهم، ويعترض سبيل وصولهم إلى أغراضهم الدنيئة والشريرة.. الأمر الذي يحتم أن يكون الإمام المعصوم والحافظ للدين وأهله في موقع القوة والمناعة من جميع

الجهات: عسكرياً، وأمنياً، واقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وغير ذلك.. وأن يكون الذين معه على بصيرة من أمرهم، موطنين أنفسهم على التضحية بكل غال ونفيس في نصرة الحق وأهله.

ولم تكن المدينة قادرة على الوفاء بما يحقق النصر على هؤلاء الأعداء، فإن فيهم عدواً داخلياً متغلغلاً في مختلف المواقع والمواضع، واقف على كل شاردة وواردة في محيطه ومجتمعه، وهو أشد خطراً، وأعظم ضرراً من العدو الخارجي، ولو كان في مستوى إمبراطورية فارس والروم..

وكانت الكوفة أغنى، وأقدر على تحمل الصدمات، وتوفير الإمكانات التي تحقق النصر..

ويتجلى صحة هذا الأمر بملاحظة ما يلي من مطالب:

عجز المدينة يمنع من اختيارها:

بالنسبة للمدينة نقول:

القدرات البشرية:

لا تتوفر في المدينة كثافة سكانية، يمكن أن تشكل جيشاً كبيراً قادراً على مواجهة جيوش جرارة تعد بعشرات الألوف كان معاوية يعدّها في بلاد الشام، أو يُتوقع أن يأتي بها الناكثون من العراق..

خطوط المواصلات:

1 ـ إذا هوجمت المدينة، فلن يكون من السهل إيصال إمدادات

المؤن، إليها لبعدها عن مناطق التموين، وطول طرق المواصلات، لإمكان استيلاء الأعداء عليها قبل وصولها، وهي في نفسها غير قادرة على كفاية أهلها، فكيف إذا احتاجت إلى تموين، وسد حاجات بضعة ألوف من الناس يأتونها للدفاع عنها..

2 - إن المهاجمين لن يدعوا أحداً من المقاتلين يصل إليها لنجدتها عسكرياً، ولكن المهاجمين سيكونون قادرين على الحصول على ما يحتاجون إليه من النجدات، ولن يعيق أي شيء وصولها إليهم..

ومن الشواهد المؤكدة لهذه الحقيقة: أن حالة المدينة هذه كانت أحد العوامل التي أوجبت فشل ثورة محمد بن عبد الله بن الحسن على المنصور، رغم أنه كان قد بويع له في أغلب الأقطار والأمصار الإسلامية.

قال المسعودي: لما ظهر محمد بن عبد الله بالمدينة دعا المنصور إسحاق بن مسلم العقيلي، وكان شيخاً ذا رأي وتجربة، فقال له: أشر عليَّ في خارجي خرج عّليَّ.

قال: صف لي الرجل.

قال: رجل من ولد فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ذو علم وزهد وورع.

قال: فمن تبعه؟!

قال: ولد علي، وولد جعفر وعقيل، وولد عمر بن الخطاب، وولد الزبير بن العوام، وسائر قريش، وأولاد الأنصار.

قال له: صف لي البلد الذي قام به.

قال: ليس به زرع، ولا ضرع، ولا تجارة واسعة.

ففكر ساعة، ثم قال: اشحن يا أمير المؤمنين البصرة بالرجال.

فقال المنصور في نفسه: قد خرف الرجل، أسأله عن خارجي خرج بالمدينة، يقول لي: اشحن البصرة بالرجال.

فقال: انصرف يا شيخ..

ثم لم يكن إلا يسيراً حتى ورد الخبر: أن إبراهيم قد ظهر بالبصرة.

فقال المنصور: عليّ بالعقيلي.

فلما دخل عليه أدناه، ثم قال: إني قد شاورتك في أمر خارجي خرج بالمدينة، فأشرت علي أن أشحن البصرة بالرجال، أوكان عندك من البصرة علم؟!

قال: لا، ولكن ذكرت لي خروج رجل إذا خرج مثله لم يتخلف عنه أحد، ثم ذكرت لي البلد الذي هو فيه، فإذا هو ضيق لا يحتمل الجيوش، فقلت: إنه رجل سيطلب غير موضعه الخ..(1).

الحجاز.. والولاء لأهل البيت عليهم السلام:

روي عن الإمام السجاد «عليه السلام» قوله: ما بمكة والمدينة

---

(1) مروج الذهب للمسعودي (ط دار الأندلس ـ بيروت) ج3 ص295.

عشرون رجلاً يحبنا[1].

وعن الأصمعي، عن محمد بن عبد الله بن العباس ما يدل على ذلك[2].

فمعنى الاعتماد على المدينة كقاعدة للخلافة، وعاصمة لها، هو أن تكون الأسرار العسكرية، ومواقع الضعف، ومواقع القوة متوفرة لدى الجهة المناوئة.

كما وأن الخلافة المحقة سوف تكون معرضة للتمزق من الداخل، وللأعمال الخيانية لصالح الناكثين والقاسطين، وإثارة الشغب والفتنة ضدها، ولا سيما إذا غاب عنها علي «عليه السلام» في تحركاته العسكرية ضد أعدائه، وذلك لوجود أعوانهم ومحبيهم بين ظهراني السلطة الحاكمة، التي يستحيل أن تقدم على أي إجراء، ضد أي

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص104 وبحار الأنوار ج34 ص297 وج46 ص143 والغارات للثقفي ج2 ص573 وكتاب الأربعين للشيرازي ص298 ومستدرك سفينة البحار ج8 ص579.

(2) راجع: الحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» عن: البلدان للهمداني ج2 ص352 وروض الأخيار، المنتخب من ربيع الأبرار ص67 والعقد الفريد (طبع دار الكتاب العربي) ج6 ص248 ومعجم البلدان ج2 ص352 وأحسن التقاسيم للمقدسي ص293 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص204 والسيادة العربية، والشيعة والإسرائيليات ص93 ولا بأس بمراجعة: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج1 ص102.

شخص، ما دام لم يثبت لها أي اتهام ضد ذلك الشخص، أي أنها لا ترضى بالعقاب قبل الجناية، وتعتبر أن كل متهم بريء، حتى تثبت إدانته بالطرق الشرعية..

ويذكرنا هذا الجو الذي يواجهه الإمام علي «عليه السلام» بما كان يتعرض له النبي «صلى الله عليه وآله» في حربه مع المشركين من دسائس، من قبل اليهود الذين كانوا يعيشون في المدينة، مع فارق آخر، يزيد من حراجة الموقف بالنسبة لعلي «عليه السلام»، وهو أن اليهود كانوا عدواً ظاهراً لدى المسلمين، عدو له نمط حياة خاص به يميزه عن المسلمين، ويعزله عنهم.

أما هؤلاء الذين كانوا يهددون أمن الدولة من الداخل في حكم علي «عليه السلام»، فقد كانوا يعيشون بين المسلمين، ويطلعون على دقائق أحوالهم، وخفايا أمورهم، وكثيراً ما كان يصعب تميزهم ومعرفتهم بأعيانهم وأشخاصهم..

نعم.. تكون حالته «عليه السلام» معهم شبيهة بحالة النبي «صلى الله عليه وآله» مع المنافقين.

الحجاز فاشل إستراتيجياً:

إن إقامته «عليه السلام» بالحجاز سوف تهيئ الفرصة لأعدائه للتغلغل في العراق لاستمالة أهله، ومحاربته بهم، والاستيلاء على خيراته، ليحاربوه بها، ويبقى هو محصوراً في منطقة نائية وقاحلة، لا يستطيع الخروج منها، ولا التحول عنها.

بل قد يفكرون بالاستغناء عن الحجاز وما فيه، والاكتفاء بما في أيديهم، كما استغنى كسرى وقيصر وغيرهما من ملوك الأرض عن التوغل في بلاد الحجاز، اكتفاءً بما عندهم.

وبتعبير أوضح: إننا نستطيع إجمال الأوضاع كما يلي:

العراق أولاً:

لقد كان الإسلام جديداً على العراق، وكانت العادات القبلية والجاهلية لا تزال تتحكم في روابطه وعلاقاته الاجتماعية، في داخله وخارجه.

وكانت الحروب فيه محكومة لزعماء القبائل عموماً، لا للإيمان والعقيدة. وكانت المدينة أبعد عن ذلك ولو بشكل محدود، فإغواء أهل العراق من قبل معاوية كان أقرب احتمالاً، وأسهل منالاً.

وإذا صار العراق مع معاوية، أو مع الناكثين، وبلاد الشام مع معاوية، فإن وضع المدينة العسكري والاقتصادي سوف يصير حرجاً جداً..

فكان لا بد من تدارك الأمر، وحفظ العراق أولاً، ثم استغلال روح التنافس التي كانت قائمة بين القطرين: العراق والشام، وتوظيف الروح القبلية، في صالح الدين والأمة، بدلاً من أن يستغلها أعداء الله في غير هذا السبيل..

الوضع الاجتماعي في الحجاز:

إن الجيل الجديد في المدينة لم يكن قد اعتاد الحياة الصعبة التي تتطلبها الحروب الطاحنة التي خاضها علي «عليه السلام»، لأن شباب المدينة كانوا قد اعتادوا حياة الرخاء والدعة، وصاروا يعيشون على العطاءات السخية التي كان يغدقها عليهم الخلفاء الذين سبقوا علياً «عليه السلام».. حتى أصبح من الصعب عليهم التخلص من أجواء اللذة التي يعيشونها، ثم التضحية بأنفسهم، والتعرض للمصاعب والمشاق التي تتطلبها الحروب..

وهكذا نجد: أن المدينة لا تستطيع في هذه الظروف بالذات أن تكون عاصمة للخلافة، ومنطلقاً لتحركاتها بحرية وثقة، بالشكل المكثف والواسع..

نعم.. هي كانت الموقع المناسب لمضايقة مكة اقتصادياً وسياسياً، وحتى عسكرياً أيضاً، حينما كان ثمة حاجة إلى ذلك في بدء انتشار الإسلام، في زمن الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»..

الكوفة هي الأهم والأوفق:

أما الكوفة، فكانت أهم بلد في العراق، وهي والعراق وسواده على الضد مما كانت عليه حال المدينة ومكة، وسائر بلاد الحجاز.

ولا بأس بالتوقف أمام النقاط التالية:

الكوفة أكثر استعداداً للانقياد لعلي عليه السلام:

إنه «عليه السلام» يجد الكوفة أكثر استعداداً للتعامل معه، بسبب حبهم له الذي كان فاشياً فيها ولو في حدوده الدنيا، حسبما أوضحناه. وكانت هيمنة قراره على أهلها أيسر منها بالنسبة لهيمنته على أهل مكة والمدينة. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في النص السابق.

الوضع الاقتصادي في العراق:

إنه لا يجوز له «عليه السلام» أن يمكن أعداءه من الاستيلاء على الثروات في العراق، ولا أن يتسلطوا على الناس فيه، فإنهم إذا تمكنوا من ذلك استمالوا السفيه بالطمع، واستفادوا من سلطانهم في حمل الناس على حربه، وبذلك يقوى أعداؤه عليه، ويبقى هو غير قادر على تهيئة ما يدفع به شرهم عن الدين والأمة.

الوضع التعبوي في الكوفة:

في الكوفة الرجال، وسادات العرب، وأعلامهم، وتستطيع أن تهيئ من رجال الحرب، ما يجعله قادراً على مواجهة التحديات، وتستطيع أن تمده بالمزيد إن احتاج إلى ذلك، بسبب كثافتها السكانية، وقربها من البلاد العامرة.

الحركة التجارية والثروات:

هناك المال المتمثل بسواد العراق، وبالتجارات التي كانت تتحرك في مختلف الاتجاهات لكونه في المنطقة الوسط.. كما أن

الكوفة تستطيع أن تصله بصورة أسرع بمناطق الثروات إن اقتضى الأمر ذلك.

سهولة التواصل مع سائر المناطق:

وهو قريب من مختلف الأمصار التي يراد التعامل معها، ولا يمكن التأثير فيه على طرق الإمداد، ولا مجال لقطعها، أو تشويش حركتها في الوصول إليه، في البصرة، أو في صفين أو النهروان. وهو أقرب إلى الشام أيضاً من الحجاز إليها.

وقد جمع علي «عليه السلام» الأسباب الثلاثة المتقدمة، في جوابه لأبي أيوب «رحمه الله»، حيث قال له «عليه السلام»: «صدقت يا أبا أيوب، ولكن الرجال والأموال بالعراق، وأهل الشام لهم وثبة أحب أن أكون قريباً منهم إلخ..»[1].

وقال «عليه السلام» حينما نصحه ابن عباس بأن يولي طلحة والزبير الكوفة والبصرة: «ويحك، إن العراقين بهما الرجال والأموال، ومتى تملكا رقاب الناس يستميلا السفيه بالطمع، ويضربا الضعيف بالبلاء، ويقويا على القوي بالسلطان»[2].

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص268 والأخبار الطوال ص143 وراجع: الثقات لابن حبان ج2 ص273.

(2) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص52 والامامة والسياسة (تحقيق الشيري) ج1 ص71 وحياة الإمام الحسن «عليه السلام» للقرشي ج1

نعم.. هذه السمات الثلاث هي التي تميز حكم الظالمين في كل زمان ومكان.

وقال المغيرة بن شعبة لأمير المؤمنين «عليه السلام»، بعد أن عرض عليه أموراً: «فإن أبيت فاخرج من هذه البلاد، فإنها ليست ببلاد كراع وسلاح»[1].

وقال طلحة والزبير لعبد الله بن عامر بن كريز حين ترك البصرة لعثمان بن حنيف عامل أمير المؤمنين «عليه السلام»، وقدم إلى مكة بالأموال: «لا مرحباً بك ولا أهلاً، تركت العراق والأموال الخ..»؟! [2].

وقال المنصور لمسلم بن قتيبة: قد خرج محمد بن عبد الله بن حسن بالمدينة.

قال: ليس بشيء، خرج بأرض ليس فيها حلقة ولا كراع.

قال: «قد خرج إبراهيم بالبصرة قال: ولو شاء أن يقيم بها سنة يبايعه كل يوم ألف رجل، ويضرب له فيها كل يوم ألف رجل بسيف

= = ص177 والمعيار والموازنة ص98 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج1 ص421.

(1) الثقات لابن حبان ج2 ص271.

(2) الثقات لابن حبان ج2 ص275 والفتوح لابن أعثم ج2 ص270 و 271.

لا يعلم به أحد يمكنه ذلك»(1).

التأثير الإعلامي:

1 - هذا.. وقد تقدم: أن العراقيين كانت لديهم القابلية للإغواء من قبل طلحة والزبير وعائشة ومعاوية، ثم تأليبهم على أمير المؤمنين «عليه السلام».. وذلك بملاحظة ظروف معينة عاشها ويعيشها العراق نفسياً واجتماعياً وفكرياً وغير ذلك منذ فتحه.. وقد تحدثنا عن بعض ذلك في كتاب لنا حول الخوارج، وكتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» في عهد الرسول والخلفاء الثلاثة بعده، فلا بأس بمراجعة ذينك الكتابين.

2 - إن الأخطبوط الأموي، والتيمي والزبيري، وغيرهم من طلاب اللبانات، ومن وترهم الإسلام على يد علي «عليه السلام» ـ هذا الأخطبوط ـ كان أقل قدرة على التحرك والمناورة فيها..

الحياة العسكرية في العراق:

ثم إن أهل الكوفة لم يكونوا قد تعودوا على لذائذ الحياة وزبارجها، وبهارجها بملاحظة حياتهم الحربية على مر الزمن، فكان يسهل عليهم التضحية وخوض غمار الحروب، ومكابدة شظف العيش، وتحمل الصعاب.

---

(1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج3 ص104.

المدد والعدد في العراق:

بل إن العراق كان أفضل من الشام من حيث الأموال والرجال، فقد قال بشر بن ثور العجلي لخالد بن الوليد: «ليس الشام عوضاً من العراق ساعة قط، لأن العراق أكثر من الشام حنطة وشعيراً، وديباجاً وحريراً، وفضة وذهباً، ونسباً، وما الشام كلها إلا كجانب من جوانب العراق.

فقال له خالد: صدقت يا بشر، إن العراق لعلى ما تقول»[1].

وهكذا يتضح: أن الإمام علياً «عليه السلام» وصي الرسول «صلى الله عليه وآله» الذي نصبه قائداً للأمة في يوم الغدير، لم يتخذ الكوفة عاصمة لخلافته إلا لاعتبارات استراتيجية وعسكرية فرضت عليه ذلك.. ولم يكن ذلك إجراء عفوياً مرتجلاً، كما قد يتخيل بعض من لم يمعن النظر قي مواقفه «عليه السلام»، ويحاكم الظروف التي كانت قائمة آنذاك بدقة وموضوعية وتجرد.

وقد اتضح لنا أيضاً:

أن كثيراً من العوامل التي دفعت النبي «صلى الله عليه وآله» إلى الهجرة إلى المدينة، هي نفسها كانت السبب في ترك علي «عليه السلام» المدينة إلى الكوفة، ولهذا البحث مجال آخر..

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج1ص134 و (ط دار الأضواء) ج1 ص107.

الباب الرابع:

الناكثون على طريق البصرة..

الفصل الأول:

أحلام.. وسراب..

ندم! أم عجز؟!:

يرى الشيخ المفيد «قدس الله نفسه الزكية»: أن طلحة والزبير ندما على بيعتهما علياً «عليه السلام» طوعاً واختياراً، لأنهما كانا طامعين بولاية الأمر دونه، وقد فوتت بيعتهما له ما كانا قد أملاه.

فأرادا تدارك ما فات، فسنح لهما أن يدعيا: أنه «عليه السلام» قد أكرههما على البيعة، فادعيا ذلك بهدف إلقاء الشبهة على الجهال..

ثم أوضح لهما: أن دعواهما هذه لا يمكن قبولها، لأن الناس رأوا تهافتهما على البيعة لعلي «عليه السلام» باختيار ورغبة.

وعلى فرض تصديقهما بدعوى كراهة بيعته في الباطن، وإن تهافتا عليها في الظاهر، وصدقهما بعض السذج في ذلك، فإن ذلك لا ينفعهما أيضاً، لأن الناس يعرفون: أنه لا يسع أحداً كراهة البيعة للحق، ولا يسوغ لأحد خلاف المهاجرين والأنصار. بل يجب على للناس الرضا بما يجتمعون عليه، فكيف بمن رضيه الله ورسوله وبايعه الناس إماماً لهم في يوم الغدير؟!

ثم قال «رحمه الله»:

«ولأنهما لم يجدا شبهة يتعلقان بها في كراهة إمامة أمير المؤمنين «عليه السلام» مع جمعه للفضل، وتقدم الإيمان، والذب عن الإسلام والجهاد في الدين، والبلاء الحسن مع الرسول، والعلم الظاهر الذي لا يختلف فيه اثنان من العلماء، مع الزهد في الدنيا، والورع عن محارم الله، وحسن التدبير، وصواب الرأي، والرحم الماسة منه برسول الله «صلى الله عليه وآله».

وما كان فيه من الأمور الدالة على استحقاقه التقدم على كافة الأنام من الأمة، فإنه «صلى الله عليه وآله» لم يول عليه والياً قط، ولا أنفذه في سرية إلا وهو أميرها، وسيدها، ورئيسها، وقائدها، وعظيمها، وإنه لم يفسد أحد على عهد النبي أمراً ندبه إليه، إلا قوي في تلافي فارطه.

وكان الأمر إذا أعضل في شيء ناطه به، فأنجزه، وكفى به، وأغناه، وفزع إليه من بعده «صلى الله عليه وآله» من تقدمه في مقامه عند معضل الأمور.

فاستعلموا منه ما كان خافياً عليهم من أحكام الملة، وصواب التدبير في مصالح الأمة.

فعلم طلحة والزبير: أن التعلق في خلافه بكراهة البيعة شبهة داحضة، لا يثبت لهما به حجة عند أحد من الفضلاء والعقلاء، وإنه لو ثبت ما ادعياه من إكراههما على البيعة لكان أسوء لحالهما عند الأمة، ولكان له «عليه السلام» في حكم الشريعة ذلك. إذ للإمام القهر على

طاعته والإكراه على الإجابة إلى ما يلزم الأمة من كف الفتنة، وشمول المصلحة.

فلما علم الرجلان ذلك، ووضح لهما ما ذكرناه في معانيه، ولم يكونا ممن يخيل عليهما فساد الدعوى لما ادعياه، وقصورهما عن غرضهما فيه، عدلا إلى التظاهر بطلب دم عثمان، وزعما أن الذي كان منهما قد تابا منه، وادعيا أن التوبة لا تصلح أن تتم لهما إلا ببذل الجهد في طلب قاتليه، والاقتصاص من ظالميه.

فاشتبه الأمر بما سارا إليه مما ذكرناه عنهما على المستضعفين، واستغويا به كثيراً من العامة البعداء عن فقه الدين»[1] انتهى.

وكلامه «رحمه الله» متين، ورصين، غير أننا لا نوافقه في قوله: إن طلحة والزبير ندما على بيعتهما له «عليه السلام».. فإنهما وإن كانا يسعيان للاستيلاء على الخلافة، وقد قتلا عثمان لأجل هذا، ولكنهما حين وجدا أن الناس لا يرضون بهما. وأنهم يهتفون باسم علي «عليه السلام»، ولا يلتفتون إلى غيره. رأيا أن من مصلحتهما المبادرة إلى بيعته قبل كل أحد، فلعلهما يجدان عنده ما يعوضهما عما فاتهما، بأن يوليهما العراقين، فإن صحت توقعاتهما، فسيكون لهما معه شأن آخر، بعد أن يتمكنا من المال والرجال..

---

(1) الجمل للشيخ المفيد ص151 و 152 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص78 و 79.

فلما لم يجدا عنده ما أحبا تذرعا بالطلب بدم عثمان، وتذرعا لتبرير مبادرتهما للبيعة بالإكراه عليها، فلما وجدا أن ذلك لا يقبل منهما، تذرعا بالكراهة القلبية، حسبما أوضحه الشيخ المفيد «قدس الله روحه» آنفاً.

الإكراه على البيعة:

من المعلوم: أن طلحة والزبير كانا أشد الناس إلحاحاً على علي «عليه السلام» بالبيعة له، وكانا أول من بايعه.. ثم ادعيا أنهما قد أكرها على البيعة..

وقد أظهرت النصوص والوقائع بطلان هذا الادعاء.. غير أننا نشير هنا:

أولاً: إلى أن الزبير قد أجبر على البيعة لأبي بكر، وكسر سيفه، وأخذ ملبباً، حتى بايعه مكرهاً، ووجئ عنق سلمان، وامتنع بنو هاشم من البيعة(1).. وأجبر علي «عليه السلام»، وكثير من الصحابة

(1) راجع: الإمامة والسياسة ج1 ص11 والمغني للقاضي عبد الجبار ج20 ق2 ص268 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص124 والعقد الفريد ج4 ص259 والكامل في التاريخ ج2 ص325 ومسائل الإمامة للناشئ الأكبر (ط بيروت سنة 1971م) ص10 وكتاب سليم بن قيس (تحقيق محمد باقر الأنصاري) ص158 والإحتجاج للطبرسي ج1 ص110 وبحار الأنوار ج28 ص276 والدرجات الرفيعة ص214 وغاية المرام ج5 ص319 و 336 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص488.

الأخيار، فلماذا لم يحكم الزبير ولا طلحة ببطلان خلافة أبي بكر؟! ولم يستحلا جمع الجيوش لحربه؟! ولم يبغيا قتله، كما فعلا مع الإمام علي أمير المؤمنين «عليه السلام»؟!

ثم كانت خلافة عمر وعثمان متفرعة على خلافة أبي بكر، فلها نفس حكمها.

ثانياً: إن الخبر عن حصول إكراه على البيعة لأمير المؤمنين قد اقتصر على المناوئين لعلي «عليه السلام»، الساعين لتقويض حكمه، ولم يشهد لهم بصحة دعواهم أحد سواهم، فجاءت دعواهم ودليلها على طريقة: «ثعالة شاهده ذنبه».

فإن كان ذلك يوجب فساد إمامة علي «عليه السلام»، فلماذا يحكمون بصحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، فقد تواترت الأخبار بإكراه من أكره على البيعة لهؤلاء الثلاثة؟! وهو تواتر يحتم القطع بفساد خلافتهم.. فإن الأنصار قد لجأوا إلى البيعة لسعد بن عبادة، الذي دعا عمر بن الخطاب إلى قتله في السقيفة، وهو يحاول دعوة الناس إلى بيعة أبي بكر، ويتهدد ويتوعد من خالف ذلك.

وامتنع أهل اليمامة من بيعة أبي يكر، وامتنعوا من حمل الزكاة إليه، حتى حاربهم وقتلهم، وحكم عليهم بالردة[1].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج2 ص246 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص502 والصوارم المهرقة ص86 والجمل للشيخ المفيد ص118 و (ط مكتبة

تقييم المفيد رحمه الله لموقف عائشة:

ثم إن الشيخ المفيد «رحمه الله» قد بين نظرته الصائبة تجاه موقف عائشة، وممارساتها الهادفة إلى قتل علي «عليه السلام»، وإسقاط حكمه، أو إلى إثارة الغبار في وجه حكومته «عليه السلام» على الأقل، فذكر «رحمه الله»:

أن عائشة سلكت مسلك طلحة والزبير في خلافها لأمير المؤمنين «عليه السلام»، فتظاهرت بالطلب بدم عثمان، والإقتصاص من قاتله. ومعلوم في شريعة المسلمين: أن ذلك ليس لها، ولا إليهما، لأنهما لم يكونا أولياء دم عثمان، ولا بينه وبينهما نسب يسوغهما التخاصم في دمه.

ثم قال:

«ولا إلى النساء أيضاً الدخول في شيء من ذلك على وجه من الوجوه. إذ ليس عليهن جهاد، ولا لهن أمر ولا نهي في البلاد والعباد.

مع ما خص به الله أزواج النبي في الحكم المضاد، ولما صنعته هذه المرأة، وتبينت فيه بالخلاف فيه للدين، وقص الله تعالى في محكم

الدواري) ص57 و 58 وراجع: التعجب للكراجكي ص110 والسنن الكبرى للنسائي ج2 ص280 والإستذكار لابن عبد البر ج2 ص152 وأحكام القرآن للجصاص ج1 ص572 وتفسير البغوي ج2 ص45 وتاريخ مدينة دمشق ج16 ص259 ووفيات الأعيان ج3 ص67 .

التنزيل حيث يقول جل اسمه : **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ)**(1).
وفرض عليهن سبحانه التحصن والتجلبب، ولا يتعرفن إلى أحد، فجاء بضد ذلك من التبرج، وهتك الحجاب، واطراح الجلباب، وإظهار الصورة، وإبداء الشخص، والتهتك بين العامة فيما لا عذر لها فيه.

مع ما ارتكبته من قتال ولي الله الذي فرض عليها إعظامه وإجلاله، وأوجب عليها طاعته، وحرم عليها معصيته.

وسفكت فيما صنعت دماء المؤمنين، وأثارت الفتنة التي شانت بها المسلمين.

وأنى يواطئ ذلك ما أمرها الرسول به في الحديث المشهور، فقد قيل: دخل ابن أم مكتوم ـ وهو أعمى ـ على النبي «صلى الله عليه وآله»، فقال لها قبل دخوله: ادخلي الخباء يا عائشة، فاستتري به من هذا الرجل.

فقالت: يا رسول الله، إنه أعمى ولن يراني.

فقال «صلى الله عليه وآله»: إن لم يراك [يرك ظ] فإنك ترينه(2).

---

(1) الآية 59 من سورة الأحزاب.
(2) الجمل للشيخ المفيد ص153 ـ 155 (ط مكتبة الدواري ـ قم) ص79 ـ 81.
وذكرت هذه الرواية لأم سلمة وميمونة في الطبقات الكبرى لابن سعد ج8

وقال سبحانه فيما أدب به أصحاب نبيه: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَداً إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللهِ عَظِيماً)**(1).

فبين الله عز اسمه: أن خطاب المؤمنين من أصحابه لأزواج نبيه يسوءه ويؤذيه، وإن الانبساط لهن يشق عليه ويؤلمه، وصانهن لصيانته وحراسته، فنهى أن يأنس بهن أحد، أو يسألهن متاعاً إلا من

ص178 وسنن أبي داود ج4 ص64 و (ط دار الفكر سنة 1410هـ) ج2 ص272 والجامع الصحيح للترمذي ج5 ص94 وكشاف القناع ج5 ص13 ونيل الأوطار ج6 ص247 و 248 ومسند أحمد ج6 ص296 وشرح مسلم للنووي ج10 ص97 وعمدة القاري ج20 ص216 ومسند ابن راهويه ج4 ص85 والسنن الكبرى للنسائي ج5 ص393 وصحيح ابن حبان ج12 ص387 ومعرفة السنن والآثار ج5 ص227 وراجع: الكافي ج5 ص534 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج20 ص232 و (ط دار الإسلامية) ج14 ص172 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص233 وبحار الأنوار ج22 ص244 وج101 ص37 وجامع أحاديث الشيعة ج20 ص298 و 299 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص591.

(1) الآية 53 من سورة الأحزاب.

وراء حجاب، ونهى عن التلبث في بيته بعد نيل الحاجة من طعامه وغير ذلك، لئلا يطول مقامهم فيه، فتأنس أزواجه بهم، أو يأنسون بكلامهن.

فكيف يكون هذا يوافق لما فعلته المرأة من مخالطتها للقوم، ومسافرتها معهم، وإطالة النجوى لهم. وكونها بمحل من لا يحتشم في خطاب، ولا كلام، ولا أمر ونهى. ويؤنس بها في كل حال؟!

وتصير بذلك كأمير العسكر، وقائد الجيش، الذي لا يتمكن من الاستخفاء عن أصحابه بحال.

وإن هذا لعجيب عند من فكر فيه، والحكم بالعصيان لله عز وجل، والاطراح لأمره والاستخفاف بنواهيه غير مشكل على كل ذي عقل.

إلى أن قال:

هذا.. مع قول الله عز وجل: **(يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)**(1).

ومعلوم عند كل ذي لب، عرف الشرع ودان بالإسلام: أن أزواج عثمان وبناته، وبنات عمه من بني أمية، الذين هم أمس رحماً من عائشة لو تكلفن ما تكلفته للقتال، لكُنَّ عاصيات خارجات عن شرف

(1) الآية 53 من سورة الأحزاب.

الإسلام، فما ظنك بالبعيدة نسباً، النائية عنه عقلاً ومذهباً، المقرفة على قتله، الساعية في دمه، الداعية إلى خلعه، المانعة عن نصرته [تصرفه].

وما الذي أحدثه بعد إنكارها عليه مما يوجب رجوعها عما كانت عليه معتقدة؟! فهل تراه أحدث عملاً صالحاً بعد قتله؟! أو أحياه الله لها فسألها نصرته؟! أم أوحى الله إليها من باطن أمره ما كان مستوراً عنها؟!

كلا.. لكن الأمر فيما قصدته من حرب أمير المؤمنين «عليه السلام»، وتظاهرت عليه به من عداوته، كان أظهر وأشهر من أن تخفيه بالعلل والأباطيل. وقد أجمع أهل النقل عنها على ما ذكرناه في باطن الأمر، وأوضحناه في وجوه الحجاج وبيناه»[1].

---

(1) الجمل للشيخ المفيد ص153 - 155 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص80 و 81.

الفصل الثاني:

عمال عثمان.. ونفقات الحرب..

استعدادات الناكثين:

1 - وروى عبد الله بن السائب قال: رأيت عبد الله بن أبي ربيعة على سرير في المسجد، يحرض الناس على الخروج في طلب دم عثمان، ويحمل من جاءه.

وكان يعلى بن منية التميمي حليف بني نوفل عاملاً لعثمان على الجند، فوافى الحج ذلك العام، فلما بلغه قول ابن أبي ربيعة خرج من داره وقال: أيها الناس من خرج بطلب دم عثمان فعَلَيَّ جهازه. وكان قد صحب ابن أبي ربيعة مال كثير، فأنفقه في جهاز الناس إلى البصرة[1].

2 - وروى الواقدي، قال: حدثني سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت يعلى بن منية يقول ـ وهو مشتمل بصنعانية ـ: هذه

(1) الجمل للمفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص123 و 124 والإستيعاب ج3 ص663 و (ط دار الجيل) ج4 ص1585 وقارن بسمط النجوم ج2 ص433 - 434 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص143 وأسد الغابة ج5 ص128 والوافي بالوفيات ج29 ص13.

عشرة آلاف دينار ـ وهي عين مالي ـ أقوي بها من طلب بدم عثمان، فجعل يعطي الناس. واشترى أربعمائة بعير، فأناخها بالبطحاء(1)، وحمل عليها الرجال(2).

3 ـ وفي نص آخر:

بلغ عايشة قتل عثمان وبيعة علي بـ «سرف»، فانصرفت إلى مكة تنتظر الأمر، فتوجه طلحة والزبير، وعبد الله بن عامر بن كريز، فعزموا على قتال علي. واختاروا عبد الله بن عمر للإمامة، فقال: أتلقونني بين مخالب علي وأنيابه.

ثم أدركهم يعلى بن منبه [قادماً] من اليمن، وأقرضهم ستين ألف دينار، والتمست عايشة من أم سلمة الخروج فأبت، وسألت حفصة فأجابت.

ثم خرجت عايشة في أول نفر.

فكتب الوليد بن عتبة (الصحيح: عقبة):

بني هاشم ردوا سلاح ابن أختكم ولا تـهـبـوه لا تحل

---

(1) البطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى. وبطحاء مكة وأبطحها معروفة. وقريش البطاح: الذين ينزلون أباطح مكة وبطحاءها. وقريش الظواهر: الذين ينزلون ما حول مكة. راجع: لسان العرب ج2 ص412 ـ 413.

(2) الجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص124 وقارن بتاريخ الأمم والملوك ج4 ص450 والفتوح لابن أعثم ج1 ص454 ونهاية الإرب ج20 ص28.

مـواهبـه(1)

زاد في بعض المصادر قوله:

فـإن لم تـردوه عـليــه فــإنـــه سـواء عـلـيـنـا قـاتلـوه وسـالبـه

بـنـي هـاشـم إنـه وما كان بيننا وسيف بن أروى عندكم وحرائبـه

غـدرتـم بعثمان بن عفـان ظلـه كـمـا غـدرت يومـاً بكسرى مرازبـه

فأقسمت لا أنسى ابن أمي وقتله وهـل ينسين الماء من هـو شاربـه(2)

4 - فانصرفت [عائشة] إلى مكة، فقصدت الحجر، فاجتمع الناس

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص117 و 118 ومناقب آل أبي طالب (ط النجف) ج2 ص335.

(2) الفتوح لابن أعثم ج2 ص276 وقال في هامشه: انظر هذه الأبيات الأغاني ج5 ص120 ومروج الذهب ج1 ص443 والحماسة البصرية (ط دائرتنا) ج1 ص197 والإستيعاب ج2 ص605 وفي هذه المراجع اختلاف قليل في الألفاظ.

وراجع: المحلى لابن حزم ج10 ص513 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص370 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج4 ص1557 والوافي بالوفيات ج27 ص278.

إليها، فقالت:

أيها الناس إن الغوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه وعبيد أهل المدينة اجتمعوا على هذا الرجل المقتول ظلماً بالأمس، ونقموا عليه استعمال من حدث سنه ـ وقد استعمل أمثالهم من قبله ـ ومواضع من الحمى حماها لهم، فتابعهم ونزع لهم عنها، فلما لم يجدوا حجة ولا عذراً بادروا بالعدوان، فسفكوا الدم الحرام، واستحلوا البلد الحرام والشهر الحرام، وأخذوا المال الحرام..

والله لإصبع من عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم!!

ووالله لو أن الذي اعتدوا به عليه كان ذنباً لخلص منه كما يخلص الذهب من خبثه والثوب من درنه إذا ماصوه كما يماص الثوب بالماء.

فقال عبد الله بن عامر الحضرمي، وكان عامل عثمان على مكة: ها أنا أول طالب بدمه ـ فكان أول مجيب ـ وتبعه بنو أمية، وكانوا هربوا من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة، فرفعوا رؤوسهم وكان أول ما تكلموا بالحجاز، وتبعهم سعيد بن العاص، والوليد بن عتبة، [و] سائر بني أمية.

وقدم عليهم عبد الله بن عامر من البصرة بمال كثير، ويعلى بن منية من اليمن ومعه ست مائة بعير، وستة آلاف دينار، فأناخ بالأبطح.

وقدم طلحة والزبير من المدينة، ولقيا عائشة، فقالت: ما وراؤكما؟!

قالا: إنا تحملنا هراباً من المدينة من غوغاء وأعراب، وفارقنا قوماً حيارى لا يعرفون حقاً ولا ينكرون باطلاً، ولا يمنعون أنفسهم.

فقالت: انهضوا إلى هذه الغوغاء.

فقالوا: نأتي الشام؟!

فقال ابن عامر: كفاكم الشام معاوية، فأتوا البصرة. فاستقام الرأي على البصرة(1).

5 - ولما اتصل بأمير المؤمنين «عليه السلام» خبر ابن أبي ربيعة، وابن منية، وما بذلاه من المال في شقاقه والفساد عليه، قال: والله إن ظفرت بابن منية وابن أبي ربيعة لأجعلن أموالهما في مال الله عز وجل.

ثم قال: بلغني أن ابن منية بذل عشرة آلاف دينار في حربي! من أين له عشرة آلاف دينار؟! سرقها من اليمن ثم جاء بها! لئن وجدته لآخذنّه بما أقر به. فلما كان يوم الجمل وانكشف الناس هرب يعلي بن

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص144 و 145 وراجع: الفتنة ووقعة الجمل ص111 و 112 و 113 والكامل في التاريخ ج3 ص207 و 208 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص469 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص154 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص457 وأعيان الشيعة ج1 ص448 والنص والإجتهاد ص428 والثقات لابن حبان ج2 ص277 وراجع: مروج الذهب ج2 ص357.

منية[1].

ولما رأت عائشة اجتماع من اجتمع إليها بمكة على مخالفة أمير المؤمنين «عليه السلام»، والمباينة له، والطاعة لها في حربه تأهبت للخروج.

وكانت في كل يوم تقيم مناديها ينادي بالتأهب للمسير، وكان المنادي ينادي ويقول: من كان يريد المسير فليَسِر، فإن أم المؤمنين سائرة إلى البصرة تطلب بدم عثمان بن عفان المظلوم[2].

6 ـ وكانت أزواج النبي «صلى الله عليه وآله» ـ باستثناء أم سلمة ـ معها على قصد المدينة، فلما تغير رأيها إلى البصرة تركن ذلك وأجابتهم حفصة إلى المسير معهم، فمنعها أخوها عبد الله. وجهزهم يعلى بن منية بستمائة بعير وستمائة ألف درهم [وعند ابن حبان: بأربعمائة من الإبل، فدعاهم إلى الحملان، فقال له الزبير: دعنا من إبلك هذه، ولكن أقرضنا من هذا المال.

فأعطاه ستين ألف دينار، وأعطى طلحة أربعين ألف دينار،

---

(1) الجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص124 وقارن بعضه بكشف الغمة ص182 وسمط النجوم ج2 ص433 ـ 434 ومعادن الحكمة ج1 ص161.

(2) الجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص124 وقارن بشرح الأخبار ج1 ص401 وتثبيت دلائل النبوة ج1 ص296 ونهاية الإرب ج20 ص29 ونور الأبصار ص183.

فتجهزوا وأعطوا من خف معهم][1]. وجهزهم ابن عامر بمال كثير ونادى مناديها. إن أم المؤمنين وطلحة والزبير شاخصون إلى البصرة، فمن أراد إعزاز الإسلام وقتال المستحلين، والطلب بثار عثمان، وليس له مركب، فليأت، فحملوا على ستمائة بعير وساروا في ألف. وقيل: في تسعمائة من أهل المدينة ومكة، ولحقهم الناس، فكانوا في ثلاثة آلاف رجل.

فلما بلغوا ذات عرق بكوا على الإسلام، فلم ير يوم كان أكثر باكياً من ذلك اليوم [فكان] يسمى يوم النحيب، فمضوا ومعهم أبان والوليد ابنا عثمان[2].

ونقول:

إنفاق الأموال:

إن ابن أبي ربيعة، وابن منية، وابن عامر، وغيرهم ممن أنفق الأموال في حرب الجمل، إنما أرادوا إعانة من نكث بيعة أمير

---

(1) الثقات لابن حبان ج2 ص279 وما تقدم منقول عن بحار الأنوار ج32 ص145.

(2) بحار الأنوار ج32 ص145 وراجع: الثقات لابن حبان ج2 ص280 والكامل في التاريخ ج3 ص208 و 209 وإمتاع الأسماع ج13 ص231 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص478 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص460 و الفتنة ووقعة الجمل ص117 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص379.

المؤمنين «عليه السلام»، وحارب إمامه، واتهمه بالأباطيل والأضاليل، بل اتهمه بجريمة كان هو الذي ارتكبها.

ثم هو يريد بنفقاته هذه إثارة الفتنة بين المسلمين، وتفريق كلمتهم، والإخلال بأمنهم، وإسقاط نظامهم. ويريد بها الصد عن سبيل الله سبحانه، وإضعاف الدين وأهله.. ولكن النتائج جاءت على خلاف هواهم فقد غلبوا وافتضحوا، وخابوا وخسروا.

فهؤلاء أحد مصاديق: **(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ)**(1).

من أين لك هذا؟!:

وهناك قاعدة مسلمة عند أهل الاسلام مفادها: أن اليد أمارة على الملكية. وهناك قاعدة أخرى مفادها: لزوم حمل فعل المسلم على الصحة. ولكن إذا ظهرت أمارات الخيانة في الأموال، وقويت الشبهة، ولا سيما على الولاة والحكام، حيث يدخل أحدهم في هذا الأمر، ولا يملك شيئاً، ثم يظهر فجأة: أنه يملك مئات الألوف والملايين، مع علمنا: بأنه لا يمارس عملاً غير عادي، فإن لإمام المسلمين أن يتحرى عن مصدر تلك الأموال التي ظهرت، لأن غض النظر عنها يعد تفريطاً بمصالح المسلمين، وتعريضاً لأموالهم للسطو عليها من قبل أناس ليسوا بمعصومين. فكيف إذا كانوا من الفاجرين

---

(1) الآية 36 من سورة الأنفال.

أو الفاسقين؟!

وهذا هو المورد الذي لا بد فيه من العمل بقانون: «من أين لك هذا»؟!

أما إذا كان من في يده المال، ممن يعمل ويكافح في سبيل تحصيله، وكانت ظواهر حاله تشير إلى أنه قادر على تحصيل هذا المقدار من الأموال، من حيث الزمان، ومن حيث امتلاك الوسائل التي تجتذب مقادير مقبولة ومعقولة.. فلا يصح لأحد مساءلته عن أمواله.

ولأجل ذلك نرى: أن علياً «عليه السلام» تساءل عن مصدر العشرة آلاف دينار التي بذلها ابن منية في حرب علي «عليه السلام»، فقال: «من أين له عشرة آلاف دينار؟! سرقها من اليمن، ثم جاء بها، لئن وجدته لآخذنّه بما أقرّ به».

فإنه «عليه السلام» اعتبر نفس ظهور هذا المقدار من المال عند ابن منية بمثابة إقرار بالسرقة، ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا كان من المقطوع به أن ابن منية لم يكن يحتمل في حقه أن يملك هذه الأموال فعلاً، ولم يكن يملك وسائل تحصيلها، بحسب إمكاناته، وطبيعة عمله، والوقت الذي مر عليه فيه..

بل قد يجد البعض في هذا النص مبرراً للقول بأن على الحاكم العادل أن يعرف مسبقاً وباستمرار مقادير ثروات عماله، ومصادر ووسائل تحصيلها، لكي يتمكن من الحكم لهم أو عليهم، إذا ظهرت لهم

أموال بعد ذلك، قلّت أو كثرت..

كما أن التعبير بكلمة «سرقها» تشير إلى أن هذه الأموال قد ظهرت فجأة، بعد أن لم تكن ولم يكن الناس يعرفون بوجودها. وأن ذلك يبرر القول: بأنه أعمل الحيلة، وأخذها في الخفاء.

بل قد يدعى: أن هذا التعبير يشير: إلى أن الناس كانوا يعرفون بوجودها في بيوت الأموال، ثم اختفت، ثم ظهرت لهم في يد ذلك الرجل.. تماماً كما تظهر المسروقات بعد اختفاءها وفقدانها من قبل المتكفل بحفظها.

نساء النبي صلى الله عليه وآله يودعن عائشة:

أما ما تقدم: من أن نساء النبي «صلى الله عليه وآله» قد ودعن عائشة حين مسيرها من البصرة يحتم علينا استثناء أم سلمة منهن، فإنها «رحمها الله» رفضت طلب عائشة منها رفضاً قاطعاً، وكانت منابذة لها في هذا الأمر، وقد صرح المؤرخون بذلك، وقد قال ابن حبان: «وشيعهم نساء النبي «صلى الله عليه وآله»، وكان كلهن بمكة حاجات إلا أم سلمة، فإنها سارت إلى المدينة»(1).

أتلقونني بين مخالب علي؟!:

تقدم: أن طلحة والزبير اختارا ابن عمر للصلاة، فقال لهما:

(1) الثقات لابن حبان ج2 ص280.

أتلقونني بين مخالب علي وأنيابه؟!

وقد أوضح ذلك ابن حبان، فقال: أجمع طلحة والزبير على المسير بعائشة، فقال طلحة: ما لنا أمر أبلغ في استمالة الناس إلينا من شخوص ابن عمر معنا.

وكان من أمره في عثمان وخلافه له على ما يعلمه من نعلمه، وكان مقيماً بمكة.

فأتاه طلحة، فقال: يا أبا عبد الرحمن، إن عائشة قصدت الإصلاح بين الناس، فاشخص معنا، فإن لنا بك أسوة.

فقال ابن عمر: أتخدعونني لتخرجوني كما تخرج الأرنب من جحرها؟! إن الناس إنما يخدعون بالوصيف والوصيفة، والدنانير والدراهم، ولست من أولئك. قد تركت هذا الأمر عياناً، وأنا أدعى إليه في عافية، فاطلبوا لأمركم غيري.

فقال طلحة: يغنى الله عنك[1].

ونقول:

1 - إن ما أراده طلحة والزبير هو أن يتخذوا من صلاة ابن عمر بهم ذريعة إلى مقاصدهم، ولو بالإيحاء للناس: بأن علياً «عليه السلام» قد خالف نهج عمر، وسيرته، بدليل موافقة ابن عمر لهم في

(1) الثقات لابن حبان ج2 ص278 و 279 وراجع: الفتوح لابن أعثم ج2 ص278 و 279 وقد مزجنا بين النصين.

موقفهم السلبي منه «عليه السلام»، وكونه معهم.

2 - إن ابن عمر رفض ذلك، لا خوفاً من الله تعالى، من حيث أن ذلك يعد مساعدة لهم على نكث بيعتهم، والنكث، والمساعدة عليه من الكبائر المهلكة.

ولا حباً منه بإخماد نار فتنتهم، وحفظ نظام الأمة، وسلامتها من المآسي والحروب.

ولا تديناً وموافقة لأحكام الشريعة.

وإنما رغبة في حفظ نفسه كشخص، من أن تناله مخالب علي «عليه السلام» وأنيابه، وكأنه يرى في علي «عليه السلام» ـ والعياذ بالله ـ وحشاً فاتكاً، ونسراً كاسراً، يحطم الناس بأنيابه، ويمزق أجسادهم بمخالبه، دون سؤال وجواب. كأنه لا يعرف شيئاً عن عدل علي «عليه السلام»، وعن إنصافه المظلوم، وعن رقته وتواضعه، وزهده في الدنيا، وعن خشيته وتقواه، والتزامه بأحكام الشرع والدين.

3 - على أن من الواضح: أن على ابن عمر أن يسألهم عن هذا التحرك الذي بدأوه، فإن كانوا محقين فيه، فيجب عليه نصرة حقهم، وإن كانوا مبطلين، كان عليه ردعهم، ومنعهم، ومنابذتهم، وإن بقي في شبهة وشك، فعليه أن يستوضح الأمر من العالمين به.

4 - إن طلحة والزبير قد عبرا عن تفكير وصولي، يعتمد قاعدة: أن الغاية تبرر الوسيلة.. ولو كانت هذه الوسيلة هي خداع أقرب المقربين إليهم. فلا تجد للمبادئ العليا، ولا لأحكام الشرع أي أثر أو

دور يذكر في تحركهم وفي سلوكهم. ولا يمكن توقع شيء من ذلك ممن ينكث بيعته، ويخرج على إمامه، ويقتل الأسرى، ويغدر بمن يعطيه الأمان، ويقتل عشرات الألوف من المسلمين بلا جهة ولا سبب سوى حب الدنيا، والسعي وراء الرئاسة..

5 - إن هذا النص يدل على أنه حتى ابن عمر كان قد شارك في التأليب على عثمان.

6 - إنهما أطمعا ابن عمر في أمر كانا قد نكثا ببيعتهما وأعلنا الحرب على علي «عليه السلام» من أجل الحصول عليه.. فكيف يصدقهما ابن عمر فيما يعرضانه عليه، أو يعدانه به؟!

7 - إنهما يعترفان لابن عمر بأنه أحق منهما بالخلافة.

8 - إنهما يهربان من تاريخهما، كما دل عليه كلام الزبير، حيث طلبا من ابن عمر، أن لا ينظر في أول أمرهما، بل ينظر إلى آخره. . مع أن من ينقلب ويتنكر لأول أمره، قد يستعيض عنه بنقيضه المتوافق مع أوله، أو يستبدله بأمر آخر.

9 - إنهما يعترفان بأن عائشة كانت خائفة.. ولم يكن خوفها إلا من الفشل في مواجهة علي.. وفيما عدا ذلك، فإنها كانت مقدمة على مخالفة أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بكل قوة وحزم، ولم تكن مهتمة لتحذيراته «صلى الله عليه وآله»، ولما لأخبرها به من نبح كلاب الحوأب، وغير ذلك.

الوليد وأموال عثمان:

ولم تذكر لنا الرواية المتقدمة من هو الشخص الذي كتب الوليد بن عتبة (عقبة) شعره إليه، ولو كان المكتوب إليه هو علي «عليه السلام»، لسمعنا أو قرأنا جوابه القاطع والصادع بالحق، الذي يعلن أن مال الله لا يملكه أحد، ولا يرد إلى من استولى عليه بغير حق.

ولكان قال له: ليس لأحد أن يتفقه علينا، ويعلمنا السنة. بل السنة منا تؤخذ، والراد علينا راد على الله، وأمر أموال الله يعود إلينا، ويحل لنا أن نهب منها ما نشاء إلى من نشاء من المستحقين له، ولا حرج علينا في ذلك..

وهذا السلاح الذي تدعيه ليس ملكاً لعثمان، لكي تحرم هبته أو التصرف فيه.

ولكننا وجدنا الفضل بن العباس بن أبي لهب يجيب الوليد بن عقبة على أبياته تلك، فيقول:

سلوا أهل مصر عن سلاح ابن أختكم فهم سلبوه سيفه وحرائبه

وشبهته كسرى وما كان مثله شبيها بكسرى هديه وضرائبه

وكان ولي الأمر بعد محمد علي وفى كل المواطن صاحبه

وصي رسول الله حقاً وصهره وأول من صلى ومن لان

جانبه

وحارب حتى أظهر الله دينه وأنت مع الكفار فيمن يحاربه

وقد أنزل الرحمن أنك فاسق وما لك في الإسلام سهم تطالبه

فدع عنك قول الشعر إنك فاسق وإنك في كل المواطن كاذبه

وهاك لسمع شعر غير مفاخر ولا كاذب ميلا وإنك جانبه

واثن على آل النبي محمد وقل فيهم قولا يسير.. (...)

فحبهم فرض على كل مسلم ترجى ثواب الله من هو طالبه

كرام قريش من حمدن كآبائهم الفرع منهم والذرى وذوائبه

لهم مآثر في المكارم كلها ومجد رفيع ما يرام مراتبه

هم القادة المهدون والمهتدى بهم دعاة إلى الخير الكثير رغائبه

هم الأمة الوسطى التي تقتدى بهم وهم أهل هذا الدين قد خط كاتبه

هدوا بنبي الله رحمة ربهم وقد حال عن باب الرشاد مجانبه

فمنهم علي الخير صاحب خيبر وصاحب بدر يوم سارت كتائبه

وصي نبي المصطفى وابن عمه فمن ذا يدانيه ومن ذا يقاربه

وحمزة منهم ليث حرب مجرب عليه بفعل الخير قامت نوادبه

وجعفر منهم ذو الجناحين لم يكن هبوباً إذا ولى من الموت هاربه

وفي حسن أعلام خير منيرة وجود إذا ما جاء للجود راغبه

ومنهم حسين أمه بنت أحمد وخير قريش حين ينسب ناسبه

ومنهم بنو العباس والفضل منهم وعم النبي المصطفى ومصاحبه

ومنهم أبو سفيان ذو الفضل والنهى بحب حسين يوم ولت مناقبه

وقد ولت الأعداء عنه أذلة وقد عرضت للمسلمين مشاربه

يصدون عن ذات الشمال وجوههم كظلمة ليل ما تحسُّ كواكبه

فلا تذكرنّ عثمان واذكر فعاله فإن إله الناس لا شك

حاسبه(1)

ونلاحظ هنا ما يلي:

1 ـ أن هذه الأبيات تضمنت الطعن في نسب عقبة، وأنه علج من أهل صفورية، فراجع ما قلناه في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» حين ذكرنا ما جرى بين النبي «صلى الله عليه وآله» وبين عقبة بن أبي معيط، حيث قال «صلى الله عليه وآله» له: إنما أنت علج من أهل صفورية.

2 ـ بالنسبة لمقولة: كرام قريش الخ.. لعل الصحيح:

كرام قريش من حمدنا كأنهم هم الفرع منهم والذرى وذوائبه

مآثرهم فوق المآثر كلها ومجد رفيع ما ترام مراتبه

هم القادة الهادون والمهتدى بهم لهم دعوة تهدي إلى الحق راغبه

3 ـ إنه «عليه السلام» يصف علياً بوصي النبي «صلى الله عليه وآله». وما أكثر ورود هذا التوصيف على ألسنة الصحابة وغيرهم في ذلك الزمان.

---

(1) الفتوح لابن أعثم (هامش) ج2 ص277 و 278.

أقوال عائشة في حجر إسماعيل:

ولا نحتاج إلى بيان مدى مجانبة أقوال عائشة عند حجر إسماعيل لحقيقة ما جرى لعثمان. فإن أمرها أوضح من الشمس، وأبين من الأمس.

ولم تراع أي نوع من أنواع الدقة في أقوالها تلك، رغم أنها قالتها في أقدس مكان، وأجل وأعظم مقام، ألا وهو حجر إسماعيل، عند الكعبة بيت الله الأقدس، ونكتفي بالإشارة إلى ما يلي:

1 ـ أنها وصفت الذين انتقدوا عثمان، وطالبوه بإصلاح الأمور، هم الغوغاء، وعبيد أهل المدينة، مع أنهم هم أكثر الصحابة، وأكثر أهل المدينة، وفيهم الأعيان، والرؤساء، وعلية القوم، ولم نسمع أحداً يقول: إن فيهم أحداً من عبيد أهل المدينة، أو من الغوغاء سوى عائشة.

مع أن على رأس المحرضين على عثمان هو عاشة نفسها، كما أن على رأس المحاصرين والمهاجمين له: طلحة بن عبيد الله..

2 ـ إذا كان عثمان قد قتل ظلماً، فإنها هي التي أمرت الناس بقتله، وقولها: «اقتلوا نعثلاً فقد كفر» أشهر من نار على علم.

3 ـ إن المؤخذات على عثمان كانت تعد بالعشرات، فلماذا اقتصرت على أمرين اثنين، وتركت المآخذ الكبيرة والخطيرة، وإن كانت المؤاخذات هي هذه فلماذا كفرته عائشة، وأمرت الناس بقتله.

4 ـ ما المراد بأخذهم المال الحرام، فإن كانت تقصد ما

استرجعوه من أموال بيت المال، فإن هذا ليس من المؤخذات عليهم، بل هو من أفعالهم الحميدة، والرشيدة، وإن كانت تقصد غير ذلك، فلا بد من البيان.

5 ـ من اين علمت: أن صبعاً من عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم، فهل هو عندها أفضل من طلحة والزبير؟! أو أفضل من عمار؟! مع أن هؤلاء قد حرضوا على عثمان، وطلحة هو الذي قاد الحصار له، والهجوم عليه.

6 ـ من أين علمت عائشة: أنهم ماصوه كما يماص الثوب، فإن عثمان لم يقبل منهم أي عرض قدموه له، ولم يتنازل عن شيء..

الفصل الثالث:

في طريق الحوأب..

حديث استمالة ابن عمر عند ابن قتيبة:

قالوا:

لما استقام أمر أصحاب الجمل، واجتمعت كلمتهم على المسير قال طلحة للزبير: «إنه ليس شيء أنفع ولا أبلغ في استمالة أهواء الناس من أن تشخص عبد الله بن عمر».

فأتياه فقالا: «يا أبا عبد الرحمن، إن أمنا عائشة خفت لهذا الأمر رجاء الإصلاح بين الناس، فاشخص معنا، فإن لك بها أسوة، فإن بايعنا الناس فأنت أحق بها».

فقال ابن عمر: «أيها الشيخان، أتريدان أن تخرجاني ثم تلقياني بين مخالب ابن أبي طالب؟! إن الناس إنما يخدعون بالدينار والدرهم، وإني قد تركت هذا الأمر عياناً في عافية أنالها». فانصرفا عنه الخ...

«**والظاهر:** أن وجود ابن عمر في هذه الفتنة من أكبر ما اشتهى أربابها والنافخون فيها، فقد كان بعد هذا الرفض من ابن عمر أن غدا مروان على طلحة والزبير، فقال لهما: «عاودا ابن عمر فلعله ينيب».

فعاودا فتكلم طلحة، فقال: «يا أبا عبد الرحمن، إنه والله لرب

حق ضيعناه وتركناه، فلما حضر العذر قضينا بالحق، وأخذنا بالحظ!

إن علياً يرى إنفاذ بيعته، وإن معاوية لا يرى أن يبايع، وإنا نرى أن نردها شورى، فإن سرت معنا ومع أم المؤمنين صلحت الأمور وإلا فهي الهلكة».

فكان من احتجاج عبد الله بن عمر على طلحة والزبير قوله لهما: «واعلما أن بيت عائشة خير لها من هودجها. وأنتما: المدينة خير لكما من البصرة، والذل خير لكما من السيف، ولن يقاتل علياً إلا من هو خير منه. وأما الشورى فقد والله كانت فقدم وأخرتما، ولن يردها إلا أولئك الذين حكموا فيها، فاكفياني أنفسكما» فانصرفا.

لكن مروان يلح ويشير على طلحة والزبير: أن يستعينا عليه بأخته حفصة، فقالت: «لو أطاعني أطاع عائشة، دعاه..» فتركاه وتوجها إلى البصرة.

قال سعيد الأفغاني:

لقد كان ابن عمر ـ سواء أصحت الروايات أم لم تصح ـ من الرجاحة وبعد الغور ونفاذ البصيرة أكثر مما قدر طلحة والزبير. ولم يكن يعرف ميزته هذه أحد مثل أبيه عمر. فقد كان يقدر ولده حق قدره، ولأمر ما جعله أحد الستة أصحاب الشورى على حداثته وجلالتهم(1).

---

(1) عائشة والسياسة هامش ص100 و 101 وراجع: الإمامة والسياسة (ط

ونقول:

لا حاجة إلى التذكير:

1 - إن عمر بن الخطاب لم ير ولده أهلاً للخلافة، واحتج لصحة نظرته هذه: بأنه لم يحسن طلاق امرأته، فهل يصلح للخلافة، وقد تقدم ذلك. فراجع(1).

2 - إن جعل ابن عمر في الشورى كان لأهداف أخرى، وليست هي رجاحة عقله وبعد نظره، وقد تقدم ذلك في موضعه من هذا الكتاب.

3 - إن السعي للاستفادة من ابن عمر للدعاية والإعلام، وجلب المؤيدين يعبر عن فكر وصولي، لا يقيم وزناً للقيم والمعايير الدينية والأخلاقية.

4 - إن هؤلاء لا يهتمون لقناعات الناس، بل لعلهم كانوا يكرهون لهم أن يفكروا، وأن يبحثوا عن الحق والحقيقة، بل يريدون لهم أن ينساقوا وراء انفعالاتهم، وأهوائهم، وحبهم الأعمى..

سنة 1413هـ) ص79 و 80 و 81 وراجع: الفتوح لابن أعثم ج2 ص278.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص227 و 228 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص292 و 293 وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص248 وتاريخ الخلفاء ص145 وبحار الأنوار ج28 ص383 والغدير ج5 ص360 والشافي في الإمامة ج3 ص197.

5 ـ أين هذا الفكر الوصولي الذي يريد أن يجعل الأشخاص معياراً للحق، والفكر الذي يقول: لا يعرف الحق بالرجال، إعرف الحق تعرف أهله(1)؟!

6 ـ إنهما حتى حين تكلما مع ابن عمر قد استدلا عليه بخروج عائشة معهما. ولم يقدما مبرراً دينياً أو عقلياً لنكثهما بيعتهما، ولا بررا مطالبتهما بدم عثمان، دون أبناء عثمان، ودون بني أمية الذين هم قوم عثمان.

7 ـ إنهما استدلا على ابن عمر بأمر يعرف ابن عمر: أنه مخالف للقرآن وللدين.

8 ـ أما الحديث عن أن عائشة خفت معهم رجاء الإصلاح. فلا معنى

(1) راجع: خاتمة المستدرك ج2 ص219 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) = = ج2 ص291 وج3 ص244 والأمالي للشيخ المفيد ص4 و 5 والأمالي للشيخ الطوسي ص625 و 626 والمحتضر ص62 و 63 ومدينة المعاجز ج3 ص116 و 117 وبحار الأنوار ج6 ص178 و 179 وج27 ص159 و 160 وج65 ص120 و 121 ونهج السعادة ج2 ص667 ـ 669 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص414 ـ 416 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج8 ص161 و 162 وراجع: روضة الواعظين ص31 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج27 ص135 و (ط دار الإسلامية) ج18 ص98 والطرائف لابن طاوس ص136 وفيض القدير ج1 ص28 و 272 والجامع لأحكام القرآن ج1 ص340.

له:

أولاً: لأن الخلاف لم يكن موجوداً، وإنما حصل الخلاف بخروج عائشة.

ثانياً: إنهما استدلا بأمر نهاها الله تعالى عن الدخول فيه، وعن الخروج له.

9 - والأهم من ذلك: أن طلحة والزبير لم يقدما أنفسهما كأسوة لابن عمر، ربما لأنهما يعلمان أن ابن عمر لا يهتم لما يعملانه، لأنه يشك في مقاصدهما.

وإنما قدما عائشة لتكون أسوة له، فقالا: «فاشخص معنا، فإن لك بها أسوة» مع أن الأسوة الحقيقية هو رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا عائشة، فقد قال الله تعالى: **(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)**(1).

وقد أعطى رسول الله «صلى الله عليه وآله» توجيهاته لعائشة بتحذيره إياها من خروجها هذا، كما أن القرآن هو خير دليل على الحق وقد أمرها بالقرار في بيتها..

10 - وأهم من ذلك كله. الوعد الذي قطعاه على نفسهما لابن عمر بأن تكون البيعة له إذا بايعهم الناس. مع أنهما في حوارهما مع سعيد بن العاص رفضا أن يكون الأمر لغيرهما، حتى لو كانوا من

---

(1) الآية 21 من سورة الأحزاب.

ولد عثمان. فكان هذا هو السبب في رجوع سعيد بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن معهما من ثقيف وغيرها..

11 ـ ثم إن طلحة والزبير حين عاودا محاولة خداع ابن عمر اضطرا لتبرير التناقض في مواقفهما بأنهما وإن كانا قد ضيعا حق عثمان، لكنهما عادا إلى التزام الحق، والقيام بالواجب فيما يقدمان عليه من الطلب بدمه..

مع أن الحقيقة هي: أنهما إذا كان موقفهما من عثمان خطأً، فإن تحركهما هذا ليس صواباً، بل هو خطأ أفدح، وأوضح، وأعظم خطراً، وأكبر ضرراً، لأنه تضمن نكث البيعة، والعبث بنظام المسلمين، وسفك دماء، وارتكاب جرائم وعظائم، ومآثم، وتزوير للحقائق باتهامهم علياً «عليه السلام» بما هو بريء منه. والأهم منذ ذلك كله خروجهما على إمام زمانهما، وهناك خطأ آخر، وهو أنهما ليسا أولياء دم المقتول ليتوليا المطالبة بدمه.

كما أن المطالبة بدم قتيل لا تكون بمحاربة الخليفة الذي له بيعة في أعناقهما وفي أعناق الناس. بل تكون برفع الأمر إليه، وطلب حكمه فيه.

12 ـ إنهما حتى لو صحت نواياهما، واستفادا من الوسائل الصحيحة، ولم يقعا في أي خطأ شرعي في مطالبتهما تلك، فإن ذلك لا يعفيهما من تبعات الخطأ الذي اعترفا بأنهما وقعا فيه تجاه عثمان، بل لا بد من أن ينالا عقابهما عليه، وتوبتهما منه إنما تنفعهما في

الآخرة.

13 ـ ما معنى قولهما: إن علياً «عليه السلام» يرى إنفاذ بيعته. فإن إنفاذ البيعة ليس رأياً لعلي «عليه السلام»، بل هو حكم شرعي إلهي، لا مناص لأحد من القبول به، ومن الانقياد له، وعلي «عليه السلام» إنما يلزمهما بالعمل بأحكام الله تعالى. ولا يلزمهما برأيه..

أما معاوية، فإن رفضه للبيعة لا يعني قبول ذلك منه، بل هو يوجب عليهما، وعلى المسلمين إجباره عليها، إن رأى الخليفة الشرعي ذلك.

وأما إرجاع الأمر شورى، فهو أنكى وأتعس، فـ:

أولاً: من الذي أعطى طلحة والزبير وعائشة الحق في تقرير مصير الأمة، واختيار الخليفة لها نصباً وعزلاً؟! وهل تشاوروا مع أهل الحل والعقد من سائر الصحابة؟! أم أن لهما الولاية على الناس في ذلك؟! ولعل هذا هو ما قصد إليه ابن عمر حين قال لهما عن الشورى التي جاءت بعلي «عليه السلام»: ولن يردها إلا أولئك الذين حكموا فيها.

ثانياً: هل هناك شورى أصح وأوضح، وأبين وأصرح من تلك التي جاءت بعلي «عليه السلام»، حيث بقي الصحابة وسائر الناس بعد قتل عثمان خمسة، بل ثمانية أيام يبذلون المحاولات لإقناع علي «عليه السلام» بقبول البيعة؟! ولم يرض بها إلا بشروط اشترطها هو عليهم، ورضوا هم بها، وكان طلحة والزبير أول من بايعه..

وقد صرح بذلك ابن عمر بقوله لهما: «وأما الشورى فقد والله كانت، فقدم وأخرتما».

ثالثاً: ما المبرر لنقض بيعة علي «عليه السلام» بعد عقدها صحيحة جامعة للشرائط، فإنه لم يَجُرْ في حكم، ولا استأثر لنفسه بشيء من حطام الدنيا، ولم يحصل له، ولا صدر منه ما يوجب بطلان إمامته..

رابعاً: إن هذا يدل على أن مقصودهم ليس الطلب بدم عثمان، بل المقصود أبعد من ذلك، وهو العبث بالخلافة.

14 - ما معنى قولهما لابن عمر: إن سرت معنا صلحت الأمور، وإلا فهي الهلكة.. فـ:

أولاً: إن مسير ابن عمر معهم لا يقدم ولا يؤخر، بل غاية ما هناك: أن يزيد في عدد الملتحقين بهم، وهذا سيؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا، والكثير من المآسي والبلايا للناس.. إذ لم يكن حضور ابن عمر ليدفع علياً إلى الاستسلام لمطالب عائشة وطلحة والزبير.

15 - إن استدلالات ابن عمر كانت صريحة وقاطعة، حيث ألمح إلى أن على عائشة أن تقر في بيتها، لا أن تسير في هودجها في البلدان، لأن الله أمرها بذلك. وخروجها هذا يدينها. وعلى طلحة والزبير أن يلزما بيوتهما في المدينة، لأن خروجهما في البلاد لجمع العساكر يدينهما، وليس في مصلحتهما.

16 - وأخيراً.. أشار ابن عمر إلى أن على طلحة والزبير أن لا

يتجاوزا حدهما.. وأن يعرفا أنهما ليس لهما مقام ولا فضل علي «عليه السلام»، وأن الناس لا يرضون بمقارنتهما به «عليه السلام»، إذ أين الثريا من الثرى، ومناجزتهما إياه الحرب ليس في مصلحتهما، فإنه «لن يقاتل علياً إلا من هو خير منه..».

17 - وآخر كلمة نقولها هي: إن ابن عمر لم يكن بذلك الرجل المعروف بالذكاء والحنكة، فإذا كان قد أدرك هذه الأمور، وعرف عواقب مواجهة علي «عليه السلام»، ولم يدرك ذلك طلحة والزبير فتلك مصيبة، وإن كانا قد أدركا ذلك ثم تعمدا التعمية، والتدليس عليه وعلى الناس فالمصيبة أعظم.

وقديماً قيل: ويل لمن كفره نمرود.

أمهات المؤمنين في وداع عائشة:

قالوا:

ولما ودع الناس بعضهم بعضاً، ورجعت أمهات المؤمنين من ذات عرق، لقي سعيد بن العاص (أحد سروات الأمويين) مروان بن الحكم وأصحابه، فقال لهم: «أين تذهبون وثأركم على أعجاز الإبل؟! (يريد طلحة والزبير وعائشة)، اقتلوهم، ثم ارجعوا إلى بيوتكم، لا تقتلوا أنفسكم».

قال مروان: «بل نسير، فلعلنا نقتل قتلة عثمان جميعاً»(1).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص453 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص472

ولكن سعيداً أراد: أن يسهم في عمل الأمويين المزدوج وهو إلقاء الشر وإضعاف كل جماعة غير جماعتهم، وقد عزم على ألا يخرج، فلا أقل من مسعى من الدعاية، فخلا بطلحة والزبير، فقال: «إن ظفرتما فلمن تجعلان الأمر؟! أصدقاني».

قالا: «لأحدنا، أينا اختاره الناس».

قال: «بل اجعلوه لولد عثمان، فإنكم خرجتم تطلبون بدمه».

قالا: «ندع شيوخ المهاجرين ونجعلها لأبنائهم»؟!

قال سعيد: «لا أراني أسعى لأخرجها من بني مناف».

فرجع ورجع معه غيره.

وكان المغيرة بن شعبة وهو أحد دهاة العرب حاضراً، فقال: «الرأي ما رأى سعيد».

ثم نادى: «من كان ها هنا من ثقيف فليرجع».

فرجع، ومضى القوم إلخ..[1].

والكامل في التاريخ ج3 ص209 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص155 وإمتاع الأسماع ج13 ص231 وأعيان الشيعة ج1 ص450.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص453 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص104 و472 = = والكامل في التاريخ ج3 ص209 وإمتاع الأسماع ج13 ص231 و 232 وأعيان الشيعة ج1 ص450 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص463 و 501.

ويجعل صاحب (الإمامة والسياسة) هذا اللقاء في أوطاس من خيبر، حيث كان سعيد بن العاص والمغيرة بن شعبة. ويروي: أن سعيداً أشرف على الناس، وقال لعائشة: «أين تريدين يا أم المؤمنين»؟!

فقالت: «أريد البصرة».

قال: «وما تصنعين بالبصرة»؟!

قالت: «أطلب بدم عثمان».

قال: «فهؤلاء قتلة عثمان معك».

ثم أقبل على مروان، فقال له: «وأنت أين تريد أيضاً»؟!

قال: «البصرة».

قال: «وما تصنع بها»؟!

قال: «أطلب قتلة عثمان».

قال: فهؤلاء قتلة عثمان معك، إن هذين الرجلين (يريد طلحة والزبير) قتلا عثمان، وهما يريدان الأمر لأنفسهما، فلما غلبا عليه قالا: «نغسل الدم بالدم، والحوبة بالتوبة».

ثم قال المغيرة بن شعبة: «أيها الناس، إن كنتم خرجتم مع أمكم فارجعوا بها خيراً لكم، وإن كنتم غضبتم لعثمان فرؤساؤكم قتلوا عثمان، وإن كنتم نقمتم على علي شيئاً فبينوا ما نقمتم عليه، أنشدكم الله، فتنتين في عام واحد»؟!

فأبوا إلا أن يمضوا بالناس. ثم لحق سعيد بن العاص باليمن، ولحق المغيرة بالطائف، فلم يشهدا شيئاً من حرب الجمل وصفين(1).

ونقول:

علينا أن نشير إلى ما يلي:

هذا جانب من الحقيقة:

إن ما ذكر آنفاً من مواقف لسعيد بن العاص، والمغيرة بن شعبة، مما عبرا به عن نظرتهما لطلحة والزبير، وكذلك موقف مروان في قضية الصلاة بالناس، إنما يعكس لنا جانباً مهماً من الصورة الصحيحة للواقع الذي حاول الناكثون، وبنو أمية تمويهه، واختزاله من الواجهة التي كانوا يحاولون التستر خلفها.

وقد بينا هذه الحقيقة، وقررناها أكثر من مرة في كتابنا هذا حتى أصبحنا نخشى أن يظن القارئ أن هدفنا هو التلقين المتواصل، الذي قد يختزن قدراً من التدليس على القارئ والإيحاء بما لا يتوافق مع الواقع.

ولكن كثرة الدلائل والشواهد التي تؤكد هذه الحقيقة تستعصي على الريب والشك في أي من مفرداتها ومضامينها، وتجعلها في حصن حصين، يدفع عنها كيد الخائنين، وزيف المبطلين، وأضاليل المضلين، وترهات الغاوين.

---

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الشيري) ص82 و (تحقيق الزيني) ج1 ص60.

وهن التمويه والتشويه:

كما أن هذه النصوص وإن حاولت التصريح ببعض الحقيقة من جهة، ولكنها لم تخل من بعض لمحات التدليس، التي تهدف إلى إظهار التأييد الواسع للخطوة التي أقدمت عليها عائشة، بهدف محو آثار موقف أم سلمة منها، ونهيها لها عن الخروج.

ومن ذلك، ما رواه سيف عن ابن الشهيد قال: خرج الزبير وطلحة ففصلا، ثم خرجت عائشة، فتبعها أمهات المؤمنين إلى ذات عرق، فلم ير يوم كان أكثر باكياً على الإسلام أو باكياً له من ذلك اليوم، كان يسمى يوم النحيب(1).

وفي هذا النص تبذل محاولة لعزل أمة سلمة عن جماعة أمهات المؤمنين وإظهارها بصورة الحالة النشاز من بينهن، حيث خالفتهن في أمر أجمعن عليه.

كما أنه قد أعطى انطباعاً بمزيد من الكرامة والتجليل والتعظيم لعائشة، والتجاهل المهين لأم سلمة.

ولا ندري لماذا استمر السير بأمهات المؤمنين إلى ذلك الموضع البعيد عن مكة، أعني: ذات عرق. فما هذا التشييع الفريد والنادر، فإن ذات عرق هي التي يهل أهل العراق منها، وهي الحد بين نجد

---

(1) الفتنة ووقعة الجمل ص117 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص460 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص478 والبداية والنهاية ج7 ص230.

وتهامة(1).

ولا ندري هل كانت حفصة في المشيعات، أم أنها امتثلت أمر أخيها عبد الله بن عمر؟!

وأما السبب في اختيار ذات عرق، فهو أيضاً للتعتيم على موقف سعيد بن العاص والمغيرة بن شعبة، وكذلك موقف مروان بن الحكم من الناكثين، حيث أعلنوا للناس: أن قتلة عثمان الذين يجب قتلهم كانوا معهم، وهم طلحة والزبير بالذات، فلو قتلوهم ورجعوا لأدركوا ثأرهم بعثمان بن عفان.

مروان يتوعد طلحة والزبير:

إن سعيد بن العاص يرى: أن ثأر عثمان كان عند طلحة والزبير، وهما معهم على أعجاز الإبل، وقد اتضح من قول مروان لسعيد بن العاص: «فلعلنا نقتل قتلة عثمان جميعاً». أنه يرى أن الأمر لا ينحصر بطلحة والزبير، بل يشمل غيرهم معهم أيضاً.

فإن كان يقصد علياً «عليه السلام»، فإن هذا يكون من بغيه وحقده عليه، لأن علياً لم يشارك في قتل عثمان، بل حاول دفع القتل عنه كما عرفنا في أجزاء سابقة من هذا الكتاب.

وإن كان يقصد أمثال الأشتر وغيره.. فربما.. ولكن مروان لا يخرج

(1) معجم البلدان ج4 ص121 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج4 ص107 وتاج العروس ج7 ص325 وعن وبلدان الخلافة الشرقية ص112.

مروان من دائرة البغي والعدوان على الله ورسوله، لأنه بخروجه هذا إنما يتحدى علياً «عليه السلام» في إمامته، وينكث بيعته، ويسفك الدماء البريئة الخ..

خلوة سعيد بطلحة والزبير:

وما جرى في خلوة سعيد بن العاص، وطلحة والزبير قد أظهر ما يلي:

ألف: طمع طلحة والزبير بالخلافة، وسعيهما للفوز بها.

ب: إن بني أمية لا يطيقون ان يروا الخلافة في غيرهم، حتى لو كان ثمن ذلك قتل علي وشيعته، وأنه لا فرق عندهم بين علي «عليه السلام» وغيره إذا خرجت الخلافة منهم.

سعيد بن العاص وعائشة:

وحوار سعيد بن العاص مع عائشة لعله حصل بعد خلوته بطلحة والزبير، ونحن لا نشك في أن سعيداً الذي خرج مع ذلك الجيش حتى بلغ ذات عرق، أو أوطاس من خيبر كان يعلم إلى أين يقصد ذلك الجيش، إذ لم يكن سعيد مغفلاً ولا ساذجاً، وقد اراد بهذه الأسئلة التي وجهها إلى عائشة على رؤوس الأشهاد: أن يحرج عائشة، ويحرج مروان، ويبطل مسعى طلحة والزبير..

ولعله رأى أن هؤلاء إن واصلوا طريقهم، وهذا هو الراجح عنده، لعلمه بأن ذلك هو خيارهم الوحيد، إذ لم يكن لهم سبيل إلى

التراجع، ولا يمكن أن يرضوا بالخضوع لعلي «عليه السلام» في أي ظرف ـ نعم، إنهم إن واصلوا طريقهم، فإن مصيرهم هو الفشل الذريع، والخيبة القاتلة، فإن سلموا من الموت فهي سلامة الذليل الفاشل والمهزوم والضعيف، الذي لن تقوم له قائمة، وإن قتلوا، فإنه يكون قد حدث في خلافة علي «عليه السلام» فتق ليس له رتق..

ويبقى الأمويون على قوتهم، وهيبتهم، ولعل مواجهة علي «عليه السلام» بالحرب بعد ذلك ستكون أيسر عليهم، ولا سيما مع وجود معاوية بالشام، ومع ما سينشأ من اختلافات واختلالات ومن تبعات على أهل العراق، وفي جانب علي «عليه السلام» بصورة عامة..

ولعل هذا هو السبب في اختيار سعيد اعتزال الحرب، وكذلك المغيرة بن شعبة..

غير أن هذا الاعتزال لم يفلح في تخفيف رعبه ورعب المغيرة، وكثيرين آخرين من مواجهة علي «عليه السلام»، فقد اظهرت حرب الجمل: أن غياب علي «عليه السلام» عن ساحات القتال حوالي سبع وعشرين سنة لم يؤثر في وهن عزيمته، ولا في صحة تدبيره، ولا في سلامة خططه وشدة مراسه، وعظيم بلائه فيها..

يوم النحيب:

ولم نجد ما يسمى بيوم النحيب، إلا في رواية سيف، ولعل المطلوب هو أن لا يلتفت الناس لما جرى في ذات عرق بين سعيد بن العاص والمغيرة، ومروان من جهة.. وعائشة وطلحة والزبير من

جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك: أننا لم نجد مبرراً لهذا النحيب على الإسلام إلا الإيحاء: بأن أيام ولاية علي «عليه السلام» كانت كارثة على الإسلام، حتى استحق النحيب عليه من أمهات المؤمنين بهذا المستوى.

وليتنا رأينا هذا النحيب يوم قيل لرسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن النبي ليهجر «صلى الله عليه وآله» أو يوم ضربت الزهراء «عليها السلام»، وأسقط جنينها، أو يوم قتل علي «عليه السلام»، أو يوم قتل الحسين «عليه السلام» بعد ذلك..

ارجعوا بأمكم:

إن نداء المغيرة في الناس، والطلب منهم أن يرجعوا بأمهم، يدل على أنه لم يكن يرى لها تلك السلطة التي كانت تتوهمها لنفسها، بل كان مسعاها يصب في صالح طلحة والزبير، وهما لن يوقراها، ولن يرفقا بها إذا علما أنها قد غيرت رأيها في نصرتهما، والسعي لإنجاح طلبهما.. مما يعني: أن من خرج في ذلك المسير لمجرد محبته وطاعته لعائشة، فإن مصيره هو أن يكون هو وقوداً لحرب لا تنتفع منها عائشة ولا أنصارها بشيء..

وإن كان خروجهم لأجل الطلب بدم عثمان، فإن الأمور لا تسير باتجاه الطلب بدمه، بل قد جعل الطلب بدمه ذريعة لمآرب أخرى هي إسقاط حكومة علي «عليه السلام»، وإقامة حكم آخر عوضاً عنه..

وإن كان خروجهم لمجرد البغض لعلي «عليه السلام»، فعليهم أن يفصحوا عما أوجب بغضهم له، ليكون الناس على بينة من أمرهم، حتى لا تذهب دماؤهم هدراً، وبلا جهة ولا سبب.

إمامة الصلاة، في البصرة؟! أم في طريقها؟!:

يبدو لنا: أن الخلاف على الصلاة قد حصل مرتين:

إحداهما: في طريق البصرة، وكان مروان هو السبب في إثارة هذا الخلاف.

فإنه حين فصل من مكة أذن، ثم جاء حتى وقف على طلحة والزبير، فقال: على أيكما أسلم بالإمرة وأؤذن بالصلاة؟!

فقال عبد الله بن الزبير: على أبي عبد الله ـ يعني أباه الزبير.

وقال محمد بن طلحة: على أبي محمد ـ يعني أباه طلحة.

فأرسلت عائشة إلى مروان، وقالت له: «ما لك، أتريد أن تفرق أمرنا؟! ليصل بالناس ابن أختي ـ تعني عبد الله بن الزبير.

فكان بعضهم يقول: والله، لو ظفرنا لافتتنا. ما خلّا الزبير بين طلحة والأمر، «أي الخلافة»، ولا خلّا طلحة بين الزبير والأمر(1).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص454 و 455 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص473 وراجع: الكامل في التاريخ ج3 ص209 وأعيان الشيعة ج1 ص450 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص379 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص462 و 463 و 501.

الثانية: في البصرة نفسها، فقد قال اليعقوبي: «انتهبوا بيت المال، وأخذوا ما فيه، فلما حضر وقت الصلاة تنازع طلحة والزبير، وجذب كل واحد منهما صاحبه، حتى فات وقت الصلاة، وصاح الناس: الصلاة الصلاة يا أصحاب محمد!

فقالت عائشة: يصلي محمد بن طلحة يوماً، وعبد الله بن الزبير يوماً»(1).

قال ابن سعد: «فذهب ابن الزبير يتقدم فأخره محمد بن طلحة، وذهب محمد بن طلحة يتقدم فأخره عبد الله بن الزبير عن أول صلاة!!

فاقترعا، فقرعه محمد بن طلحة، فتقدم فقرأ: **(سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ)**(2)»(3).

وقال شاعرهم في ذلك:

تبارى الغلامان إذ صليا وشح على الملك شيخاهما

وما لي وطلحة وابن الزبير وهذا بذي الجزع مولاهما

---

(1) تاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج 2 ص 181.

(2) الآية 1 من سورة المعارج.

(3) الطبقات الكبرى لابن سعد ج5 ص39 و (ط دار صادر) ج5 ص54.

فأمهما اليوم غرتهما ويعلى بن منية دلاهما(1)

وبذلك يظهر: أن ما زعمه سيف ـ من أن عائشة أمرت عبد الرحمن بن عتاب، فكان يصلي بالناس، وكان عدلاً بينهم، فكان يصلي بهم في الطريق وبالبصرة حتى قتل(2)ـ غير دقيق، بل هو من كيد الرواة، لأجل إيجاد الريب والشك في حديث اختلاف طلحة والزبير على الصلاة، فإن رواية ابن عتاب تنفي حصول هذا الاختلاف.. أو هي على الأقل توجب الريب فيه. ولا يطلب المزورون منها أكثر من ذلك.

عائشة مذعورة:

وبعد، فلقد تركت عائشة وجموعها ذات عرق وانتهت إلى جبال أوطاس، هاجرة طريق البصرة حذراً من أن تلحقها جموع علي، وهي تريد دخول البصرة قبل أن تصطدم بأحد، فتركت الطريق ليلة وجعلتها يساراً «وتيامنت عنها كأنهم سيارة ونجعة، مساحلين، لم يدن

(1) الأغاني ج11 ص120 والوافي بالوفيات ج29 ص14 والدر النظيم ص338.
(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص454 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص478 والفتنة ووقعة الجمل ص117.

من المنكدر، ولا واسط، ولا فلج(1) منهم أحد حتى أتوا البصرة في عام خصيب، وتمثلت عائشة:

دعي بلاد جموع الظلم إذ صلحت فيها المياه وسيري سير مذعور

تخيري النبت، فارعي ثم ظاهر وبطن واد من الضّمار ممطور

لو ظفرنا لافتتنا:

وقال في الطبري:

فصل القوم من مكة، فلما بعدوا حان وقت صلاة، فأذن مروان، ثم وقف على طلحة والزبير، فقال: «على أيكما أسلم بالإمرة، وأؤذن بالصلاة»؟!

فقال عبد الله بن الزبير: «على أبي عبد الله الزبير».

وقال محمد بن طلحة: «على أبي محمد طلحة».

فأرسلت عائشة إلى مروان تقول له: «ما لك؟! أتريد أن تفرق أمرنا؟! ليصل ابن أختي».

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص473 ـ طريق المنكدر: طريق اليمامة إلى مكة. واسط قرية باليمامة وقرية بنجد وقرية بالحجاز (والأول المقصود).
فلج: مدينة بأرض اليمامة، واد بين اليمامة والبصرة.
الضمار: موضع بين نجد واليمامة ـ معجم البلدان.

فكان يصلي بهم عبد الله بن الزبير.

وكان التعقيب المنتظر على هذا الحادث لمعاذ بن عبيد الله الذي قال: «والله لو ظفرنا لافتتنا: ما خلّى الزبير بين طلحة والأمر (يعني الخلافة)، ولا خلى طلحة بين الزبير والأمر»(1).

ونقول:

إذا أردنا فهم هذا التصرف من مروان فعلينا ملاحظة الأمور التالية:

1 - إن مروان كان يعلم: أن الذي قاد الهجوم على عثمان هو طلحة. وأن الزبير كان من المحرضين عليه أيضاً. أما عائشة فكلمتها: اقتلوا نعثلاً فقد كفر. أشهر من أن تذكر.

2 - إن عثمان كان عز بني أمية، والباب الذي دخلوا منه إلى الخلافة الكبرى التي هي أقصى طموحهم، وأجل ما يحلمون به. وهو العماد والسند الذي يكون سقوطهم بسقوطه، وبقاؤهم ببقائه..

وهذا معناه: أن الذين ثاروا على عثمان إنما كانوا يعبثون بأعز شيء عند بني أمية، وما به يرتبط مصيرهم، ويفدونه بأرواحهم.

3 - ولم يكن مروان رجلاً هامشياً في سلسلة الطامحين من بني أمية.. ولم يكن يرى لطلحة والزبير أي امتياز عليه، بل كان يرى

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص454 و 455 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص478.

نفسه فوقهما، وأنهما قد أسهما في الإطاحة بملكهم، وإسقاط سلطانهم، وعبثوا بعنوان عزهم بشكل بشع وفظيع، يحمل معه الكثير من المهانة، والازدراء.

4 ـ من أجل ذلك وسواه نقول:

إن مروان وغيره من بني أمية ما كانوا يطيقون رؤية طلحة ولا الزبير، بل ولا عائشة أيضاً. ولا سيما بعد أن أظهرا طمعهما في الخلافة، وفرضت الظروف على مروان أن يجاريهما ويأتمر بأمرهما، ويخضع لهما، لأنه يسعى وراء هدف آخر أغلى وأعلى، ألا وهو إسقاط خلافة أبغض الخلق إليه، وهو علي بن أبي طالب «عليه السلام»..

أي أنه إنما رضي بموقعه هذا، لأنه يريد أن يتخذهما مطية لمقاصده، حتى إذا بلغها، وحقق ما يصبو إلى تحقيقه منها، فإنه سوف يقلب لهما ظهر الجن، وسيكون التخلص منهما أيسر عليه، ومن الأولويات لديه.

5 ـ إن مروان كما ظهر من تصرفاته هذه كان يسعى لإيجاد مفاتيح يتمكن من الاستفادة منها في الوقت المناسب للإيقاع بين طلحة والزبير، وهو يحضّر لتكوين ذكريات، ويؤسس لأجواء، ويمد خيوطاً يكون هو الممسك بها من جهة، وتكون من الجهة الأخرى منغرسة في أعماق المشاعر والعصبيات ذات الحساسية العالية، والتأثير القوي في إحداث إثارات هي بمثابة براكين عاتية وقوية، قد تصل إلى حد الإتيان على

الأخضر واليابس في آن..

وهذا ما أشار إليه معاذ بن عبيد الله حين قال: والله، لو ظفرنا، لافتتنا.

الخلافة في غير قريش!!:

ويقال: إن سعيد بن العاص أتى طلحة والزبير، فقال: إن ظفرتما لمن يكون الأمر؟!

قالا: لأحدنا، أينا رضيه المسلمون.

قال: لا، بل اجعلوه لولد عثمان، فإنكم خرجتم تطلبون بدمه.

قالا: لا والله، ما ندع مشايخ المهاجرين والأنصار، ونجعل الخلافة في أبنائهم.

فقال: ما أراني أسعى إلا في إخراجها من ولد عبد مناف(1).

ونقول:

1 ـ لعل هذا هو السبب في قتل مروان لطلحة بن عبيد الله، فإن

---

(1) تجارب الأمم ج1 ص303 وراجع: الغدير ج9 ص104 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص168 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص472 والكامل في التاريخ ج3 ص209 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص155 وإمتاع الأسماع ج13 ص231 و 232 وأعيان الشيعة ج1 ص450 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص463 و 501 عن تاريخ الأحمدي (ط بيروت سنة 1408).

خشي أن يخرج الأمر من بني أمية إلى بني تيم، ولم يكن بنو أمية ليطيقوا ذلك.. وهذا يجعلنا نميل إلى من أشار على طلحة والزبير بأن لا يتوجها إلى الشام، لأن معاوية لن يمكنهما من الأمور هناك، حتى لو كانت عائشة معهما، بل هو سيعمل على التخلص منها ومنهم بأية وسيلة كانت.

2 - لا شك في أن سعيد بن العاص حين احتج على طلحة والزبير بأن المطلوب هو جعل الخلافة في ولد عثمان، قد أحرجهما أيما إحراج. وأن من شأن إشاعة كلامه أن يجعل الكثيرين من بني أمية يبطئون عنهما، بعد أن ظهر لهم أنهما يريدان إخراج الأمر عن بني أمية..

3 - يلاحظ: أن سعيد بن العاص حين ذكر أنهما يريدان إخراج الأمر عن بني عبد مناف، ولم يقل: عن بني أمية قد حاول:

أولاً: توسعة الدائرة، بهدف تلطيف الأمر قدر الإمكان، فلم يذكر خصوص بني أمية، ربما خوفاً من ردة فعلٍ كانت متوقعة ضد الأمويين الذين تسببوا بما جرى، ونقم عليهم الصحابة وغيرهم حتى قتل عثمان..

ثانياً: لعله أراد تحريض بني هاشم وهم من بني عبد مناف أيضاً على طلحة والزبير، باعتماده هذا المنطق العشائري..

4 - إن هذا النص يؤكد على أن مطلوب طلحة والزبير هو الحكم، وأن شعار الطلب بدم عثمان كان مجرد شعار خادع وبرق

خُلَّبٍ لامع.

5 ـ ليت سعيد بن العاص اعترض على طلحة والزبير، في قولهما: إن الأمر لشيوخ المهاجرين والأنصار، فليته قال لهما: إن هذا يناقض كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «الأئمة اثنا عشر كلهم من قريش»(1).

وقول أبي بكر: «إن هذا الأمر في قريش»(2).

واستدلال أبي بكر وعمر على الأنصار في السقيفة بأنهم أولياء النبي «صلى الله عليه وآله» وعشيرته(3).

---

(1) راجع: مسند أحمد ج5 ص99 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج13 ص34 و 37 وكتاب الغيبة للنعماني ص123 والمعجم الكبير للطبراني ج2 ص196 وراجع: الأمالي للصدوق ص387 والخصال ص475 وكمال الدين ص273 وبحار الأنوار ج36 ص231 و 239 و 241 وغاية المرام ج2 ص271 وإكمال الدين ج1 ص272 - 273 و (ط مؤسسة النشر الإسلامي) ص68 و 273 والخصال ج2 ص473.

(2) السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص143 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج5 ص596 وفتح الباري ج13 ص103 وأضواء البيان ج1 ص25.

(3) الاحتجاج للطبرسي ج1 ص92 وبحار الأنوار ج28 ص181 و 325 و 345 والسقيفة وفدك للجوهري ص60 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص38 وج6 ص9 والدرجات الرفيعة ص327 وتاريخ الأمم والملوك ج2 ص457 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص15 و (تحقيق الشيري) ج1 ص25.

الفصل الرابع:

الجمل.. والكلاب..

عسكر.. جمل عائشة:

وأعطى يعلى بن منية عائشة جملاً اسمه عسكر اشتراه بمأتي دينار. ويقال: اشتراه بثمانين ديناراً فركبته.

وقيل: كان جملها لرجل من عرينة.

قال العرني: بينما أنا أسير على جمل إذ عرض لي راكب، فقال: أتبيع جملك؟!

قلت: نعم.

قال: بكم؟!

قلت: بألف درهم.

قال: أمجنون أنت؟!

قلت: ولم؟! والله ما طلبت عليه أحداً إلا أدركته، ولا طلبني وأنا عليه أحد إلا فُتُّه.

قال: لو تعلم لمن نريده؟! إنما نريده لأم المؤمنين عائشة.

فقلت: خذه بغير ثمن.

قال: بل ارجع معنا إلى الرحل، فنعطيك ناقة ودراهم.

قال: فرجعت وأعطوني ناقة مهرية، وأربعمائة درهم أو ستمائة.

وقالوا لي: يا أخا عرينة، هل لك دلالة بالطريق؟!

قلت: أنا من أدل الناس.

قالوا: فسر معنا.

فسرت معهم، فلا أمر على واد إلا سألوني عنه، حتى طرقنا الحوأب وهو ماء، فنبحتها كلابه.

فقالوا: أي ماء هذا؟!

فقلت: هذا ماء الحوأب.

فصرخت عائشة بأعلى صوتها، فقالت: إنَّا لله وإنا إليه راجعون، إني لهي، سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول ـ وعنده نساؤه ـ: ليت شعري، أيتكن تنبحها كلاب الحوأب؟!

ثم ضربت عضد بعيرها، وأناخته. وقالت: ردوني، أنا والله صاحبة ماء الحوأب.

فأناخوا حولها يوماً وليلة.

فقال عبد الله بن الزبير: إنه كذب، ولم يزل بها وهي تمتنع، فقال لها: النجا، النجا، قد أدرككم علي بن أبي طالب.

فارتحلوا نحو البصرة. انتهى كلام ابن الأثير(1).

وروى جبرئيل بن أحمد، عن الحسن بن خرزاد، عن ابن مهران، عن أبان بن جناح، عن الحسن بن حماد بلغ به قال: كان سلمان إذا رأى الجمل الذي يقال له عسكر يضربه، فيقال: يا أبا عبد الله ما تريد من هذه البهيمة؟!

فيقول: ما هذه ببهيمة، ولكن هذا عسكر بن كنعان الجني.

يا أعرابي، لا ينفق جملك ها هنا، ولكن اذهب به إلى الحوأب، فإنك تعطى ما تريد!!

وبهذا الإسناد عن ابن مهران، عن البطائني، عن أبي بصير، عن أبي جعفر «عليه السلام» قال: اشتروا عسكراً بسبعمائة درهم. وكان شيطاناً(2).

قال: ولما عزمت عائشة على الخروج إلى البصرة، طلبوا لها بعيراً أيّداً يحمل هودجها، فجاءهم يعلى بن أمية [منية «خ»] ببعير يسمى عسكراً، وكان عظيم الخلق، شديداً. فلما رأته أعجبها، وأنشأ

(1) بحار ج32 ص145 و 146 والكامل في التاريخ ج3 ص210 والعبر وديوان = = المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص155 وإمتاع الأسماع ج13 ص232 وراجع: البداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج7 ص258.
(2) بحار الأنوار ج22 ص382 وج32 ص147 عن رجال الكشي ترجمة سلمان الفارسي، وإختيار معرفة الرجال ج1 ص57 و 58 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص247 و 248.

الجمَّال يحدثها بقوته وشدته، ويقول أثناء كلامه: «عسكر».

فلما سمعت هذه اللفظة استرجعت وقالت: ردوه لا حاجة لي فيه.

وذكرت حيث سئلت: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ذكر لها هذا الاسم، ونهاها عن ركوبه.

وأمرت أن يطلب لها غيره، فلم يوجد لها ما يشبهه، فغير لها بجلال غير جلاله، وقيل لها: قد أصبنا لك أعظم منه خلقاً، وأشد منه قوةً، وأتيت به.

فرضيت!!![1].

عائشة ومشكلة الحوأب:

قال أبو مخنف: لما انتهت عائشة في مسيرها إلى الحوأب وهو ماء لبني عامر بن صعصعة نبحتها الكلاب حتى نفرت صعاب إبلها، فقال قائل من أصحابها: ألا ترون ما أكثر كلاب الحوأب، وما أشد نباحها؟!

فأمسكت زمام بعيرها وقالت: وإنها لكلاب الحوأب؟! ردوني ردوني، فإني سمعت رسول الله يقول.. وذكرت الخبر.

فقال لها قائل: مهلاً يرحمك الله، فقد جزنا ماء الحوأب.

(1) بحار الأنوار ج32 ص138 والنص والإجتهاد ص433 و 434 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص224 و 225.

فقالت: فهل من شاهد؟!

فلفقوا لها خمسين أعرابياً جعلوا لهم جعلاً، فحلفوا لها: أن هذا ليس بماء الحوأب.

فسارت لوجهها[1].

وجاء في نص آخر:

فقدمت عائشة إلى الحوأب ـ وهو ماء نسب إلى الحوأب بنت كليب بن وبرة ـ فصاحت كلابها، فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون ردوني[2].

إن عائشة لما سمعت نباح الكلاب قالت: أي ماء هذا؟!

فقالوا: الحوأب.

قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، إني لهية، قد سمعت رسول الله وعنده نساؤه يقول: ليت شعري أيتكن تنبحها كلاب الحوأب؟!

وفي رواية الماوردي: أيتكن صاحبة الجمل الأدبب، تخرج، فتنبحها كلاب الحوأب، يقتل من يمينها ويسارها قتلى كثيرة، تنجو

(1) بحار الأنوار ج32 ص139 عن شرح نهج البلاغة ج4 ص407 و (ط دار إحياء == الكتب العربية) ج6 ص225 والنص والإجتهاد ص435.

(2) بحار الأنوار ج32 ص118 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية ـ النجف) ج2 ص336 وشرح نهج البلاغة ج6 ص225.

بعدما كادت تقتل؟!(1).

عن قيس بن أبي حازم وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس:

أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال لنسائه: أيتكن صاحبة الجمل

(1) بحار الأنوار ج32 ص118 وراجع ص284 وج22 ص235 وراجع: معاني الأخبار ص305 والإيضاح لابن شاذان ص75 و 76 وشرح الأخبار ج1 ص338 والكافئة للشيخ المفيد ص37 والجمل لابن شدقم ص41 و 42 ومستدرك سفينة البحار ج7 ص510 ومجمع الزوائد ج7 ص234 وفتح الباري ج13 ص45 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص711 ومسند ابن راهويه ج2 ص32 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج4 ص1885 وشرح نهج البلاغة = = للمعتزلي ج9 ص191 و 311 وسير أعلام النبلاء ج2 ص198 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص490 والوافي بالوفيات ج16 ص342 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص148 و 151 و 164 والغدير ج3 ص188 وقال في هامشه: أخرجه البزار، وأبو نعيم، وابن أبي شيبة، والماوردي في الأعلام ص82 والزمخشري في الفائق ج1 ص190 وابن الأثير في النهاية ج2 ص10 والفيروزآبادي في القاموس ج1 ص65 والكنجي في الكفاية ص71 والقسطلاني في المواهب اللدنية ج2 ص195 وشرح الزرقاني ج7 ص216 والهيثمي في مجمع الزوائد ج7 ص234 وقال: رواه البزار ورجاله ثقات، والسيوطي في جمع الجوامع كما في الكنز ج6 ص83 والحلبي في سيرته ج3 ص313 وزيني دحلان في سيرته ج3 ص193 هامش الحلبية، والصبان في الإسعاف ص67.

الأدبب، تسير أو تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب؟!

[قال:] والحوأب نهر بقرب البصرة. والأدبب: الأدب وهو كثير شعر الوجه.

قال ابن دحية: والعجب من ابن العربي كيف أنكر هذا الحديث في كتاب العواصم والقواصم له، وذكر أنه لا يوجد له أصل. وهو أشهر من فلق الصبح.

وروي: أن عائشة لما خرجت مرت بماء يقال له: الحوأب، فنبحتها الكلاب، فقالت: ردوني ردوني، فإني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كيف بإحداكن إذا نبحتها كلاب الحوأب؟! انتهى كلام الدميري(1).

وقال السيد علم الهدى في شرح قصيدة السيد الحميري رضي الله عنهما:

روي: أن عائشة لما نبحتها كلاب الحوأب وأرادت الرجوع قالوا لها: ليس هذا ماء الحوأب. فأبت أن تصدقهم، فجاؤوا بخمسين شاهداً من العرب، فشهدوا أنه ليس بماء الحوأب، وحلفوا لها فكسوهم أكسية. وأعطوهم دراهم.

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص146 عن الدميري في حياة الحيوان في مادة: «الجمل» عن الحاكم، والرواشح السماوية ص208.

قال السيد: وقيل: كانت هذه أول شهادة زور في الإسلام(1).

وروى الصدوق «قدس الله روحه» في الفقيه عن الصادق «عليه السلام» أنه قال:

أول شهادة شهد بها بالزور في الإسلام شهادة سبعين رجلاً حين انتهوا إلى ماء الحوأب فنبحتهم كلابها.

فأرادت صاحبتهم الرجوع وقالت: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول لأزواجه: إن إحداكن تنبحها كلاب الحوأب، في التوجه إلى قتال وصيي علي بن أبي طالب.

فشهد عندها سبعون رجلاً: أن ذلك ليس بماء الحوأب.

فكانت أول شهادة شهد بها في الإسلام بالزور(2).

قال أبو مخنف: لما انتهت عائشة في مسيرها إلى الحوأب وهو ماء لبني عامر بن صعصعة نبحتها الكلاب حتى نفرت صعاب إبلها، فقال قائل من أصحابها: ألا ترون ما أكثر كلاب الحوأب، وما أشد نباحها؟!

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص147 ورسائل المرتضى ج4 ص64 ومستدرك الوسائل ج17 ص448 وجامع أحاديث الشيعة ج25 ص162.

(2) بحار الأنوار ج32 ص147 ومن لا يحضره الفقيه ص44 و (ط مركز النشر الإسلامي) ج3 ص74 ومستدرك الوسائل ج17 ص448 وجامع أحاديث الشيعة ج25 ص162 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص248 وراجع: المناقب للخوارزمي ص181 ومجمع البحرين ج1 ص439.

فأمسكت زمام بعيرها وقالت: وإنها لكلاب الحوأب؟! ردوني ردوني، فإني سمعت رسول الله يقول.. وذكرت الخبر.

ونقول:

إن لنا مع النصوص السابقة وقفات عديدة، نوردها ضمن العناوين التالية:

هل روايات شراء الجمل متناقضة؟!:

وبعد.. فإن ما ذكرته الروايات حول كيفية وصول الجمل إلى عائشة ليس متناقضاً.. إذ يمكن أن يكون الجميع قد شارك في إيصال الجمل إليها. فلعل يعلى بن منية هو الذي دفع الثمن ولعل الذي باعه إياه كان رجلاً من عرينة، ولعله هو الذي حدّث عائشة عن الجمل، ثم صار دليلاً لهم يدلهم على الطرق، ويسمي لهم المياه والمواضع المختلفة.

سلمان وجمل عائشة:

إن ما ذكر عن سلمان، من أنه كان يضرب جمل عائشة، ويقول: ما هذا بهيمة، هذا عسكر بن كنعان الجني. ثم أمر صاحبه بأن يذهب به إلى الحوأب ليبيعه هناك، وطمأنه بأنه لا ينفق في موضعه، ذاك يشير إلى أمور:

1 ـ إن هذه الرواية ـ إذا صحت وليس لدينا ما يدل على كذبها ـ تدل على أن سلمان قد تلقى معرفته بهذا الجمل، وبما يؤول إليه أمره، إما من

النبي «صلى الله عليه وآله» مباشرة، أو منه بواسطة وصيه علي «عليه السلام».

2 - إن هذا الذي كان يفعله سلمان إنما كان قبل حرب الجمل بعدة سنوات، لأنه رضوان الله تعالى عليه توفي قبل البيعة لعلي بسنتين أو ثلاث..

3 - يدل هذا الحديث على أن الله سبحانه، قد جعل ذلك الجني حيواناً، ذا لحم ودم وعظم، وليس ذلك على الله بعزيز، فكما خلق من التراب إنساناً ذا لحم ودم، وعصب، وعظم، وعقل، ومشاعر، فلماذا لا يجعل ذلك الجني المخلوق من مارج من نار مخلوقاً له صفات الحيوان أو الإنسان؟!

كما أنه تعالى قد كشف عن بعض الجن امتحاناً وابتلاء لهم، بل يحتمل أن يكون نفس هذا الجني قد تشكل بشكل هذا الحيوان من باب الإعانة على الإثم والبغي والعدوان على الإمام وتضليل الناس و.. و..

وقد ورد في الروايات والأخبار: أن الجن والشياطين يتشكلون بأشكال مختلفة بشكل البشر أحياناً، وبأشكال الحيوانات أحياناً أخرى.

4 - إن ضرب سلمان لذلك الجني لعله لما يعرفه بسبب إخبار المعصوم له، أو لكشف الله عن بصيرته من كونه شيطاناً، وطاغياً، وجباراً، مدركاً لواقعه، عارفاً به، ولعله يرى أنه مستحق لهذه العقوبة، وإن ذلك الجمل المدرك لواقعه لا يستطيع أن يدفع عن نفسه..

ولعل المعصوم هو الذي أجاز لسلمان ضرب الجمل على سبيل العقوبة له.. ولعله لم يبادر لقتله، لأن القتل قبل حصول الجناية ممنوع.

تضمين الحدث وسائل نشره:

إن حادثة الحوأب تعطينا درساً مهماً في مجال الإعلام بالإضافة إلى أمور أخرى نشير إليها فيما يلي:

إن طريقة النبي «صلى الله عليه وآله» في بياناته الغيبية عن حرب الجمل قد جاءت فريدة في بابها.

فالمطلوب هو الإخبار بأمر غيبي، لأجل الدلالة على الحق وأهله، ولتحصين الناس عن الوقوع في الخطأ المميت، إذا استجابوا الشبهات ودعوات الطامحين الطامعين، لأن هذا الخطأ، يستبطن التخلي عن أصل أصيل وحساس في الشأن العقائدي، وهو أصل الإمامة الذي يحفظ به الدين في امتداده، وفي سلامة مساره، وفي أصالته، وفي قيمه، وفي أحكامه وشرائعه..

ولأجل ذلك لم يقل «صلى الله عليه وآله» إن إحدى النساء سوف تفعل كذا، لأن هذا التعميم لا يستطيع أن يكون حافزاً للبحث والتحري، والرصد..

كما أنه «صلى الله عليه وآله» لم يقل لامرأة بعينها: أنت ستفعلين ذلك، لأن لذلك أيضاً سلبياته ولا يوصل إلى المطلوب، بل قد يدعو المرأة المعنية، ومحبيها، والحزب الذي يهمه أمرها، والذي سيمتد تسلطهم على الأمور لعشرات السنين إلى التشكيك بالنص،

والسعي للتخلص منه، وإشاعة الريب في أصل صدوره أو التماس التعليلات والتأويلات التي تخرجه عن سياقه، وتفقده أثره، وتبطل دوره وما يتوخى منه(1).

كما أنه «صلى الله عليه وآله» لم يخرج إلى مجمع للرجال، ليخبرهم بأن إحدى زوجاته سوف تفعل ذلك، لأن ذلك وإن كان قد يثير العجب عند كثير منهم، ولكن قد لا يكون الحافز لديهم قوياً لإشاعة هذا الأمر أو في الاحتفاظ به حياً في ذاكرتهم، أو في تداوله فيما بينهم، بالمستوى الذي يريده رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ولأجل ذلك كله: اختار رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أن يثير هذا الأمر مع نسائه مباشرة وبطريقة تحمل معها حوافز قوية لتداوله، ثم تلمس المؤشرات العملية أو البيانية التي حملها موقف وممارسة الرسول في بيانه لهذا الأمر، لتحديد من ستصنع هذا الحدث، وتجعل نفسها محوراً فيه..

وللتدليل على ذلك نشير إلى ما يلي:

1 - إنه «صلى الله عليه وآله» قال لنسائه بصفة المتسائل العالم،

---

(1) إنما نتحدث عن سير الأمور بحسب طبيعتها بغض النظر عن السنة الإلهية التي تختزن خذلان أهل الباطل في سعيهم لطمس الحق، كما جرى لميثم التمار، حيث أصر ابن زياد على تكذيب علي «عليه السلام» فيما أخبره به عن كيفية قتله، فكانت النتيجة هي أنه لم يجد مناصاً عن فعل نفس ما أخبر به «عليه السلام».

المظهر لألمه ومرارته.. ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب، تخرج فتنبحها كلاب الحوأب تقتل من يمينها ويسارها قتلى كثيرة، تنجو بعدما كادت تقتل.

ولإظهار هذا الألم والمرارة أثر في تفاعل سامعيه معه، والشعور بالمسؤولية عما يجري له.

2 - إن عدم التصريح باسم من تفعل ذلك يحتم على جميع نسائه «صلى الله عليه وآله» أن يَعُدْنَ إلى أنفسهن للنظر في أعماق الأعماق، والتعرف على حقيقة الأفكار التي تراودهن، والمشاعر والانفعالات والتطلعات، والطموحات والحالات التي يعشنها، ويتعاملن مع الآخرين من خلالها، وعلى أساسها..

كما أن ذلك يدعوهن إلى السعي لتبرئة أنفسهن بالفعل وبالقول، وإن كانت بعضهن، أو كل واحدة منهن سوف تسعى إلى الإنظار إلى غيرها من نسائه «صلى الله عليه وآله»..

وسوف يكون لدى بعضهن أو أكثرهن ـ بحكم المنافسة الشديدة بينهن كضرائر، وما يتكتمن عليه من مشاعر الحسد لبعضهن ـ السعي إلى تكريس التهمة لدى واحدة بعينها والعمل على جمع الإشارات والدلائل على ذلك، ونشرها في أكبر عدد ممكن من الناس.

كما أن هذا الغموض يثير الحرص على كشف المخبأ، ويثير الشهية للبحث عنه.

3 - إنه «صلى الله عليه وآله» وإن كان قد ألمح إلى التي ستفعل

ذلك ـ حين قال لعائشة: إياك أن تكونيها يا حميراء.. وكذلك في إشارته إلى بيت عائشة وقال ثلاث مرات: من ها هنا الفتنة، من ها هنا الفتنة، من ها هنا الفتنة، من ها هنا يطلع قرن الشيطان(1)ـ ولكنه لم يكن صريحاً إلى الحد الذي تفقد معه عائشة القدرة على إنكار هذا الأمر والتبري منه.

وذلك ليؤسس هذا التبري، وذلك الإنكار إلى إدانة أعظم لها. وإلى استقباح ما أتته من ذلك بصورة أشد وأظهر.

4 ـ وقد وضع «صلى الله عليه وآله» عائشة في مأزق حقيقي، لا تجد لها فيه أية فرصة للاعتذار أو للتأويل، فهي أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما الإقدام عن علم وتصميم وعمد ظاهر، والتفات أكيد، وإما الإحجام، تحرجاً من مخالفة حكم الله تعالى، أو خجلاً من الناس على

---

(1) راجع: صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج4 ص46 وراجع ص92 و 174 وج5 ص20 وج8 ص95 وصحيح مسلم ج8 ص172 وسنن الترمذي ج2 ص257 وعمدة القاري ج15 ص30 والعمدة لابن البطريق ص456 والطرائف لابن طاووس ص297 والصراط المستقيم ج3 ص142 وج3 ص164 وج3 ص237 ووصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص83 والجمل لابن شدقم ص47 وكتاب الأربعين للشيرازي ص624 وبحار الأنوار ج31 ص639 وج32 ص287 وج57 ص234 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص471 والمراجعات ص333 وفتح الباري ج6 ص147 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص303.

أقل تقدير..

نعم.. لقد فعل النبي «صلى الله عليه وآله»، حين ذكر لها خصوصيات وتفاصيل، وجزئيات لا يمكن إلا أن تُرسِخ لديها، ولدى الناس كلهم اليقين بالخطأ الذي هي فيه.. وهي التالية:

ألف: أن صانعة الحدث ستركب جملاً.

ب: أن هذا الجمل سيكون كثير شعر الوجه..

ج: أنها ستمر على ماء الحوأب قرب البصرة..

د: أن كلاب الحوأب سوف تنبحها..

هـ: أنها ستكون محوراً لحرب ضروس..

و: أنها ستكون في خطر شديد وأكيد، على حياتها..

ز: أنها ستنجو في هذه الحرب..

ح: أنه حدد مكان وصورة الحدث، بذكره أن القتلى الذين سيسقطون سيكونون عن يمينها ويسارها..

ط: وذكر أن القتلى سيكونون كثيرين..

ي: في رواية الصدوق: أن النبي «صلى الله عليه وآله» حدد من ستكون هذه الحرب ضده، وهو وصيه «صلى الله عليه وآله». وحدد اسمه أيضاً، وهو علي بن أبي طالب.. فظهر بذلك أن من تبغض علياً ستكون هي صاحبة الجمل.

ك: زاد في رواية أخرى: أن النبي «صلى الله عليه وآله» ذكر

لعائشة اسم الجمل، وهو «عسكر»، ونهاها عن ركوبه.

وكل ذلك يعني: أنه «صلى الله عليه وآله» أراد أن يتكفل هذا البيان بدلالات كثيرة، ويشير إلى أمور مختلفة، نذكر منها أمرين:

الأول: أن يجعله في دائرة التداول المستمر، والنشر على أوسع نطاق ممكن..

الثاني: أنه يبقيه حياً في وجدان نساء النبي «صلى الله عليه وآله» بالخصوص، ويمنع من خمود جذوته في ذاكرتهن.. وخصوصاً التي تصدت لمناوأة وصي رسول الله، وأوغلت في بغضه، فإن ذلك يجعلها في موضع الظن والتهمة، لأكثر من سبب ومبرر.

كما أن حشد هذه القرائن التفصيلية الكثيرة لا بد أن يمنع من ادعاء الشبهة من قبل صاحبة الجمل.. فإنها لا تكاد تفلت من شاهد ودليل، حتى يمسك بها شاهد ودليل آخر، أوضح دلالة، وأشد وفقاً.. لتكون الحجة قاطعة، والبراهين ساطعة، والأعلام لائحة، والسبيل واضحة..

الدلالات فرضت نفسها:

وقد لاحظنا كيف أن هذه الدلالات المتتالية قد فرضت نفسها على عائشة، وساقتها إلى التردد في مواصلة مسيرها، ثم فرضت عليها التصريح بأقوال النبي «صلى الله عليه وآله» لها بصورة علنية، حتى أعلمت بها الجيش كله.

فنلاحظ ما يلي:

اسم الجمل:

إن اسم الجمل «عسكر» قد فاجأها، حتى امتنعت من ركوبه، واضطرتهم إلى تمويهه، وإلباسه جلاً آخر، وزعموا لها: أنهم أصابوا لها جملاً آخر أعظم من الجمل الأول خلقاً، وأشد منه قوة..

وبذلك يكون كل من حضر ما جرى، قد عرف أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أخبر عائشة بما يكون منها، وبأنه قد نهاها عنه، وحذرها منه..

وإن كنا نظن أنها كانت تقوم بما تقوم به عن معرفة تامة، وعن التفات متواصل إلى ما حذرها منه الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» مستحضرة في ذهنها ما أخبرها به الرسول، من أنها تحارب وصيه علياً «عليه السلام»، كما أخبر الزبير بأنه سيحاربه أيضاً وهو له ظالم. وهي تعرف بأنها تسير إلى حرب ذلك الوصي.. فامتناعها عن ركوب الجمل «عسكر»، لعله لأجل التمويه على الناس الذين تعرف أنهم قد سمعوا من وعن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما سمعته، فأرادت أن تتنصل من هذا الأمر، ولو بالامتناع الظاهري عن ركوب ذلك الجمل.

ولست أدري إن كانت قد التفتت إلى أن الجمل الثاني كان كثير شعر الوجه أيضاً، فهو أدبب كالجمل الأول.. أم أنها تظاهرت بعدم الالتفات إلى ذلك أيضاً..

ولست أدري أيضاً: إن كانت قد لاحظت أنه لم يكن أعظم خلقاً من

الجمل الأول، أم أنه مثله أو عينه، إذ يبعد أن تبلغ فيها الغفلة والسذاجة إلى هذا الحد الذي تريد الرواية أن توحي لنا به، فإننا نعرف أنها لم تكن كذلك قطعاً..

عائشة أسهمت في الإعلام:

إن عائشة قد واصلت إسهاماتها في نشر مخالفاتها والإعلان بها ـ حيث إنها حين نبحتها كلاب الحوأب، وعرفت اسم ذلك الماء ـ بما يلي:

ألف: إنها صرخت بأعلى صوتها، ولا بد أن يتساءل الناس عن سبب صرختها هذه، فإنها أهم شخصية في ذلك الجيش، ولا بد أن يتلقى الناس كل فعل أو قول منها بحساسية بالغة، فكيف إذا صدرت منها صرخة بأعلى صوتها؟!

ب: إنها قالت: إنا لله، وإنا إليه راجعون. فدلت بذلك على أن أمراً محزناً، وخطيراً قد حصل، وهذا يثير فضول الناس لمعرفة ذلك الأمر بصورة أقوى وأشد..

ج: إنها بالإضافة إلى ذلك صرحت بما يدل على أن أمراً يعنيها ـ هي بالذات ـ قد حصل، فقالت: إني لهية. فقطعت الشك باليقين حين أعلنت أنها هي المعنية بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن إحدى نسائه ستنبحها كلاب الحوأب..

فإن كان في ذلك الجيش الذي معها من لم يكن عرف بهذا الأمر، فقد عرفه الآن من صاحب العلاقة بالذات، وممن سمع كلام الرسول

مباشرة، وممن يهمه أن لا يطبق كلام النبي «صلى الله عليه وآله» في خصوص هذا المورد أيضاً..

د: ثم زادت في تأكيد هذا الأمر على نفسها حين أناخت بعيرها، وتوقف الجيش كله عن مسيره، وأصبح همُّ كل الناس معرفة سبب هذا منها..

هـ: ثم زادت الأمر أهمية أيضاً حين طلبت منهم أن يردوها..

و: ثم بررت لهم تصرفها هذا: بأن الدلائل قد دلت، والشواهد شهدت: أنها هي صاحبة ماء الحوأب.

ز: ثم أكدت ذلك بالقسم..

ح: ثم أقامت في موضعها يوماً وليلة، ليكون هذا الذي حدث هو حديث جميع الناس بدون استثناء، كما أن جميع الناس سوف يتساءلون عن مصير حركتهم تلك. هل أجهضت؟! أم أنها ستستمر وتتواصل؟!

ط: إن رفضها تصديقهم في قولهم لها: إن هذا ليس ماء الحوأب، قد زاد من حيرة الناس، ومن تنبههم وترقبهم للخطوات التالية..

أول شهادة زور في الإسلام:

ثم جاءت أول شهادة زور في الإسلام لتدق آخر وأقوى مسمار في النعش الذي حمل الجهل بهذه القضية إلى مثواه الأخير.

فقد عرف الخمسون والسبعون الذي شهدوا الزور، وكل من يلوذ

بهم، وكذلك الجمع كله: أن شهادة زور قد حصلت، وأن جرأة على الله تعالى بالأيمان الكاذبة قد تمت، وأن من شهد زوراً وحلف كاذباً قد كوفئ بالأكسية التي نالها، وبالدراهم التي أخذها. بل كان ما جرى إنما جرى استناداً إلى جُعل جعلوه للشهود، مقابل ارتكاب هذا الذنب العظيم.

فكانت الفضيحة الكبرى لقادة ذلك الجمع، أمام ذلك الجمع وغيره، وعرف الجميع أنهم لا شيء يردعهم عن الكذب، وعن شهادة الزور.. فكيف رضوا بهم قادة، وسلموا إليهم مصائرهم، وأمنوهم على أرواحهم؟!

ليست هذه أول شهادة زور:

غير أننا قدمنا في الجزء العاشر من هذا الكتاب: أن هناك شهادة زور أخرى سبقتها تحدثت عنها السيدة فاطمة الزهراء «عليها السلام».

وربّما يمكن الجمع بين الروايتين: بأن المقصود: أن تلك أول شهادة زور مكتملة العدد، وهذه أول شهادة زور تجاوز عدد الشهود فيها القدر المرسوم عادة في الشهادة، وهو الواحد أو الاثنان، ليصل إلى السبعين رجلاً..

مكيدة ابن الزبير:

وقد يؤخذ من النصوص: أن هذه القسامة لم تكف لإقناع عائشة

أيضاً. حتى كادها ابن الزبير بنحو أخذ عليها السبل، وأسقط مقاومتها، حيث قال لها: النجا! النجا! قد أدرككم علي بن أبي طالب، فارتحلوا نحو البصرة، كما قال ابن الأثير(1).

وهذا يقوى احتمال أن يكون قول المعتزلي: إن عائشة لما شهد لها الأعراب سارت لوجهها غير صحيح..

ومهما يكن من أمر، فإن هذا إعلان آخر للناس الذين حضروا تلك المشاهد وعاينوا تلك التصرفات، فيمكنهم أن يستدلوا به على طبيعة أساليب هؤلاء القوم، وأنهم لا يتورعون عن خداع حتى قادتهم ومن يتفيأون ظلهم، لتحقيق مآربهم، والوصول إلى ما يطمحون إليه..

كثرة كلاب الحوأب، وشدة نباحها:

ولا نريد أن نمر مرور الكرام على قول أبي مخنف: «نبحتها الكلاب حتى نفرت صعاب إبلها، فقال قائل من أصحابها: ألا ترون ما أكثر كلاب الحوأب، وما أشد نباحها».

بل نتوقف هنا لنشير إلى أنّ الكلاب لو كانت قليلة، فربما يتلقى الناس هذا الأمر على أنه أمر طبيعي، إذ من المألوف: أن ينبح كلب أو اثنان أو ثلاثة جماعة من الناس.. ولا يستدعي ذلك أي تعليق، ولا

(1) راجع: بحار الأنوار ج32 ص146 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص279 و 280 وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص155 وإمتاع الأسماع ج13 ص232.

يثير أية علامة تعجب.. أما إذا كثرت الكلاب، فإن ذلك يلفت النظر عادة، ويثير الفضول.. وربما يبادر البعض إلى التعليق وتسجيل الملاحظة.

وهكذا يقال بالنسبة لشدة النباح الذي واجههم به كلاب الحوأب، فإنها كانت بحيث لم يعهد الناس لها مثيلاً في الموارد الأخرى، فزاد ذلك في إثارة فضولهم، وعبروا عن عدم معهودية هذين الأمرين لهم، أعني كثرة الكلاب، وشدة نباحها..

ولعله لولا هذه الكثرة وتلك الشدة لمروا على ماء الحوأب، ولم يخطر لأحدهم أن يذكر اسمه على لسانه. ولاتخذت الأمور منحى آخر..

عائشة ونباح كلاب الحوأب:

وقد ذكرت الروايات: أن عائشة خافت أن تكون هي صاحبة الجمل الأدبب التي تنبحها كلاب الحوأب، وقالت: ردوني، ردوني إلخ..

غير أننا لا نستطيع قبول دعوى خوفها هذا ببساطة، ونرى: أن من المحتمل أن يكون خوفها من الفضيحة، وانفضاض الناس من حولها، وعدم بلوغها أهدافها في قتل علي «عليه السلام»، وإيصال طلحة إلى الخلافة..

إلا إن كانت قد خافت من أن تنالها الكلاب بأذى في جيدها، فخوفها من الكلب كخوف المرأة من الفأرة، فلما أمنت واصلت

سيرها.

كما أننا لا نعتقد: أن عائشة كانت من الغباء بحيث جازت عليها شهادة الزور التي جاؤوا بها: أن هذا الماء ليس هو ماء الحوأب. بل لعل قبولها كان لأجل اطمئنانها أن عوام الناس هم الذين جازت عليهم هذه الحيلة. وأمنت غائلة انفضاضهم من حولها، وإضعاف أمرها، وضياع هدفها.

مع احتمال أن تكون هذه النصوص غير واقعية، وقد صنعت لإظهار براءة عائشة من تعمد مخالفة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في ما أخبرها به وحذرها. وقد ذكرتها به أم سلمة قبل مسيرها من مكة بساعة، أو بساعات. وكان صلى الله «عليه السلام» قد قاله لزوجاته، أو قاله لعائشة بحضور نسائه(1).

(1) راجع: النهاية لابن الأثير ج2 ص96 والقاموس المحيط ج1 ص65 والمواهب اللدنية ج2 ص195 وشرح المواهب اللدنية للزرقاني ج7 ص216 والمصنف = = لابن أبي شيبة ج15 ص265 و 260 رقم 19631 ورقم 19617 وأعلام النبوة للماوردي ص136 والفائق ج1 ص408 والجمل للشيخ المفيد ص432 متناً وهامشاً، والغدير ج3 ص188 - 191 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص469 وتاريخ أبي الفداء ج1 ص173 والإمامة والسياسة ج1 ص60 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص181 وكنز العمال ج11 ص334 و 333 ومسند أحمد ج6 ص97 وكفاية الطالب ص171 ومجمع الزوائد ج7 ص234 والسيرة الحلبية ج3

وإنما قلنا ذلك لأننا نرى أن نفس عائشة كانت على يقين من خطأها في حربها علياً «عليه السلام»..

كما أن هدفها لم يكن هو الإصلاح بين الناس، كما أظهرته سيرتها في هذه الحرب من أولها إلى آخرها.. وسيرتها هذه تغنينا عن إيراد الشواهد..

ص313 والسيرة النبوية لدحلان ج1 ص233 وإسعاف الراغبين ج67 ومسند أبي يعلى ج8 ص282 وتذكرة الخواص ص66.

الفصل الخامس:

الأفغاني.. وحديث كلاب الحوأب..

الأفغاني وحديث كلاب الحوأب:

وذكر سعيد الأفغاني حديث كلاب الحوأب، وقولهم عن عائشة: أنها لما سمعت نباح كلاب الحوأب «..استرجعت وذكرت ما قيل لها في ذلك فقالت: «ردوني إلى حرم رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا حاجة لي في المسير».

فقال ابن الزبير: «بالله ما هذا الحوأب، ولقد غلط فيما أخبرك به».

وكان طلحة في ساقة الناس. فلحقها، فأقسم أن ذلك ليس بالحوأب. وشهد معه خمسون رجلاً (!!) ممن كان معهم، فكان ذلك أول شهادة زور أقيمت في الإسلام»[1] اهـ. وما شاء الله كان.

---

(1) راجع: الجمل لابن شدقم ص44 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص280 وعن مروج الذهب ج2 ص5 و (ط أخرى) ج3 ص366 والإمامة والسياسة ج1 ص56 وشرح نهج البلاغة ج2 ص497، ثم قال الأفغاني من دون أن يأتي بأي دليل: وأحب للقارئ: أن يقرأ في مروج الذهب (ج2 ص6) وصفاً (عنترياً معراجياً) لموكب علي بن أبي طالب، ليرى كيف

ثم قال:

وبعد.. فما هذا الحديث الذي زعمت الروايات أن عائشة تذكرته عند ماء (الحوأب)؟! لقد مر بك ص 97 رواية ابن أبي الحديد وشكنا فيها، وأكثر روايات ابن أبي الحديد والمسعودي في هذا الموضوع يصعب قبولها على الناقد لأمرين اثنين:

الأول: عصبية الرجلين لعلي وتشيعهما له تشيعاً ظاهراً لا خفاء به.

ولو اطلع عليه علي نفسه لكان أشد الناس له إنكاراً. والعصبية حجاب ثقيل، كثيراً ما صرف صاحبه عن الرؤية الصحيحة، وكثيراً ما حمله ـ من حيث يشعر ولا يشعر ـ على الإغضاء عن عيوب الروايات إذا كان فيها ما ينصر إمامه أو أحد أتباعه، أو يناهض خصومه من قريب أو بعيد، ولعله يجد ذلك من أعظم القرب إلى الله، والغاية دائماً ـ عندهم ـ تبرر الوسيلة.

وأما الأمر الثاني: فهو تهافت ظاهر في الخبر نفسه يستبعد معه التصديق. والأمران مجتمعان هنا.

فتغيير جلال الجمل (عسكر) غير كاف في الضحك على السيدة عائشة، ولا أثر له البتة في تغيير (السمات الفارقة) في نظر أغفل الناس، فكيف بأذكاهم؟!

يكتب التاريخ هذا المؤرخ بأسلوب هو بالدعايات ألصق منه بالتاريخ.

وكذلك حشد الشهود يشهدون حالفين بالله: أن هذا الماء ليس بالحوأب بعد أن أيقنت السيدة أنه الحوأب وهمت بالرجوع، غير معفٍّ على هذا اليقين.

وأقوى من ذلك كله: أن طلحة الصحابي الجليل أحد العشرة المبشرين لن يرتكب هذا التزوير الذي زعمه ـ كذباً ـ رواة المسعودي أو المسعودي نفسه.

هذا من حيث النقد الداخلي للخبر (نقد المتن). أما النقد الخارجي (نقد السند)، فإن علينا أن نستفيد من قواعد المحدثين القويمة في هذا الشأن، وأنا أستغرب الاستغراب كله ممن يدرسون (قواعد التحديث) المسماة (مصطلح الحديث)، ويحفظونها للبركة، ولا يمارسونها البتة. ولست أدري أي فائدة لهم إذن من دراسة المصطلح إذا كانوا لا ينتوون العمل به.

لقد قرر بعض علماء الحديث ـ والمحدثون في الحضارة العربية هم أئمة المؤرخين، وبناة التاريخ على القواعد الصحيحة ـ أنه لا تقبل رواية صاحب نحلة فيما ينصر نحلته، ولا ذي هوى ـ مهما كان ثقة ـ فيما يوافق هواه، ولا فيما يناهض خصومه. وعلى ذلك فابن أبي الحديد والمسعودي ليسا بثقتين في هذا الموضوع: موضوع علي وعائشة.

لكن الأمر ليس أمرهما فقط. ومن الحق علينا أن نقرر هنا: أن حديث الحوأب مشهور تعددت مصادره، يشار إليه في كتب اللغة وفي

كتب التاريخ، وفي بعض كتب الحديث.

تجده مثلاً في كتب اللغة: في الفائق للزمخشري (ج1 ص190)، وفي القاموس مادة (الأدبب).

وفي كتب التاريخ: في الطبري ومن أخذ عنه، وفي المسعودي وصاحبه، وقد مرت رواياتهما.

وتجده في بعض كتب الحديث والرجال: كالإستيعاب لابن عبد البر، وسير النبلاء للذهبي (ج2 ص60 و 82)، ومسند الإمام أحمد، وهذا لفظ الحديث فيه: «كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب».

ولفظه في سير النبلاء للذهبي بسنده الخاص: «أيتكن صاحبة الجمل الأدبب، يقتل حولها قتلى كثيرون، وتنجو بعدما كادت»؟!

والذي عند الزمخشري: «أيتكن صاحبة الجمل الأدبب، تسير (أو تخرج) حتى تنبحها كلاب الحوأب»؟![1]. وهذا الحديث في مصادر عدة.

لقد قرن الذهبي في هذا الحديث حكماً وهو: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجوه».

وكنت علقت على قوله هذا لما نشرت سير النبلاء قائلاً:

«في النفس من صحة هذا الحديث شيء، ولأمر مَّا أهمله

---

(1) قال الزمخشري: الأدبّ كالأزب وهو الكثير وبر الوجه، فأظهر التضعيف لتزاوج الحوأب.

أصحاب الصحاح. وقد جاء في معجم البلدان (مادة حوأب) ما يفيد: أن صاحبة هذا الخطاب سلمى بنت مالك الفزارية، وكانت سبية وهبت لعائشة، وهي المقصودة بخطاب الرسول الذي زعموه، وقد ارتدت مع طليحة الأسدي، وقتلت في حروب الردة.

ومن العجيب: أن تصرف بعض الروايات هذه القصة ـ إن صحت ـ إلى السيدة عائشة إرضاء لبعض الأهواء العصبية»[1]. وما قرره ياقوت هنا مهم، فلا تنسه.

وأضفت في موضع آخر، لما رواه الذهبي بسنده العالي قولي:

«إن لم يصح هذا الحديث، فهو مما دسه الوضاعون من بعض الفرق على صالحي المحدثين، انتصاراً لأهوائهم المذهبية»[2].

عزّ هذا التعليق الذي قلته في (سير النبلاء) على بعض الأفاضل من أهل الحديث، وأكدوا لي أن الحديث صحيح، وهم ليسوا بحاجة إلى هذا التأكيد، فإن الذهبي نفسه إمام الحفاظ والمحدثين في زمنه صحح إسناده (إسناده فقط)، وأردف ذلك بقوله: «ولم يخرجوه».

وأزيد هنا أمرين:

الأول: لو كان هذا الخبر صحيحاً لرجعت عائشة من فورها، فليست بالتي تلقي بنفسها في التهلكة على بصيرة.

---

(1) عن سير النبلاء ج2 ص70 و 98 و (ط مؤسسة الرسالة) ج2 ص177.

(2) نفس المصدر.

والثاني: أن سند الذهبي في هذا الحديث ينتهي ـ في إحدى روايتيه ـ إلى ابن عباس، وابن عباس ـ على عدالته ـ ممن خب وأوضع في الحزبية السياسية، فهو أكبر أنصار علي وألد خصوم عائشة في خلافها عليه.

فلعل هذا جعله ـ إن صحت نسبة الحديث إليه ـ يتسامح ويغض عما فيه لتأييد مذهبه السياسي، وإلا فإني أسأل: هل كان ابن عباس حاضراً قول النبي هذا وهو بين نسائه؟!

إني ـ استناداً إلى سكوت الرواية عن ذلك من جهة، وإلى ضرورة التصريح بذلك من جهة ثانية ـ أقطع بالنفي، وإن على المثبت أن يأتي بدليل ينص على أن ابن عباس كان حاضراً مجلس النبي «صلى الله عليه وآله» وسلم مع نسائه!!

ولا يغني ـ هنا خاصة ـ قولهم: «إن مراسيل الصحابة يحتج بها»، لأن وجود ابن عباس هنا مع النساء في حديث خاص بهن، غير مألوف، فيحتاج إثباته إلى النص الصريح.

هذا ولم أذكر ما في ذوقي الخاص لقاء هاتين السجعتين في رواية الزمخشري: «ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب، تسير حتى تنبحها كلاب الحوأب» من بعد عن البلاغة النبوية عند من كثر إلفه لها.

ولست أدري لم لا يطبق أولئك الأفاضل قواعد المحدثين على المتن والسند معاً؟! ومهما يكن، فقد بينت للقارئ ـ فيما تقدم ـ ما

حداني على الشك، وفيه بلاغ(1).

وآخر ما رأيت من الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله في موضوع يوم الجمل حديث عن أبي بكرة:

قيل له: «ما منعك ألا تكون قاتلت على بصيرتك يوم الجمل»؟!

قال: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: يخرج قوم هلكى قائدهم امرأة، قائدهم في الجنة».

ويرى المدقق شيئاً من البعد بين الجواب، والسؤال: فإذا كان القوم هلكى فلم لم يقاتل على بصيرته مع الصف الآخر: صف غير الهلكى؟! لقد كان الجواب المعقول للذين لم يقاتلوا مع إحدى الفئتين إذا سئلوا مثل هذا السؤال أن يحتجوا باعتزالهم الفتنة وما اشتبه من الأمور، كذلك فعل كثير من الصحابة الأجلاء. ثم في متن هذا الحديث بعد ظاهر عن المعقول: أصحيح أن أصحاب الجمل هلكى كلهم إلا عائشة؟!

الجواب: لا، ففيهم طلحة والزبير، وهما من المبشرين بالجنة،

---

(1) وذكر الأفغاني في الهامش: أن القاضي أبي بكر ابن العربي ذكر في كتابه: العواصم من القواصم (ط سنة 1371هـ) ص161 ما يلي: «وأما الذي ذكرتم من الشهادة على ماء الحوأب، فقد بؤتم في ذكرها حوب (إثم)، ما كان قط شيء مما ذكرتم. ولا قال النبي صلى الله عليه ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد بشهادتهم، وقد كتبت شهاداتكم بهذا الباطل وسوف تسألون».

وفيهم بدريون وفيهم مهاجرون وأنصار أخرجهم من بلدهم الحمية لله أن تعطل حدوده، وذوو المآرب في جيش عائشة قلة قليلة، وهذا كاف في القطع بعدم صحة نسبة كلام في يوم الجمل مما تقدم إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»[1].

ونقول:

إن ما ذكره هذا الرجل غير سديد، لأسباب كثيرة، نذكر بعضها ضمن العناوين التالية:

التشيع والعصبية:

ذكر أن تشيع المسعودي والمعتزلي، انتهى بهما إلى العصبية التي حجبت الرؤية الصحيحة عنهما، ولو اطلع علي «عليه السلام» على هذا الأمر لاشتد إنكاره عليهما.

ونقول في جوابه:

---

(1) كتاب الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين لأبي منصور عبد الرحمن بن عساكر. (مخطوط في دار الكتب الظاهرية) رقمه (حديث535) ـ الحديث الثاني عشر. وراجع: مجمع الزوائد ج7 ص234 وفتح الباري ج13 ص46 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص711 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص197 والتاريخ = = الكبير ج6 ص205 وضعفاء العقيلي ج3 ص196 والموضوعات لابن الجوزي ج2 ص10 والبداية والنهاية ج6 ص237 وإمتاع الأسماع ج13 ص231.

أولاً: إن ابن أبي الحديد لم يكن من الشيعة، بل هو من أهل السنة، ولكنه اعتقادياً يتخذ نحلة الاعتزال البغدادي، أي أنه يفضل علياً «عليه السلام» على جميع الصحابة، ولكنه يصحح خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، ويدافع عنها، إلى حد أنه يصدِّر كتابه شرح نهج البلاغة ـ بقوله الذي يرفضه الوجدان والعقل ـ بحمد الله تعالى: على أن «قدم المفضول على الأفضل، لمصلحة اقتضاها التكليف»(1).

كما أنه يستشرس في الرد على كل ما يستدل به على إمامة أمير المؤمنين «عليه السلام»، ويتمحل لرده الوجوه الباردة، والتأويلات الصبيانية التي تثير الغثيان، وما أورده في كتابه شرح نهج البلاغة من ذلك رداً على السيد المرتضى في الشافي شاهد صدق على ما نقول.

ثانياً: إن التشيع لعلي «عليه السلام» لا يلازم العصبية..

ثالثاً: إذا كان التشيع يعني العصبية لعلي «عليه السلام»، ويلازمها، فلماذا لا يكون التسنن يعني التعصب لخصوم علي «عليه السلام» من الذين غصبوا الخلافة منه، أو ساعدوا على غصبها، أو أيدوا الغاصبين، وتعصبوا لهم، وحاولوا تبرئتهم من كل عيب، وإبعاد كل شبهة عنهم.

رابعاً: إن العصبية إذا كانت للحق، فإن علياً «عليه السلام» لا

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص3.

ينكرها، ولا يأباها.. بل هو يحث عليها ويرضاها؟! أو يكافئ عليها؟!

لأن الرذيلة هي التعصب للباطل، أما التعصب للحق، فهو فضيلة يحبها الله وأهل الله.

خامساً: لماذا حصر رواية نباح كلاب الحوأب لعائشة، وكل ما يرتبط بها بالمسعودي والمعتزلي، فقد اعترف هذا الرجل: بأن رواة هذه القضية من سائر الملل الإسلامية والعلماء الأثبات والمعتمدون، أكثر من رواة الشيعة، والمعتزلة. واعترف أيضاً بشهرة هذا الحديث، وبتعدد مصادره من غير الشيعة، وعدَّد هو نفسه بعض المؤلفات التي احتضنته، وذكر منهم بعض الأئمة الكبار من أهل السنة، كأحمد بن حنبل، وابن عبد البر، والذهبي، والطبري، والزمخشري وغيره.. ومنهم من حكم بصحة هذا الحديث..

التهافت المزعوم في حديث الحوأب:

وقد زعم هذا المستدل: أن التهافت في الخبر يمنع من تصديقه، فإن تغيير جلال الجمل لا يكفي في الضحك على عائشة، وهي من أذكى الناس.

ونجيب:

أولاً: إن الله تعالى قد جعل شهادة امرأتين مقابل شهادة رجل واحد، مع أن الشهادة تكون عن مشاهدة وحضور ومعاينة، ولم يستثن من هذا الحكم عائشة ولا غيرها.. وقد علل ذلك بقوله: **(أَنْ تَضِلَّ**

إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)[1]، فلو لم تكن المرأة في معرض الخطأ أو الضلال في الشهادة، وبحاجة إلى تذكير ولفت نظر، لجعلت شهادتها على حد شهادة الرجل.

وهذا لا ربط له بالذكاء، والحنكة، والقدرة على التدبير للأمور التي يكون مجالها حركة الفكر والذهن في الأمور الذهنية، دون الصور الانتزاعية..

ثانياً: إن هذا الرجل قد بنى كلامه على مسلَّمة عنده تقوم: على إحسان الظن بنوايا عائشة، مع أن الأمر لا ينحصر بهذه الفرضية، إذ لعل عائشة قد تغاضت عن هذا الأمر، وتظاهرت بقبول دعواهم هذه بعد تغيير جلال الجمل، لأنها تريد أن تجد مخرجاً لنفسها من الورطة التي واجهتها بعد أن كان الناس يعرفون اسم الجمل مما سمعوه من الرسول. أو أنها توهمت ذلك.

ولم يكن بإمكان عائشة التراجع عن مسيرها ذاك، لأن هذا التراجع يكرس الحق ـ كل الحق ـ في جانب علي «عليه السلام»، وهو الرجل الذي لا تطيق أن تذكره بخير أبداً.. وتريد إسقاط حكومته، وإلحاق الأذى به والتخلص منه بأية صورة كانت..

ثالثاً: إذا كانت عائشة لا تقدم على هذا الأمر لأنها تلتزم بأوامر الله ورسوله.. فلماذا خالفت أوامر الله ورسوله لها بأن تقر في بيتها؟!

---

(1) الآية 282 من سورة البقرة.

ولماذا أقبلت على شن حرب قتل فيها عشرات الألوف من المسلمين؟!

ولماذا أمرت بقتل السبابجة في البصرة بعد أسرهم، فذبحوا كما يذبح قطيع الغنم، وهم أربع مئة رجل؟!

ولماذا أمرت بقتل عثمان بن حنيف؟! ولماذا؟! ولماذا؟!

رابعاً: إن عائشة نفسها تنفي العصمة عن نفسها ـ كما صرح به نفس هذا المستدل ـ فقد ذكر: أن الأحنف قال لها وهي في البصرة:

«أعندك عهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» في خروجك هذا؟!

قالت: لا.

قال لها: أفعندك عهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنك معصومة من الخطأ؟!

قالت: لا.

قال لها صدقت. إن الله رضي لك بالمدينة، فأبيت إلا البصرة، وأمرك بلزوم بيت نبيه «صلى الله عليه وآله»، فنزلت بيت الحرشة الضبي إلخ..»**(1)**.

وقد نفى سبحانه العصمة عنها وبين حاجتها إلى التوبة مما اقترفته فيما أنزله فيها وفي حفصة من آيات سورة التحريم ومنها قوله

(1) راجع: عائشة والسياسة ص146 و 147.

تعالى: (**إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً**)(1).

كما أن قوله تعالى: (**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً**)(2). يدل على عدم عصمة نسائه «صلى الله عليه وآله».

فلا بد من إثبات حصول هذه التوبة منها بصورة قاطعة.. على أن هذه التوبة حتى لو ثبتت، فذلك لا يكفي أيضاً للقول بأنهن لم يصدر منهن بعدها أي ذنب أصلاً، لا في حياة النبي «صلى الله عليه وآله»، ولا بعد وفاته.. بل لا بد من رصد سلوكهن للحكم عليهن من خلال تصرفاتهن، ومدى موافقته للأحكام الشرعية والأوامر النبوية.

ولا يصح أن يجعل حسن الظن بهن دليلاً على كذب ما ينسب إليهن من أفعال.

في النساء أفضل من عائشة:

بل إن آيات سورة التحريم قد أظهرت أنه كان في سائر النساء في المجتمع الإسلامي من هن أفضل من عائشة وحفصة، وأن

---

(1) الآيتان 3 و 4 من سورة التحريم.

(2) الآية 30 من سورة الأحزاب.

المصلحة قد تقتضي أن يطلقهما النبي «صلى الله عليه وآله»، ويزوجه الله تعالى إحدى تلك النساء اللواتي هنَّ خير من عائشة فضلاً عن حفصة. وهن كثيرات كما ظهر في سياق الآية المذكورة آنفاً..

فما يُدعى من فضل لعائشة على نساء الأمة غير صحيح، لأن هذه الآية تبطله وتكذبه.. فما بالك بمن يفضل عائشة على أم سلمة أو على خديجة، أو على السيدة فاطمة الزهراء «صلوات الله وسلامه عليهن أجمعين»؟! فإنه واقع ـ ولا شك ـ في دهم كبير.

فجعل إحسان الظن أصلاً تقاس عليه الروايات، ثم تقبل وترفض على أساس موافقته ومخالفته لا أساس له من الصحة..

ما أكثر رواة الشيعة في صحاح السنة:

وبعد.. فإنه إذا كانت روايات الشيعة والمعتزلة مردودة، فما عليه إلا أن يتخلى عن عشرات بل مئات الروايات الموجودة في البخاري ومسلم.. فضلاً عن باقي الصحاح الست، وأن يهمل الألوف من الروايات في سائر كتب الحديث والرواية لوجود بعض الشيعة أو المعتزلة في سلسلة أسانيدها..

وقد أورد العلامة الكبير السيد عبد الحسين شرف الدين مئة راو شيعي، روى عنهم السنة في صحاحهم، في كتابه المراجعات في المراجعة السادسة عشرة، فراجع..

الشهود ويقين عائشة:

ثم إن هذا الرجل استدل على سقوط روايات الحوأب عن الاعتبار بأن شهادة الشهود وحلفهم لا يمكن أن يبدل يقين عائشة، حتى همت بالرجوع!!

وقال في موضع آخر:

«لو كان هذا الخبر صحيحاً لرجعت عائشة من فورها، فليست بالتي تلقي بنفسها في التهلكة على بصيرة».

ونجيب:

أولاً: قد ذكرنا سابقاً: أن من الجائز أن تكون عائشة قد تظاهرت بقبول شهادتهم وحلفهم، لأنها ترى أن رجوعها عن مسيرها سيكون بمثابة كارثة عظمى، على مشروعها الرامي إلى إسقاط خلافة علي «عليه السلام».. وإلحاق الأذى به بأية صورة كانت.

ثانياً: إنه لا معنى لجعل حسن الظن هو الحاكم في أمثال هذه القضايا، فضلاً عن الإفراط في حسن الظن بنواياها، بعد أن أظهر القرآن ودلت الأحاديث الكثيرة على صدور مخالفات كثيرة منها بحق الرسول، وبحق علي «عليه السلام» في حياته.. وفي سورة التحريم ما دل القرآن على لزوم توبتها.. وقلنا: إن هذه التوبة لا بد من ثبوت حصولها على نحو اليقين.

كما أنها لو ثبتت، فإنها لا تمنع من إقدامها على ذنوب أخرى كهذا الذنب وغيره، مع العلم بأن ما طلب القرآن توبتها منه كان من

الذنوب العظيمة، التي احتاج معها رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى الوعد الإلهي بالنصر والرعاية، وإلى نصرة ومعونة جبريل، وصالح المؤمنين، والملائكة بعد ذلك ظهير له ومعين..

كما لا مجال لغض النظر عن أمرها بقتل السبابجة، وهم أسرى بأيدي أصحابها، وأمرت بقتل ابن حنيف.. وخاضت حرباً ضروساً ضد إمامها، قتل فيها عشرات الألوف، معترفة بعدم العصمة لنفسها في ذلك.

ثالثاً: ما الدليل على أن هذه الشهادة التي أقامها طلحة لها، وذلك الحلف لم يغير من يقين عائشة؟! فإن يقينها كما تدعي الروايات قد نشأ من سماع كلام الدليل الذي كان معهم، فلماذا لا يزول هذا اليقين بشهادة خمسين رجلاً، وخصوصاً إذا أكدوا ذلك بالقسم؟!

رابعاً: بالنسبة لما زعمه هذا الرجل من أن طلحة لا يرتكب هذا التزوير الذي ارتكبه المسعودي، أو أحد رواته، نقول:

إن طلحة كان على رأس من أجلب على عثمان، وقاد الجماهير لقتله، ثم اتهم علياً «عليه السلام» بقتله مع أنه بريء من دمه براءة الذئب من دم يوسف، ثم قاد حرباً قتل فيها عدة ألوف من المسلمين، قال بعضهم: إنهم أكثر من ثلاثين ألفاً، بدعوى المطالبة بدمه..

كما أن طلحة قد بادر إلى البيعة لعلي «عليه السلام» باختياره، وأبصر عليه بقبولها مدة خمسة أيام، ثم نكث بيعته، وطلحة هو الذي يقتل أسراه من السبابجة الأبرياء، ويذبحهم كما يذبح الغنم، ويغدر

بفريق كبير من الناس كان قد أعطاهم الأمان.. ويتجرأ على رسول الله «صلى الله عليه وآله» في نسائه، حتى تنزل الآيات المحرمة للتعرض لهن في حياة النبي «صلى الله عليه وآله» وبعد وفاته.. وطلحة هذا هل يتورع عن تدبير شهادة زور تنجيه من الفضيحة، وتمكنه من مواصلة تنفيذ خطته الرامية إلى إسقاط خلافة علي «عليه السلام»؟!

خامساً: لماذا يحسن الظن بطلحة القاتل لألوف الناس المسلمين، والفاعل لكل تلك الأفاعيل، ولا يحسن الظن بالمسعودي ورواته؟! ولم يظهر له منهم ما يدل على ارتكابهم أدنى مخالفة سوى ما يتهمهم به من دون دليل معقول أو مقبول..

وأليست شهادته على المسعودي وروايته هي من شهادات الزور التي هي امتداد للشهادة التي دبروها لإزالة يقين عائشة بماء الحوأب، حذراً من رجوعها من مسيرها معهم؟!

سادساً: قد تقدم في بعض فصول هذا الكتاب: عدم صحة حديث العشرة المبشرين بالجنة. فراجع..

لا يقبل حديث من ينصر نحلته:

ثم عاد هذا المستدل لتكرار مقولته السابقة حول عدم قبول رواية صاحب نحلة فيما يناهض خصومه، «وعلى ذلك، فابن أبي الحديد والمسعودي ليسا بثقتين في هذا الموضوع: موضوع علي وعائشة».

ونقول له:

أولاً: إن عدم قبول رواية صاحب نحلة فيما يناهض خصومه لا يعني كذب روايته، بل معناه: عدم حجيتها إلى أن يوجد لها شاهد، أو تدل القرائن على إمكان الاعتماد عليها.. فلماذا بادر هذا المستدل إلى الحكم على هذه الرواية بالكذب، بصورة قاطعة؟!

ثانياً: إنه هو نفسه قد اعترف بأن حديث الحوأب رواه الكثيرون من أهل نحلته ولم ينفرد به المسعودي، كما أن حديث شهادة الزور لم ينفرد به المسعودي، بل رواه غيره من الشيعة، ومن غيرهم. ومنهم: البلاذري، وابن أعثم وسبط ابن الجوزي، والبيهقي واليعقوبي، وابن قتيبة(1).

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص288 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص181 والإمامة والسياسة ج1 ص82 وراجع أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص224 وتذكرة الخواص ص66 والمحاسن والمساوي ج1 ص76 و 77 وحديث الحوأب موجود في المصادر التالية: المصنف لعبد الرزاق ج11 ص365 ومستدرك الحاكم ج3 ص120 و 130 والإصابة ج8 ق1 ص111 وكنز العمال (ط الهند) ج6 ص83 والاستيعاب ج2 ص745 وتاريخ بغداد ج9 ص185 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج8 ص56 وراجع أيضاً: الفائق ج1 ص190 وسير أعلام النبلاء ج2 ص60 و 82 والسيرة الحلبية ج3 ص320 و 321 والفخري ص77 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج5 ص444 و 445 والجمل ص234 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص536 ومسند أحمد ج6 ص52 و 97 والإيضاح ص75 - 76 والإمامة والسياسة ج1 ص63 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2

وباعترافه هذا يكون قد انتكث غزله، وانتقض فتله، وأجهز عليه عمله..

ثالثاً: بالنسبة لقوله عن حديث الحوأب: «ولأمر ما أهمله أصحاب الصحاح».. **نقول:**

نعم، لأمر ما أهمله أصحاب الصحاح. وهو عصبيتهم، وحبهم للتخفيف من وطأة هذا الأمر على عائشة، ولو بقيمة طمس الحقائق، وما أكثر الأحاديث التي أهملوها لمجرد الذب عمن يتعصبون لهم، أو للتعتيم على فضائل وكرامات علي وأهل بيته «عليه وعليهم السلام»، أو لغير ذلك من أسباب غير مرضية عند الله. ولا يرضاها أهل الإنصاف من خلقه.

= = ج4 ص224 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص181 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص469 والعقد الفريد ج4 ص332 والمحاسن والمساوي ج1 ص76 ومعاني الأخبار ص305 والمسألة الكافية كما في بحار الأنوار ج32 ص279 وأعلام النبوة ص155 وأنساب السمعاني ج2 ص286 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص149 والسرائر ج3 ص627 وكفاية الطالب ص171 ونهاية الأرب ج20 ص32 والبداية والنهاية ج7 ص230 و 231 ومجمع الزوائد ج7 ص234 والمطالب العالية ج4 ص297 والصواعق المحرقة ص119 وسمط النجوم ج2 ص434 ونور الأبصار ص184 والنهاية ج1 ص456 ومعجم البلدان ج2 ص314 والكامل في التاريخ ج3 ص210 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص217.

أم زمل صاحبة الجمل.. لا عائشة:

وقد أوصى هذا الرجل: بأن لا ننسى حديث أم زمل الفزارية، واعتبره حديثاً مهماً.

والحقيقة هي: أن هذا الحديث قد رواه الطبري في تاريخه عن سيف بن عمر، وهو: أن أم زمل سلمى بنت مالك بن حذيفة بن بدر كانت قد سبيت في عصر الرسول «صلى الله عليه وآله» في أيام أم قرفة، فوقعت لعائشة، فأعتقتها، فكانت تكون عندها، وكان النبي «صلى الله عليه وآله» قد دخل عليهن يوماً، فقال: إن إحداكن تستنبح كلاب الحوأب.

ثم رجعت سلمى إلى قومها. وكانت تشبه بأمها في عزها، فارتدت، وطلبت بذلك الثار، فتجمع إليها كل فلٍّ ومضيَّقٍ عليه من أحياء غطفان، وهوازن، وسليم، وأسد، وطي، فذمرتهم، وأمرتهم بالحرب، وتشجعوا على ذلك، وتجمع إليها الشرداء من كل جانب.

فلما بلغ ذلك خالد بن الوليد سار إلى المرأة، واقتتلوا قتالاً شديداً، وهي واقفة على جمل أمها، وفي مثل عزها.

وكان يقال: من نخس جملها فله مائة من الإبل لعزها.

وأبيدت يومئذ بيوتات من خاسئ، وهاربة، وغنم. وأصيبت في أناس من كاهل، وقتل حول جملها مئة رجل، حتى اجتمع على الجمل

فوارس، فعقروه، وقتلوها. وبعثوا بالفتح إلى المدينة(1).

ونقول:

أولاً: إن هذه الرواية لم ترد إلا عن سيف بن عمر، الذي يقول عنه ابن معين: ضعيف، فلس خير منه.

وقال أبو داود: ليس بشيء، كذَّاب.

وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث.

وقال ابن أبي حاتم: متروك الحديث.

وقال ابن السكن: ضعيف.

وكذا قال الفيروزآبادي.

وقال ابن عدي: ضعيف، بعض أحاديثه مشهورة، وعامتها منكرة لم يتابع عليها.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. اتهم بالزندقة. وقال: قالوا: كان يضع الحديث.

وقال الحاكم: متروك اتهم بالزندقة.

وقال عنه ابن حجر: شديد الضعف.

ووهّاه الخطيب البغدادي.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص263 و 264 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص492 والكامل في التاريخ ج2 ص350 ومعجم البلدان ج2 ص360 و 361 والإصابة ج4 ص 425 وراجع: الأعلام للزركلي ج3 ص115.

وقال ابن عبد البر: متروك.

وقال صفي الدين: ضعفوه..

وغير ذلك[1].

ثانياً: قال العلامة العسكري «رحمه الله»: «لا أدري من أين جاء سيف بسلمى أم زمل إلى عائشة، وكيف أخرجها إلى ظفر والحوأب. وكان قوم حذيفة (أي ابن بدر) بوادي القرى بين الشام والمدينة. والحوأب على طريق البصرة»[2].

ثالثاً: إن هذا الرجل قد أظهر أنه مستعد لأن يأخذ عن متّهم بالزندقة، وبوضع الحديث، وضعيف شديد الضعف، ومتروك، وواه، وليس بشيء، وكذاب، وفلس خير منه، ويروي الموضوعات عن الأثبات..

ويترك حديثاً صححه الذهبي كما اعترف هو به، وابن كثير[3]، وابن عبد البر[4]، وغيرهم.. واعترف هو أيضاً بشهرته، وذيوعه،

---

(1) راجع كتب التراجم والرجال. وكتاب عبد الله بن سبأ للعلامة العسكري = =«رحمه الله» ج1 ص76 - 78.

(2) عبد الله بن سبأ ج1 ص214.

(3) البداية والنهاية ج6 ص212 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج6 ص236 وراجع: فتح الباري ج13 ص45 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص409.

(4) الإستيعاب (مطبوع مع الإصابة) ج4 ص360 و (ط دار الجيل) ج4

وبنقله في مختلف المصادر الإسلامية..

رابعاً: إنه تأسف أن تُصْرَفَ بعض روايات هذه القصة ـ إن صحت ـ إلى السيدة عائشة إرضاء لبعض الأهواء العصبية..

ونقول له:

ألف: إن قوله: «إن صحت» يشير إلى أنه لا يجرؤ على تصحيح رواية أم زمل..

ب: إن حديث الحوأب رواه أئمة أهل السنة كما رأيناه. وهم حكموا بصحة سنده.

فإن كان مكذوباً، فلا يعقل أن يكون الشيعة هم الذين كذبوه.. ما دام أن رواته ومصادره تعود إلى غيرهم.

كما أن من غير المعقول: أن يكون أهل السنة وأئمتهم قد تعمدوا جعله ووضعه، إذ لا يعقل أن يفعلوا ذلك إرضاء لبعض الأهواء العصبية على حد تعبيره، فإن أهواءهم وعصبيتهم تدعوهم إلى رفضه لا إلى وضعه.

ويقيناً: أنهم لو كانوا يستطيعون رده وتكذيبه لبادروا إلى ذلك، ولا سيما الذهبي شيخ المتعصبين على علي «عليه السلام» وعلى شيعته ومحبيه..

ص1885 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص191 وراجع: مسند ابن راهويه ج2 ص32.

الأفغاني وعدالة ابن عباس:

وحول ما قاله عن عدالة ابن عباس نقول:

أولاً: إن هذا الرجل وإن اعترف لابن عباس بالعدالة، إلا أنه عاد فأغدق عليه التهم والإهانات حيث وصفه بأنه: «خب وأوضع في الحزبية السياسية» حيث يقال: خب الرجل، أي صار خداعاً غشاشاً..

ثم وصفه: بأنه يغض ويتسامح لتأييد مذهبه السياسي!!

فأية عدالة هذه التي ينسبها هذا الرجل إلى ابن عباس؟!

ثانياً: إن ما وصم به ابن عباس يبقى مجرد تهمة، بلا دليل ولا شاهد. ولا يثبت ذلك كذب ابن عباس، فإنه إذا كان ابن عباس قد خب وأوضع في السياسة، فهل خب الرواة الآخرون وأوضعوا؟! وهل خبُّه في السياسة يستلزم أن يخب ويوضع في غيرها، وما الدليل على أنه قد خب وأوضع في حديثه هذا، لا سيما مع وجود رواة آخرين له، ومع الحكم بصحة السند في بعض تلك الأحاديث؟!

ثالثاً: إن مؤيدي الخلفاء أيضاً، ومن ساعدوهم على غصبها من صاحبها الشرعي.. لا يمكن تبرئتهم مما اتهم به ابن عباس، فلماذا يقبل منهم ما يؤيدون به مناوئي علي «عليه السلام»، ولا يقبل من ابن عباس حديثاً ينسبه إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» لمجرد كونه في حق عائشة؟!

رابعاً: إن الأحاديث إذا تعددت طرقها. فإن ذلك يرفعها عن درجة الضعف، كما ذكرناه حين الحديث عن رد الشمس لعلي «عليه

السلام»، فكيف إذا كان أكثر من واحد منها صحيح السند لا غبار على متنه سوى أنه يخالف هوى سعيد الأفغاني، ولا ينسجم مع عصبيته لبعض الناس؟! كما هو الحال هنا؟!

كيف عرف ابن عباس بحديث الرسول صلى الله عليه وآله؟!:

وقد أثار هذا الرجل نقطة أخرى حول حديث ابن عباس، وهي: أن النبي «صلى الله عليه وآله»، إنما قال حديث الحوأب، والجمل الأدبب لنسائه، وذلك يعني: أن ابن عباس لم يكن حاضراً في ذلك المجلس، فممن سمع ابن عباس هذا القول؟!

ونجيب:

أولاً: إذا أخذنا بقاعدة هذا الرجل، فإن كثيراً من أحاديث الصحاح تسقط عن الاعتبار، لأن هذا السؤال آت فيها. ونذكر ثلاثة أمثلة على ذلك من نصوص صحيح البخاري، وهي التالية:

1 - روى البخاري خبر إرسال إحدى نسائه «صلى الله عليه وآله» صحفة فيها طعام إليه، وهو في بيت إحدى نسائه، فضربت التي هو في بيتها الصحفة فكسرتها، فصار «صلى الله عليه وآله» يجمع فلق الصحفة، ويجمع فيها الطعام ويقول: غارت أمكم[1].

---

(1) راجع: صحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ) ج3 ص170 و (ط دار الفكر) ج6 ص157 ومسند أحمد ج3 ص105 و 263 وسنن الدارمي ج2

2 ـ سئل عمر بن الخطاب، عن أن أزواج النبي اللواتي أسّر النبي «صلى الله عليه وآله» إليهن حديثاً فأفشينه، فقال: عائشة وحفصة[1].

3 ـ حديث أبي هريرة عن ذلك الرجل الذي آثر على نفسه ولم

ص264 وسنن ابن ماجة ج2 ص782 وسنن أبي داود ج2 ص157 وسنن النسائي ج7 ص70 والسنن الكبرى للبيهقي ج6 ص96 وفتح الباري ج5 ص90 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص400 والسنن الكبرى للنسائي ج5 ص285 ومسند أبي يعلى ج6 ص85 و 86 و 411 و 455 والمعجم الأوسط للطبراني ج4 ص275 والمعجم الصغير للطبراني ج1 ص205 و 206 وسنن الدارقطني ج4 ص87 والاستذكار لابن عبد البر ج7 ص148 و 318 والتمهيد لابن عبد البر ج14 ص287 والعهود المحمدية للشعراني ص542 وكنز العمال ج7 ص210 وسبل الهدى والرشاد ج9 ص69.

(1) راجع: صحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ) ج3 ص133 و (ط دار الفكر) ج3 ص103 و 104 وج6 ص70 و 71 و 147 وج7 ص46 وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج4 ص192 وسنن الترمذي ج5 ص93 والسنن الكبرى للبيهقي ج7 ص37 والسنن الكبرى للنسائي ج5 ص366 وصحيح ابن حبان ج9 ص492 وج10 ص85 ومسند الشاميين ج4 ص262 وكنز العمال ج2 ص525 وتخريج الأحاديث والآثار ج4 ص65 والطرائف لابن طاوس ص286 وعين العبرة في غبن العترة ص37 ومسند أحمد ج1 ص33 وعمدة القاري ج13 ص16 وج19 ص252.

يكن به خصاصة(1).

فإن أبا هريرة لم يكن حاضراً مع ذلك الرجل وزوجته ليعرف ما جرى بينهما.

كما أن عمر وأنس بن مالك لم يكونا مع نساء النبي «صلى الله عليه وآله».. فمن أين علموا بهذه الأمور؟! وكيف رواها البخاري في صحيحه؟! وكيف قبلها المسلمون منه؟!

ثانياً: إن صحة الحديث لا تتوقف على الحضور في المجلس، بل هو يصح بنقل من حضروا ذلك المجلس لمن لم يحضروه..

ومن الواضح: أن الذين حضروا هم: النبي «صلى الله عليه وآله» ونساؤه. فنقل هذا الحديث منحصر بهؤلاء..

وقد ذكرت الروايات: أن أم سلمة قد نقلت هذا الحديث.. وكذلك الحال بالنسبة لسائر الزوجات.

ثالثاً: إن ابن عباس إنما ولد سنة الهجرة، أو قبلها بثلاث سنوات، فلعله قد حضر ذلك المجلس وهو صبي مميز. كما أن حضوره لا يستلزم انكشاف النساء عليه، فلعله «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك

---

(1) صحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ) ج3 ص129 و (ط دار الفكر) ج4 ص226 والسنن الكبرى للبيهقي ج4 ص185 وعمدة القاري ج16 ص264 والأدب المفرد للبخاري ص160 وإكرام الضيف للحربي ص44 وتفسير البغوي ج4 ص319.

لنسائه وهن متسترات في مجلس يحضره الرجال، أو حيث تكون النساء حاضرات خلف الستار.. فلا معنى لنفي حضور ابن عباس أو حضور غيره بشكل قاطع..

رابعاً: إن هذا الحديث ليس خاصاً بالنساء كما زعم هذا الرجل، بل يريد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن يقيم به الحجة عليهن، وأن يسمعه للناس أيضاً، ليكون الجميع على حذر من المشاركة في الجانب الذي لا يرضى الله تعالى بالمشاركة فيه..

فلا معنى لادعاء: أن المجلس خاص بالنساء، ثم الخروج بنتيجة مفادها: أن قاعدة «مراسيل الصحابة حجة» ليست حجة هنا، لأن حجيتها منحصرة في المورد والمجلس الذي يحتمل حضور الراوي فيه.. وليس هذا منها..

خامساً: دعواه: أن هذه السجعة: «صاحبة الجمل الأدبب، تنبحها كلاب الحوأب» غير مستساغة من الناحية البلاغية.. لا مبرر لها، ولعله لعدم التفاته إلى أنه «صلى الله عليه وآله» أراد من التوصيف بكلمة «الأدبب» التي يراد بها كثير شعر الوجه، إطلاق الكلام بحيث يمكن معها حفظه وتداوله، كما أنه أراد إعطاء المزيد من العلامات والإشارات التفصيلية، لأن ذلك يفيد في ترسيخ اليقين، وإيجاد السكينة القلبية لدى من يعانون ذلك..

قوم هلكى قائدهم في الجنة:

أما حديث أبي بكرة، فغير معقول ولا مقبول، ولكن لا لأجل ما

ذكره هذا الرجل، بل لأن الحكم غير معقول ولا مقبول، فإن هؤلاء القوم إنما أطاعوا قائدهم قربة إلى الله، فكيف ينجو ويهلكون؟!

والسبب في تداول أمثال هذه الأحاديث هو أنكم تقولون لهم: إن هذا القائد عادل في أحكامه، صادق في أقواله، فإن دخلوا النار بطاعته، فذلك يعني: أنه لم يكن عادلاً ولا مطيعاً لله فيما أمرهم به، لأنه أمرهم بالمعصية، فكيف يكون الآمر بالمعصية في الجنة، هل هذه مكافأة له على معصيته؟! وكيف يدخل المطيع النار، هل هذه عقوبة له؟!

وذنبه في هذا وذاك: أنه صدق بقولكم: إن الآمر لا يعصي، ولذلك يدخله الله الجنة.

فإن كان إخباركم له بعدالته كذباً، فكيف كذبتم عليه، وكيف نسبتم هذا الكذب إلى القرآن الكريم، وإلى الرسول العظيم في استدلالاتكم.. فإنهما منزهان عن ذلك..

أما ما ذكره هذا الرجل حول هذه الرواية، فهو:

أولاً: فيما يرتبط باعتراضه على أبي بكرة: بأنه كان عليه أن يقاتل في الصف الآخر نقول:

هو اعتراض صحيح، إلا أن يكون أبو بكرة أراد أن يتجنب الكون في الفريق الذي يحارب عائشة التي هي في الجنة.

وهذا غير معقول، فالكل يعرف: أن علياً مع الحق، والحق مع علي بنص من رسول الله «صلى الله عليه وآله».. كما أن لعلي «عليه

السلام» بيعة في أعناقهم توجب عليهم نصره، والقيام معه..

أو يكون أبو بكر، قد جهل حقيقة مصير الطرف الآخر، هل هم في الجنة؟! أم في النار؟!

ثانياً: بالنسبة لما ذكره هذا الرجل، من أنه كان بإمكان المعتزلين أن يحتجوا بأنهم إنما يعتزلون الفتنة وما اشتبه من الأمور، فهو غير صحيح، لأن الأمر أوضح من الشمس، وأبين من الأمس، لأن البيعة لعلي «عليه السلام» وعدم جواز نكثها، ووجوب محاربة الناكث والباغي مما لا يجهله أحد.

ولا يصح التقاعس والقعود عن نصرة الخليفة الحق على ناكثي بيعته، والخارجين على سلطانه، فلا توجد شبهة في هذا الأمر. وادعاء الشبهة فيه يهدف إلى التدليس على الناس، وإيقاعهم بالشبهة.

هذا فضلاً عما ذكرناه آنفاً من بيعتهم لعلي «عليه السلام» يوم الغدير، وقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: علي مع الحق، والحق مع علي.. وغير ذلك.

ثالثاً: إن حديث نجاة طلحة والزبير استناداً إلى حديث البشارة لهما بالجنة لا يلتفت إليه، فقد بينا في موضع سابق من هذا الكتاب: أن حديث العشرة المبشرين بالجنة غير صحيح.

ومجرد وجود بدريين ومهاجرين وأنصار في جيش عائشة لا يعطيهم صك براءة من الدماء التي سفكوها، والبيعة التي نكثوها، وخروجهم على إمام زمانهم.. فإن كل ما ذكر في مدح الصحابة

والبدريين مرهون بالاستقامة على طريق الخير والهدى والصلاح، وعدم التغيير والتبديل، والارتداد على الأعقاب. وعدم ارتكاب الجرائم والعظائم..

وقد بينا المراد من الآيات التي استدلوا بها على عدالة الصحابة في موضع سابق من هذا الكتاب.. فلا نرى حاجة إلى الإعادة.

رابعاً: إن هذا الرجل يخبر عن نوايا الناس وعما في ضمائرهم، مع أنه لا سبيل له إلى الاطلاع عليها، فقد قال: إن ذوي المآرب في جيش عائشة كانوا قلة قليلة، والذي أخرج أكثر الناس معها هو حميتهم لله من أن تعطل حدوده.

فمن أين علم: أن هذا هو الذي أخرج أكثرهم؟! وتلك هي نوايا القلة القليلة منهم؟!

وهل كان علي «عليه السلام» هو الذي عطل حدود الله، ولم يقمها؟! ولماذا لم يتقدم ذوو عثمان وأولياء دمه أنفسهم بشكوى لعلي «عليه السلام»، ومطالبته بإقامة الحد على الفاعلين، مع تحديد أسمائهم له. ليصار إلى إقامة الحد عليهم؟!

وهل كان طلحة والزبير، وحتى عائشة أبرياء من دم عثمان؟!

ألم يأمروا الناس بقتل نعثل فقد كفر؟!

ألم يكن طلحة قائد الهجوم على عثمان؟!

فلماذا لم يقتلوا هؤلاء أولاً، أو فقل: لماذا تركوهم؟!

ولماذا يأتمرون بأمرهم؟!..

الفصل السادس:

الناكثون.. وأبو الأسود..

نصوص مسمومة:

قال الطبري ما ملخصه:

إن عثمان بن حنيف أرسل أبا الأسود وعمران بن حصين إلى عائشة، فكلماها، ثم خرجا من عندها. فأتيا طلحة، فقالا: ما أقدمك؟!

قال: الطلب بدم عثمان.

قالا: ألم تبايع علياً؟!

قال: بلى، واللج على عنقي، وما أستقيل علياً إن هو لم يحل بيننا وبين قتلة عثمان.

ثم أتيا الزبير، فقالا: ما أقدمك؟!

قال: الطلب بدم عثمان.

قالا: ألم تبايع علياً؟!

قال: بلى، واللج على عنقي، وما أستقيل علياً إن هو لم يحل بيننا وبين قتلة عثمان.

فرجعا إلى أم المؤمنين، فودعاها، فودعت عمران، وقالت:

يا أبا الأسود، إياك أن يقودك الهوى إلى النار، (**..كُونُوا قوَّامِينَ**

لِلهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)[1]. الآية. فسرحتهما، ونادى مناديها بالرحيل.

ومضى الرجلان حتى دخلا على عثمان بن حنيف، فبدر أبو الأسود عمران، فقال:

يا بن حنيف قد أتيت فانفر وطاعن القوم وجالد واصبر

وأبرز لهم مستلئماً وشمر

قال: فأشر علي يا عمران.

قال: إني قاعد فاقعد.

فقال عثمان: بل أمنعهم حتى يأتي أمير المؤمنين علي.

قال عمران: بل يحكم الله ما يريد.. فانصرف إلى بيته[2].

منعهم من قتل قتلة عثمان فنكثوا:

وقد تقدم عن الطبري قول طلحة والزبير: ما أستقيل علياً إن هو لم يحل بيننا وبين قتلة عثمان..

---

(1) الآية 8 من سورة المائدة.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص462 و 463 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص480 والكامل في التاريخ ج3 ص211 و 212 والفتنة ووقعة الجمل ص122 وإمتاع الأسماع ج13 ص233.

ونقول:

أولاً: هذا الكلام يدل على أن طلحة والزبير كانا راضيين ببيعة علي «عليه السلام»، وأنهما إنما استقالا علياً من البيعة بعد حيلولته بينهم وبين قتلة عثمان. وذلك يستدعي نقل الكلام إلى صحة طلبهما من علي «عليه السلام» أن يخلي بينهم وبين من يتهمهم بالقتل، فإنه طلب غير مشروع، ولا مجال لتبريره.

ثانياً: إنهما قد أقرا بحاكمية علي «عليه السلام»، وببيعتهما له، وبرضاهما بهذه البيعة، فبأي حق يريدان أن يتوليا بأنفسهما قتل قتلة عثمان، فإنهما لم يكونا من أولياء الدم؟! فضلاً عن كونهما إنما يطلبان بدم هما سفكاه.

ثالثاً: لنفترض أنهما من أولياء الدم، فهل يحق لهما أن يبادرا لقتل القاتل من دون مراجعة الحاكم، ومن دون أن يصدر القضاء حكمه لهما في ذلك؟!

رابعاً: لنفترض أن الحاكم منع ولي الدم من قتل القاتل لمصلحة يراها، فهل يحق لولي الدم أن ينكث بيعته، ويعلن الحرب عليه، ويجمع الجيوش لقتله وقتاله؟!

خامساً: ماذا يصنع طلحة والزبير بأنفسهما، وبمن كان يأمر بقتل عثمان لأنه كفر ـ كعائشة ـ هل سوف يقتلونهم أيضاً؟! مع العلم بأنهم كانوا من المصرين على مواقفهم التحريضية إلى أن قتل عثمان..

فإن قيل: إن طلحة والزبير قد تابا مما صدر منهما في ذلك..

فإنه يقال: إن التوبة لا تنفع هنا بعد أن حصل القتل، وانتهى الأمر، ولو نفعت لكان بمقدور كل قاتل أن يدَّعيها لنفسه بعد صدور الجريمة منه، ليدرأ عن نفسه الحد.. فالتوبة لا تسقط حقوق الناس على كل حال، سواء حق ولي الدم بالاقتصاص والقود، أو حقه بالدية، ولا تخولهما أن يطالبا بالدم الذي سفكاه.

ليت عائشة اتعظت بما وعظت:

وذكر الطبري: أن عائشة قالت لأبي الأسود: إياك أن يجرك هواك إلى النار (**كُونُوا قوَّامِينَ لِلهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ**)[1].

ونقول:

1 ـ ليت عائشة اتعظت بما وعظت به أبا الأسود، ولم يقتل السبابجة بأمرها.. وقد كانوا عشرات، بل مئات الأنفس..

2 ـ إنها نصيحة صحيحة، ولكنها جاءت على قاعدة: كلمة حق أريد بها التعمية على الحق، والتوطئة لنصرة الباطل.

3 ـ يلاحظ: أنها خصت أبا الأسود بنصيحتها هذه، دون عمران بن الحصين، ولعل سبب ذلك: أن أبا الأسود كان متمحضاً في حب علي «عليه السلام».. لا ينفك عن محبته وموالاته..

أما عمران، فقد قال المعتزلي: «روي: أن عمران بن الحصين كان من المنحرفين عن أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأنه «عليه

---

(1) الآية 8 من سورة المائدة.

السلام» سيره إلى المدائن، وذلك أنه كان يقول:

«إن مات علي فلا أدري ما موته! وإن قتل فعسى إن قتل رجوت له».

ومن الناس من يجعل عمران في الشيعة..»(1).

وقد عده صاحب ناسخ التواريخ في تاريخه في مبغضيه «عليه السلام»(2).

وعلق المحقق التستري «رحمه الله» على كلام المعتزلي بقوله: «إن صح خبره، فلعله كان أولاً (أي من المنحرفين عنه «عليه السلام») وصيروته شيعة أخيراً، فقد عرفت أن الفضل (أي ابن شاذان) عده في السابقين الذي رجعوا إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»..»(3).

وقد يؤيد ذلك: بما ذكره الطبري، من أنه بعد أن رجع عمران وأبو الأسود من عند عائشة وطلحة والزبير، بعد أن سمعا منهما ما سمعا بادر أبو الأسود إلى الطلب من عثمان بن حنيف أن يستعجل للحرب، فقال عثمان بن حنيف: فأشر علي يا عمران!

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص77 وبحار الأنوار ج34 ص289 وراجع: قاموس الرجال ج8 ص242.

(2) راجع: قاموس الرجال ج8 ص242.

(3) قاموس الرجال ج8 ص242 ورجا ل الكشي ص28.

قال: إني قاعد، فاقعد.

قال عثمان: بل أمنعهم حتى يأتي أمير المؤمنين.

قال عمران: بل يحكم الله ما يريد.

فانصرف إلى بيته..[1].

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل هو لم ينصر الحق ولم يخذل الباطل حين التقت حلقتا البطان، فقد جاء إلى عائشة وقال لها: «لو اتبعت أمر الله لكان خيراً لك.

فقالت: يا عمران، قد كان ما كان، فهل عندك عون بنا، وإلا فاحبس عنا لسانك.

قال: أعتزلك وأعتزل علياً.

قالت: رضيت بذلك منك»[2].

فكان الأولى به: أن لا يقعد عن نصرة أميره، لأن قعوده هذا سيوهن عزيمة غيره ويقوي من شوكة الأعداء. ولم يكن لعمران ولا لغيره أن يتخلف عن طاعة إمام منصوب من الله ورسوله، له في

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص462 و 463 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص480 والكامل في التاريخ ج3 ص211 و 212 والفتنة ووقعة الجمل ص122 وإمتاع الأسماع ج13 ص233.

(2) الجمل للشيخ المفيد ص310 و 311 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص166 و 167 والمغني لعبد الجبار ج2 ق2 ص81.

عنقه بيعة صحيحة، ولا عن طاعة والٍ نصبه الإمام ليدبِّر الأمر، ويحفظ ما في يده. ولا سيما في مواجهة الناكثين الذين يسعون لإثارة الفتنة..

عائشة تعرف.. ولا تعرف:

وحين قالت عائشة لأبي الأسود وعمران بن الحصين: غضبت لكما من سوط عثمان وعصاه، ولا أغضب أن يقتل؟!

فقالا لها: وما أنت من سوط عثمان وعصاه؟! وإنما أنت حبيسة رسول الله «صلى الله عليه وآله»: نذكرك الله أن تهرق الدماء بسببك.

فقالت: وهل من أحد يقاتلني؟!

فقال لها أبو الأسود: نعم ـ والله ـ قتالاً أهونه شديد(1).

ونقول:

1 ـ قد أظهر هذا النص عجز عائشة عن مقارعة الحجة بالحجة، فلم تجب بشيء على قولهما لها: ما أنت من سوط عثمان وعصاه؟! إنما أنت حبيسة رسول الله. بل تجاهلت ذلك. وعمدت إلى طرح سؤال آخر.

ولكنها رغم عجزها هذا كانت تكرر هذه المقولة للناس: «أترانا نغضب لكم من سوط عثمان». ربما لعلمها بأن الناس لا يحسنون ما

---

(1) الجمل للشيخ المفيد ص274 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص147 و 148.

يحسنه أبو الأسود، ولا يدركون فساد هذه المقولة، بل ينساقون معها، ويتيهون في أجوائها ولا يهتدون سبيلاً..

2 - إن سؤالها: وهل من أحد يقاتلني؟! يدل على أنها كانت تعرف موقع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومكانته في قلب علي «عليه السلام» وسائر المؤمنين، ويرى أن كونها أحد زوجات رسول الله «صلى الله عليه وآله» ـ كما أنها كانت تعرف موقعها من أبي بكر، ومن عمر ـ يمنع من أن يقدم أحد على قتالها، تهيباً وإجلالاً لرسول الله، وخوفاً من سلبيات ذلك وما ينشأ عنه من تأليب محبي أبي بكر وعمر أيضاً ضد من يفعل ذلك..

نعم.. كانت ترى ذلك، وتعمل على استغلاله استغلالاً سيئاً، وتوظيفه توظيفاً سيئاً أيضاً، للاستفادة منه في خدمة عدائها لولي الله، ووصي رسوله، وإمام زمانها، والذي افترض الله طاعته عليها وعلى الأمة بأجمعها.

ولكنها لم تكن تعرف: أن الذين عرفوا علياً «عليه السلام»، وقبلوا إمامته، قد لمسوا فيه معانٍ، ورأوا منه حالات، وظهرت لهم وفيهم بركات وآثار لم يكن بإمكان عائشة ولا غيرها أن يدركها أو أن يتلمسها.

فللإمامة الإلهية نعمة ظاهرة. تظهر بالسكينة والطمأنينة، وبالبركة التي يجدها الناس في أرزاقهم، وفي مختلف مجالات حياتهم..

وهناك نِعم باطنة تلامس الأرواح والقلوب، والمشاعر، ولعلها لا ترتبط بزمان ولا مكان، بل هي منحة إلهية ولطف رباني يعطيه الله لمن يشاء، ويعطي ذلك رؤية صحيحة ووضوحاً، وظهوراً، تفرضه منظومة قيم إلهية، وترضاه نفوس طاهرة، وتغذيه مشاعر صادقة لرجال ذوي عزائم وهمم، وإباء، وكرم، ومزايا وشيم، لا يخافون في الله لومة لائم. ولعل هذا ما يفسر لنا جواب أبي الأسود لعائشة حيث قال لها: نعم ـ والله ـ قتالاً أهونه شديد.

موقف الناكثين من الناصحين:

وحين دخل عمران بن الحصين وأبو الأسود على الزبير وناشداه أن لا تهرق الدماء بسببه قال لهما: ارجعا. لا تفسدا علينا.

فدخلا على طلحة، وناشداه أن لا تهرق الدماء بسببه، فقال:

«أيحسب علي بن أبي طالب أنه إذا غلب على أمر المدينة أن الأمر له؟! والله ليعلمن! فانصرفا من حيث جئتما»(1).

فقد رأينا في هذا النص:

1 ـ خوف الزبير من أبي الأسود وعمران بن الحصين من أن يفسدا عليه وعلى طلحة، لمجرد أنهما طلبا أن لا تهراق الدماء بسببه.. الأمر الذي يشير إلى هشاشة موقفهما، وبوار حجتهما، حتى إنهما ليخافان حتى من ظلهما. ولو كان الزبير يملك حجة قاطعة لأدلى بها.

---

(1) الجمل للشيخ المفيد ص276 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص148.

ولاستطاع من خلالها أن يزيد في بصيرة من معه، وأن يتخذ من قول أبي الأسود وعمران ذريعة لإعلام الناس بحقه، أو بمظلوميته إن كانت، وأن يجتذبهم بحجته إليه..

وبعد أن رأينا هذا التصرف من طلحة والزبير وعائشة حيث طردوا أبا الأسود وابن الحصين. فلاحظ أن علياً «عليه السلام» لم يطرد أحداً من مناوئيه، والعاملين على تخذيل الناس عنه؟!

بل هو قد صبر على تعنت أبي موسى الأشعري، وإصراره على التخذيل والتهويل بالباطل. كما أنه لم يخرجه من بلاده ومحيطه بعد أن عزله عن ولاية الكوفة. بل تركه يذهب حيث يشاء.

2 ـ أما طلحة فقد اتخذ منحى آخر، فآثر أن يفهمنا: أن ما يزعجه: هو أن علياً «عليه السلام» يحسب أن الأمر له، وأن ما يهمه هو أن يبيِّن لعلي أنه مخطئ فيما ظنه. فتكون القضية بالنسبة إليه مجرد قضية صراع على السلطة بينه وبين علي «عليه السلام».

3 ـ إن كلام طلحة يفهمنا: أن قتل عثمان بن عفان لا يعنيه، بل الذي يعنيه هو حكومة علي «عليه السلام»، وما كان يفكر فيه..

4 ـ إن علياً «عليه السلام» لم يغلب على المدينة، بل المدينة هي التي أعطته زمامها، وفرضت عليه البيعة له. وكان طلحة والزبير في طليعة المبايعين.

كما أنه «عليه السلام» قد انقادت له مختلف البلاد، وأتته البيعة من جميع العباد، باستثناء الشام التي حبسها معاوية واستحوذ على

العديد من رؤساء قبائلها.. فلماذا حصر طلحة الأمر بالمدينة؟!

عائشة لا تجيب على استدلالات أبي الأسود:

وقال أبو الأسود لعائشة حين أرسله ابن حنيف ليستعلم له منها عن سبب قدومها حين قالت له: إنها تريد استنهاض الناس لحرب علي «عليه السلام» للطلب بدم عثمان:

«ما أنت من السوط والسيف؟! إنما أنت حبيس رسول الله، أمرك أن تقري في بيتك، وتتلي كتاب ربك. ليس على النساء قتال، ولا لهن الطلب بالدماء. وأن علياً لأولى بعثمان منك، وأمس رحماً، فإنهما ابنا عبد مناف.

فقالت: لست منصرفة حتى أمضي لما قدمت له. أفتظنُ يا أبا الأسود أن أحداً يقدم على قتالي؟!

قال: أما والله لتقاتلن قتالاً أهونه الشديد»[1].

وفي بعض النصوص أن هذه المعاني نفسها قد قالها عمران بن حصين لعائشة، ففي الكافئة في إبطال توبة الخاطئة:

قال أبو الأسود: فدخلنا على عائشة، فقال لها عمران بن الحصين:

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص139 و 140 عن شرح نهج البلاغة ج2 ص407 و (ط دار إحياء الكتب العربية) ج6 ص226 والنص والإجتهاد ص436 والغدير ج9 ص106 وأعيان الشيعة ج1 ص452.

يا أم المؤمنين ما أقدمك بلدنا، ولم تركت بيت رسول الله الذي فارقك فيه؟! وقد أمرك أن تقري في بيتك، وقد علمت أنك إنما أصبت الفضيلة والكرامة والشرف، وسميت أم المؤمنين، وضرب عليك الحجاب ببني هاشم، فهم أعظم الناس عليك منة، وأحسنهم عندك يداً.

ولست من اختلاف الناس في شيء، ولا لك من الأمر شيء، وعلي أولى بدم عثمان.

فاتقي الله، واحفظي قرابته، وسابقته، فقد علمت أن الناس بايعوا أباك فما أظهر خلافاً، وبايع أبوك عمر وجعل الأمر له دونه، فصبر، وسلم، ولم يزل بهما براً.

ثم كان من أمرك وأمر الناس وعثمان ما قد علمت، ثم بايعتم علياً «عليه السلام» فغبنا عنكم، فأتتنا رسلكم بالبيعة فبايعنا وسلمنا.

فلما قضى كلامه قالت عائشة: يا أبا عبد الله ألقيت أخاك أبا محمد ـ يعني طلحة؟!

فقال لها: ما لقيته بعد، وما كنت لآتي أحداً، ولا أبدأ به قبلك.

وقالت: فأته، فانظر ماذا يقول.

قال: فأتيناه، فكلمه عمران، فلم يجد شيئاً مما يحب.

فخرجنا من عنده، فأتينا الزبير وهو متكئ، وقد بلغه كلام عمران وما قال لعائشة.

فلما رآنا قعد، وقال: أيحسب ابن أبي طالب أنه حين ملك ليس لأحد معه أمر؟!

فلما رأى ذلك عمران لم يكلمه.

فأتى عمران عثمان فأخبره[1].

وفي نص آخر: أن أبا الأسود بعد أن كلم عائشة قام فأتى الزبير، فقال: يا أبا عبد الله، عهد الناس بك وأنت يوم بويع أبو بكر آخذ بقائم سيفك تقول: لا أحد أولى بهذا الأمر من ابن أبي طالب. وأين هذا المقام من ذاك؟!

فذكر له دم عثمان.

قال: أنت وصاحبك وليتماه فيما بلغناه.

قال: فانطلق إلى طلحة فاسمع ما يقول.

فذهب إلى طلحة، فوجده مصراً على الحرب والفتنة.

فرجع إلى عثمان بن حنيف فقال: إنها الحرب فتأهب لها[2].

فنلاحظ:

أولاً: إن عائشة لم تنكر البيعة لعلي «عليه السلام»، ولا شككت في صحتها..

ثانياً: إن الزبير ـ بالرغم من أن ما قاله عمران لعائشة قد بلغه ـ لم

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص140و 141 والكافئة للشيخ المفيد ص21 و 22.

(2) بحار الأنوار ج32 ص139 و 140 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص225 و 226 والنص والإجتهاد ص436 وأعيان الشيعة ج1 ص452 والغدير ج9 ص106.

يتعرض لرده، أو النقاش فيه.. بل عبر ـ فقط ـ عن مطامعه بالملك والسلطة..

ثالثاً: إن ما أخذه الزبير على علي «عليه السلام» ليس قتله عثمان، ولا شكك في صحة البيعة له، ولا ادعى عليه المخالفة لأحكام الشرع والدين، أو الظلم أو عدم الإنصاف، بل أخذ عليه «عليه السلام» عدم سماحه بمشاركتهم له وعدم رضاه بأن يكون لهم معه أمر..

رابعاً: إن أبا الأسود وعمران استدلا على عائشة بما لم تجد سبيلاً إلى رده فمما قاله أبو الأسود:

1 ـ إن الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله» أمراها أن تقر في بيتها، وأن تتلو كتاب ربها.

2 ـ إنه ليس على النساء قتال..

3 ـ إنه ليس للنساء الطلب بالدماء

4 ـ إن علياً «عليه السلام» أولى بعثمان منها، وأمس رحماً، فإنهما ابنا عبد مناف، وليست عائشة من أبنائه..

ومما قاله لها عمران بن الحصين:

1 ـ إنها أصابت الفضيلة والكرامة والشرف، وسميت أم المؤمنين، وضرب عليها الحجاب ببني هاشم، فهم أعظم الناس منة عليها، وأحسنهم عندها يداً..

2 ـ إنه ليس لها الحق في التدخل في أمور الناس، وليس من

مسؤولياتها حل الاختلافات.

3 - إنه ليس لها من الأمر شيء.

4 - إن عليها أن تتقي الله.

5 - إن عليها أن تحفظ قرابة علي «عليه السلام» وسابقته.

6 - إن تلتزم بمبدأ المعاملة بالمثل، فقد بايع الناس أباها، فما أظهر علي «عليه السلام» خلافاً، وبايع أبو بكر عمر، وجعل له الأمر دونه، فصبر، وسلم، ولم يزل بهما براً. فلماذا لا يعاملون علياً «عليه السلام» بالمثل؟!

7 - إن عائشة والناس اختلفوا مع عثمان، وانتهى أمره إلى القتل، ثم بايعوا علياً «عليه السلام» ولم يحضر أهل البصرة شيئاً من ذلك، بل أتتهم رسلهم بلزوم بيعة علي «عليه السلام»، فبايعوا..

فلماذا يريدون الآن منهم نقض البيعة، وزجهم في حرب مع نفس من أمروهم ببيعته؟!

ولم تجد عائشة ما تجيب به على أي من هذه الحجج الظاهرة سوى الإصرار على تحقيق ما قدمت له. وبينت أنها تستند في إصرارها هذا إلى موقعها، وثقتها بعدم جرأة أحد على محاربتها.. وهذا لا يسمن ولا يغني من جوع، بل هو حجة عليها، وإدانة لها بأنها إنما تقاتل إمام زمانها علياً «عليه السلام»بغياً وحسداً.

الاحتجاجات في طبيعتها:

وقد رأينا: أن حجج أبي الأسود وعمران قد تنوعت في منطلقاتها، وفي خصوصياتها، ففيها ما هو شرعي، وقرآني، كالاحتجاج عليها بأنها مأمورة بالقرار في بيتها.. فخروجها منه محرم شرعاً.

وفيها: ما دل على إلزامها بما تلزم نفسها به، من التزامها بأحكام الشرع والدين بقولهما: ليس على النساء قتال.. أي في أحكام الشرع والدين.

وفيها: ما يدل على سلبها الحق الذي تدعيه لنفسها، كقول أبي الأسود: ليس للنساء الطلب بالدماء.

وفيها: ما ينسجم مع المنطق العاطفي والعشائري.. ككون علي «عليه السلام» أقرب إلى عثمان نسباً، وأمس به رحماً..

وفيها: ما يرتبط بالشعور بالكرامة ومقام السؤدد والفضيلة. والتحذير من المساس بهذه المعاني وتضييعها والدعوة إلى ما يحفظها ويؤكدها من التزام الوفاء، وعرفان الجميل، ومجازاة الإحسان بالإحسان.

وفيها: ما يرتبط بالمسؤوليات الاجتماعية، وحفظ النظام العام، من خلال التزام الضوابط وعدم التعدي على حقوق الغير، ووضع الأمور في نصابها الصحيح..

وهذا ما عبر عنه ابن الحصين حين بيَّن لها أن حل اختلافات

الناس ليس من مسؤولياتها.. وأنها لا يحق لها التدخل في شؤونهم.

وفيها: ما يرتبط بمعالجة الطموحات التي ربما كانت تراود ذهن عائشة، كأن تكون ثمة أحلام سلطوية، ورغبات بالهيمنة والنفوذ، وتعاطي الأمر والنهي..

وهذا ما أشار إليه عمران بقوله: إنها ليس لها من الأمر شيء، فعالج هذا الموضوع من خلال نفي مبررات وجوده من الأساس، الأمر الذي يجعل تلك الأحلام والرغبات تتلاشى أمام هذه العقبة الكأداء، التي لا سبيل إلى تخطيها..

وفيها: ما يعود بها إلى منظومة المبادئ والقيم التي لا بد أن تهيمن على مسار الأمور في المواقف التي تنتهي إلى المساس بالنواحي والحقوق الإيمانية، والعلاقة مع رموزها وأهل البلاء الحسن والتضحيات الكبرى فيها..

وهو ما أشار إليه عمران حين ألزمها بحفظ قرابة علي «عليه السلام» من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسابقته في الإسلام.

وفيها: ما له علاقة بالوجدان العملي الذي يفرض رعاية العدل والإنصاف، حين تفرض الميول والأهواء عدم الانصياع للدعوات إلى التعالي إلى ما هو أسمى وأنبل، وأكمل وأفضل، وأولى وأمثل، كالإيثار والتضحية والبذل، والإحسان، فإن رعاية سنن العدل والمقابلة بالمثل تكون هي الحل الأفضل.. فكيف إذا كان الهوى يدعو إلى تجاوز كل الحدود، وكسر كل القيود والتعدي الظالم.. وارتكاب المآثم.. في حق

الإسلام وأهله؟!

قتلة عثمان بالمدينة لا بالبصرة:

وقد اعترفت عائشة: بأن قتلة عثمان ليسوا بالبصرة، بل هم بالمدينة، فإنها لما انتهت إلى حفر أبي موسى قريباً من البصرة، وجاءها أبو الأسود من قبل ابن حنيف، سألها أبو الأسود عن مسيرها، فقالت: أطلب بدم عثمان.

فقال: إنه ليس بالبصرة من قتلة عثمان أحد.

قالت: صدقت، ولكنهم مع علي بن أبي طالب بالمدينة. وجئت أستنهض أهل البصرة لقتاله(1).

ونقول:

أولاً: إذا كانت عائشة قد اعترفت بأنه ليس في البصرة أحد من قتلة عثمان، وأنهم بالمدينة مع علي «عليه السلام»، فلماذا أمرت بقتل السبابجة والزط وكثير من أهل البصرة، فقتلوهم وهم ست مئة من أهل البصرة، بزعم أنهم قتلة عثمان؟! وكانوا يطالبون الناس بالكف إلا من

(1) بحار الأنوار ج32 ص139 عن شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص407 والنص والإجتهاد ص436 والغدير ج9 ص106 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص225 و 226 وأعيان الشيعة ج1 ص452 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج2 ص34.

كان من قتلة عثمان(1).

وما معنى دعواهم: أن القبائل صارت تأتيهم بأبنائها من قتلة عثمان، يجرونهم كالكلاب، فيسلمونهم إياهم، فيقتلونهم(2).

ثانياً: إذا كانت عائشة ومن معها قد جاؤوا لاستنهاض الناس لقتال علي «عليه السلام»، فما معنى طلبهم من عثمان بن حنيف بمجرد وصوله: أن يخلي لهم دار الإمارة، ويسلمهم بيوت الأموال ويعتزل؟!

وما معنى: أن يقتلوا أربعين رجلاً في المسجد، وأربع مئة من السبابجة.. واستمر القتال حتى بلغ عدد القتلى ست مئة قتيل، وما معنى ضرب أعناق الأسرى من حراس بيت المال، والغدر بمن أعطوهم الأمان..

ألزموهم بما ألزموا أنفسهم:

ثم إن أبا الأسود ألزم الزبير بأمرين، لم يجد الزبير ما يصلح أن

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص470 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص485 = = وراجع: الفتنة ووقعة الجمل ص129 والكامل في التاريخ ج3 ص215 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج8 ص264 .

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص472 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص488 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص337 وبحار الأنوار ج32 ص118 وراجع: أنساب الأشراف ص227.

يقدمه جواباً لهما..

أولهما: تناقضه في مواقفه، فإنه يوم بويع أبو بكر يعلن: أن علياً «عليه السلام» أحق الناس بهذا الأمر.. وقد أظهر أنه بصدد خوض الحرب والقتال من أجل تكريس هذا الأمر له «عليه السلام»..

وها هو اليوم يسعى لجمع العساكر لحرب علي «عليه السلام» ليسلبه نفس الأمر الذي كان يريد الحرب لأجل المنع من اغتصابه منه.

ثانيهما: أنه هو وطلحة قد وليا قتل عثمان، وها هو قد جاء يطلب بدمه ممن هو بريء منه، ومن حاول أن يحل مشكلة عثمان معهما بالطرق السلمية..

ولم يجد الزبير ما يجيب به على هذين الأمرين، فأحاله على طلحة.. فذهب إليه فوجده مصراً على الحرب والفتنة مع أن أبا الأسود قد احتج على الزبير بأمر قد بلغه، ونفي صحة البلاغ أيسر من تكذيب من يخبر عن الحضور والمشاهدة..

وهذا يؤكد لنا: أن محاولات التخفيف من مستوى مشاركة الزبير في تأليب الناس على عثمان تمثل خيانة للتاريخ، وتزويراً للحقائق. فها هو أبو الأسود يواجهه بهذا الأمر، ولا يدفعه عن نفسه، ولو وسعه الإنكار لما تلكأ فيه، فقد كان بأمس الحاجة إليه.. لأن ذلك يوفر عليه مؤونة الاعتراف، وادعاء التوبة، التي قد تواجه بالاعتراض بأنها لا تجدي في دفع العقوبة عنه.

وقد يكون من السهل علينا أن نلمح في إحالة الزبير على طلحة أنه أراد أن يخفف من حدة النقد الموجه إليه، ليكرسه على منافسه وشريكه ليجد لنفسه بعض العذر، ولو بأن يقول: إن طلحة هو المصر على الحرب، وإنه مضطر لمتابعته على قاعدة مكره أخاك لا بطل..

مع أن هذا الأسلوب من شأنه أن يظهر الزبير بمظهر التابع الضعيف والمغلوب على أمره.. وإن كان لا يعفيه من تبعات المآثم والجرائم التي يقدمان عليها حين تسقط القتلى في هذه الحرب بالمئات والألوف..

الأحنف يتصدى ويتحدى:

وذكروا: أن عائشة خطبت خطبة في البصرة، تهددت فيها أهلها، وذكرت: أنها جاءت لتطلب بدم عثمان، «فمن ردنا عن ذلك بحقٍ قبلناه، ومن ردنا عنه (بباطل[1]) قتلناه، فربما ظهر الظالم على المظلوم»[2].

فلما فرغت من خطبتها قال لها الأحنف:

---

(1) زيادة وردت في بعض المصادر دون بعضها الآخر.

(2) قال سعيد الأفغاني في عائشة والسياسة هامش ص146: ذكر بعض هذه الخطبة وخبرها في أخبار النساء لابن الجوزي ص13 وذكر في الفائق للزمخشري ج1 ص287 وفي العقد الفريد ج3 ص96. وبلاغات النساء (ط دار النهضة الحديثة سنة 1972م) ص12 و 13 و 14.

«إني سائلك ومغلظ لك في المسألة، فلا تجدي (تغضبي) علي: أعندك عهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم في خروجك هذا؟!

قالت: لا.

قال لها: «أفعندك عهد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم: أنك معصومة عن الخطأ؟!

قالت: لا.

قال لها: «صدقت، إن الله رضي لك بالمدينة، فأبيت إلا البصرة، وأمرك بلزوم بيت نبيه «صلى الله عليه وآله» وسلم، فنزلت بيت الحرشة الضبي. ألا تخبرينني يا أم المؤمنين: أللحرب قدمت أم للصلح؟!

قالت: بل للصلح.

فقال لها: والله لو قدمت وليس بينهم إلا الخفق بالنعال والضرب بالحصى ما اصطلحوا على يديك، فكيف والسيوف على عواتقهم»؟!

فبدا لها ما لم تكن تحتسب. وانكسرت نفسها، فقالت: «لقد استغرق حلم الأحنف هجاؤه إياي، إلى الله أشكو عقوق أبنائي»(1).

ونقول:

1 - إن إيراد خطبة عائشة يحتم علينا تفنيد ما ورد فيها من مطالب

---

(1) راجع: عائشة والسياسة ص146 و 147.

لم تكن محقة فيها.. ونعتقد: أن من حق القارئ الكريم توفير الجهد والوقت عليه، بعد أن اتضحت الأمور له.. ولذلك صرفنا النظر عنها وعن مناقشتها.

2 ـ إذا كانت عائشة لا تملك عهداً من رسول الله «صلى الله عليه وآله» يخولها الخروج في مسيرها ذاك، فإن عند أمير المؤمنين «عليه السلام» ثمانين عهداً من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كما ذكرناه في بعض الفصول.

3 ـ إن اعتراف عائشة بعدم وجود عهد لديها في خروجها هذا ليس دقيقاً أيضاً، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» قد عهد لها بأن لا تخرج، وذلك في حديث نباح كلاب الحوأب لها، وحديث راكبة الجمل المسمى بـ «عسكر».. وأحاديث أخرى ذكرتها بها أم مسلمة وغيرها مما رواه ابن عباس، وغيره.

4 ـ إن كلام الأحنف لعائشة عن عصمة عائشة، يفتح أمامها أبواب احتمالات الخطأ في مسيرها هذا، ويحتم عليها إعادة النظر في مواقفها، وعرضها على الموازين الشرعية والإيمانية، والعقلية.

5 ـ إن ما أشار إليه الأحنف في سؤاله عن وجود عهد بالعصمة بيَّن أنه لا سبيل إلى ادعاء العصمة لأحد من الناس، لأنه لا سبيل لمعرفتها بصورة يقينية وصحيحة إلا بالتوقيف والبيان من علام الغيوب، الذي يخبرنا عن هذه الأمور، وأمثالها بواسطة أنبيائه وحججه «صلوات الله عليهم».

6 - إن كلام الأحنف لم يترك لعائشة أي عذر، لأنه استدل عليها بالقرآن الذي أمرها بأن تقر في بيتها، وبيتها في المدينة لا بالبصرة. كما أن بيتها هو بيت رسول الله، لا بيت الحرشة الضبي الذي كانت نازلة فيه..

7 - وقد سأل الأحنف عائشة إن كانت قد جاءت لتصلح بين الناس، أو جاءت للحرب، وقد أحرج هذا السؤال عائشة، فاضطرت لادعاء: أنها لم تأت للحرب، بل جاءت للصلح.

وهذا الجواب غير دقيق أيضاً، فهو:

أولاً: يتناقض تماماً مع إعلانها منذ كانت في مكة: أنها خرجت للطلب بدم عثمان.

ويتناقض مع رسالتها لحفصة حول أن علياً «عليه السلام» قد وصل إلى ذي قار خائفاً مرعوباً، وأنها تريد قتله، ويتناقض مع ما جرى في البصرة على السبابجة، وعلى من كانوا في المسجد، وعلى ابن حنيف، وحراسه، وحكيم بن جبلة ومن معه..

بل قد صرحت في نفس خطبتها هذه بقولها: ومن ردنا (بباطل) قتلناه، فربما ظهر الظالم على المظلوم، والعاقبة للمتقين.

ثانياً: لم يكن هناك خلاف بين الناس لتحتاج إلى الصلح بينهم، وإنما بدأ الخلاف بنفس خروجها.

ثالثاً: إنها أعجز من أن تستطيع أن تصلح بينهم حتى لو كان ما يجري بينهم هو مجرد خفق بالنعال، أو ضرب بالحصى، فهل

يصطلحون على يديها، بعد أن صارت السيوف على عواتقهم؟!

8 - إن عائشة لم تجد ما تجيب به الأحنف إلا اتهامه بأنه يهجوها ويشتمها، مع أن كلامه ليس فيه إلا الاستدلال المنطقي الصحيح والرصين، ولكنها أرادت أن تهزمه بطريقة غوغائية، وذلك بإثارة الجماهير ضده باتهامه بما هو منه بريء.

فكيف استحلت أن تفعل به ذلك؟!

وهل في أدلة الأحنف ما يعتبر عقوقاً أو سوء أدب معها؟! فلماذا تشكوا إلى الله عقوقه؟!

وهل أمومتها للمؤمنين تجعل مجرد نصيحتهم لها عقوقاً؟!

القمع.. دليل الفشل:

وقالوا أيضاً:

إنه حين ذكر الزبير قتل عثمان، وأظهر عيب علي «عليه السلام» قام إليه رجل من عبد القيس، فقال: «أيها الرجل، أنصت حتى نتكلم».

فقال عبد الله بن الزبير: «وما لك وللكلام»؟!

فقال الرجل العبدي:

«يا معشر المهاجرين، أنتم أول من أجاب رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم»، فكان لكم بذلك فضل، ثم دخل الناس في الإسلام كما دخلتم، فلما توفي رسول الله «صلى الله عليه وآله وسلم» بايعتم

رجلاً منكم: والله ما استأمرتمونا في شيء من ذلك، فرضينا واتبعناكم، فجعل الله عز وجل في إمارته بركة.

ثم مات رضي الله عنه واستخلف عليكم رجلاً منكم فلم تشاورونا في ذلك فرضينا وسلمنا.

فلما توفي الأمير جعل الأمر إلى ستة نفر، فاخترتم عثمان وبايعتموه عن غير مشورة منا.

ثم أنكرتم من ذلك الرجل شيئاً، فقتلتموه من غير مشورة منا، ثم بايعتم علياً من غير مشورة منا: فما الذي نقمتم عليه فنقاتله؟!

هل استأثر بفيء؟! أو عمل بغير الحق؟! أو عمل شيئاً تنكرونه فنكون معكم عليه؟! وإلا فما هذا»؟!

فهمّوا بقتل ذلك الرجل، فقام من دونه عشيرته، فلما كان الغد وثبوا عليه وعلى من كان معه فقتلوا سبعين رجلاً(1).

وقد كان هذا الحادث في جملة ما اعتد به أصحاب علي على أصحاب الجمل، وما أكثر الذين يقولون قول هذا الرجل العبدي، وما أكثر الذين وقعوا معه في حيرة من أمر طلحة قبل قتل الخليفة عثمان وبعده.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص469 و 470 و (ط مؤسسة الاعلمي) ج3 = = ص486 والكامل في التاريخ ج3 ص217 وأعيان الشيعة ج1 ص453.

ونقول:

1 - إن هذا الرجل القيسي والذي قدم حياته في نهاية الأمر ثمناً لبضع كلمات تفوه بها، حين أراد أن يتكلم، واجه القمع المقرون بالاستخفاف به، كما ظهر من قول عبد الله بن الزبير له: «ما لك وللكلام»؟!

فدل ابن الزبير بذلك على أنه لا يقر بأن للناس من أمثال هذا الرجل حقاً في إبداء الرأي.. لا سلباً ولا إيجاباً، ولو أن هذا الرجل كان رئيس قبيلة أو زعيماً ذا نفوذ لم يعترض عليه ابن الزبير، ولوجدناه يصغي إليه باهتمام بالغ.

ومن الواضح أيضاً: أن ابن الزبير لم يكن على علم بما يكنه ضمير هذا الرجل، ولا سبيل له إلى معرفة ما يدور بخلده، فلماذا لا يفسح المجال له ليعبر عن رأيه؟! ومن الذي أعطاه ولاية السماح والمنع في مثل هذه المواقف المصيرية، التي لها مساس بحياة الناس وبأرواحهم؟!

2 - ثم إن ذلك القيسي قد تعرض لخطر القتل ـ لولا قيام عشيرته دونه ـ ولكنها لم تستطع منع القتل عنه في نهاية الأمر، فقدم روحه ثمناً لموقفه لمجرد أنه طالب طلحة والزبير بالإفصاح عن مؤاخذاتهم على علي «عليه السلام» الذي يدعوهم هؤلاء الناكثون إلى قتاله بالأصل. مع تقديمه وعداً مسبقاً بأن يكون معهم ضده إن جاءت مبرراتهم مقبولة ومعقولة.

3 - إذا كان هذا هو رأيهم في الناس وهذه هي سياستهم معهم منذ البداية، فلا بد أن يتوقع الناس منهم ما هو أقسى وأشد بعد إمساكهم بمقاليد السلطة، ولعلهم لن يسمحوا لهم حتى بالأكل والشرب إلا حين يحلو لهم ذلك، وبالمقدار الذي يحددونه لهم.

4 - لو كان عند طلحة والزبير، وحزبهما أدنى حجة يمكنهم أن يقنعوا بها الناس، أو أن يثيروا الشبهة لديهم في عدل علي «عليه السلام»، أو في استقامته، لما كانوا بحاجة إلى قمع ذلك الرجل ثم قتله، لمجرد مطالبته بالمبررات لمواقفهم، ولمطالبهم..

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

1. الفهرس الإجمالي

ا

الفصل الرابع: الإمام الحسن عليه السلام وعمار في الكوفة............6 - 34

الباب الثالث: علي عليه السلام من المدينة إلى الربذة..

الفصل الأول: هكذا بدأت المواجهة.. ....41 - 70

الفصل الثاني: الغدر والنكث بنظر علي عليه السلام. ....77 - 108

الفصل الثالث: يشاور أصحابه.................................119 - 132

الفصل الرابع: لا بد من الاستعداد............................145 - 148

الفصل الخامس: الأشتر يواجه الناكثين والمتخاذلين.. .....162 - 176

الفصل السادس: العراق ضرورة.. والكوفة عاصمة......192 - 200

الباب الرابع: الناكثون على طريق البصرة..

الفصل الأول: أحلام.. وسراب.................................220 - 214

الفصل الثاني: عمال عثمان.. ونفقات الحرب.. ....233 - 232

الفصل الثالث: في طريق الحوأب.. ....254 - 258

الفصل الرابع: الجمل.. والكلاب...............................283 - 282

الفصل الخامس: الأفغاني.. وحديث كلاب الحوأب........309 - 314

الفصل السادس: الناكثون.. وأبو الأسود..........................343 - 352
الفهارس:.. 343 - 358

2. الفهرس التفصيلي

ا

الفصل الرابع: الإمام الحسن عليه السلام وعمار في الكوفة..

بعض ما جرى في الكوفة: 8
إعتذار لا بد منه: 17
توضيحات: 17
الإمام الحسن عليه السلام فتى حدث: 18
يحزنني قلة من معي: 19
فلتة غضب عائشة: 22
بايعوه على ما بايعوا عليه السابقين: 23
حديث علي عليه السلام عن الناكثين: 24
لن أقاتلهم وفي نفسي منهم حاجة: 24
إغراءات علي عليه السلام للناس: 25
إلماحة الإمام الحسن عليه السلام إلى عائشة: 26
التنويه بكثرة المهاجرين والأنصار: 27
الأفضل والأفقه والأعدل: 27

خطب متعددة: 28
علي عليه السلام يدعو الكوفيين إلى الجهاد: 29
المؤمنون والمسلمون: 30
تحذيرات مبطنة: 31
الجرأة والإستهتار بالعقول: 31
الجرأة على الله، والاعتذار من غيره: 32
أطاعا أبا بكر وعمر وعصيا علياً عليه السلام: 32
عرض البيعة على طلحة والزبير: 33
جرائم الناكثين في البصرة: 35
هل كان ابن مسعود حياً؟!: 35
ابن مسعود أم أبو مسعود؟!: 36

الباب الثالث: علي عليه السلام من المدينة إلى الربذة..

الفصل الأول: هكذا بدأت المواجهة..

علي عليه السلام يواجه الناكثين: 43
مستمع اللدم: 50
لكل ناكث شبهة: 50
أهله وأولياؤه وعترته: 51

صرنا سوقة: 55
فبكت الأعين منا لذلك: 57
أخطار وضع الخلافة في غير أهلها:... 58
ولاة لم يألوا الناس خيراً!!: 58
فراسة علي عليه السلام: 61
النكث، والغدر!!: 62
تفريق الجماعة، وإلقاء بأس المسلمين بينهم: 62
مضمون الدعاء على البغاة: 63
لجوء علي عليه السلام إلى الله: 64
نحن أحق بالأمر: 65
طلحة والزبير أبعد الناس عن أمر الخلافة: 65
المروق، وإحياء البدعة: 66
إن أعظم حجتهم لعلى أنفسهم: 67
أنا راض بعلم الله فيهم: 67
إن فاءا فحظهما أحرزا: 68
المبتدعات المشبهات مهلكات: 69
حدود صبر علي عليه السلام: 70
حفظ نظام المسلمين: 71
لا بد من معرفة الدوافع أيضاً!: 71

الوعد الصادق:.. 72
أهل الدنيا أعداء لبعضهم:... 73
علي عليه السلام يخبر عن المستقبل:.. 75
التطبيق للتوضيح:.. 76
الفصل الثاني: الغدر والنكث بنظر علي عليه السلام.
مصير البشرية.. مرتبط بما يجري:.. 80
إيضاحات حول البغاة:... 89
لسنا نرعد حتى نوقع:.. 96
لا نسيل حتى نمطر: 97
وضوح الرؤية، وامتلاك القرار: 98
عودة الجور إلى أوطانه:.. 100
المطامع هي المبررات: 101
الإنصاف هو الحل: 102
يطلبون حقاً هم تركوه: 103
وإني لعلى يقين من ربي: 105
لماذا استعجلوا للطلب بدم عثمان؟!:................................... 105
قيام الناس ضد طلحة والزبير:... 106
آذنوه بالحرب فخطب الناس: 109

صراحة علي عليه السلام، ووعي الأمة: 111
لقد نبهكم علي بن أبي طالب: 112
منطقان لا يلتقيان: 112
حتى الحقائق تصبح موهومة: 113
الموت.. على الفراش بنظر علي عليه السلام: 115
شكوى علي عليه السلام من طلحة والزبير: 116

الفصل الثالث: يشاور أصحابه..

علي عليه السلام يستشير أصحابه: 121
حاجة علي عليه السلام إلى المشورة: 123
هل هذا سؤال ساذج؟!: 124
ما طلبه علي عليه السلام من مستشاريه: 125
رأي عمار: 126
رأي ابن عباس: 127
رأي أسامة: 128
علي عليه السلام يتقصد طلحة والزبير: 129
هذه هي خطة علي عليه السلام: 131
حماس الحجاج بن غزية: 132
نصرة علي عليه السلام نصرة الله عز وجل: 132
للأمة حق السؤال: 133

خطة علي عليه السلام: 134
حرب الجمل دفاعية:... 136
المغيرة يلبس الحق بالباطل: 136
الفصل الرابع: لا بد من الاستعداد..
يحض الناس على الخروج للحرب: 147
استخفاف حبيس الرسول صلى الله عليه وآله: 149
استخف قومه، فأطاعوه: 150
حبيس رسول الله صلى الله عليه وآله:... 153
استفزاز الطلقاء:.. 154
التلبيس على الناس: 155
ضرب الناس بعضهم ببعض: 155
اللهم فاكف المسلمين مؤونتهما:.................................. 156
نظرتان متفاوتتان:.. 157
أحسنت والله وأجملت: 160
الفصل الخامس: الأشتر يواجه الناكثين والمتخاذلين..
رسالة الأشتر إلى عائشة وجوابها: 164
تهديدات الأشتر لعائشة: 165
منسأة عائشة:.. 165

عائشة تلقي جلبابها: 166
عائشة تظهر شعيراتها: 167
سؤال.. وجوابه: 168
عائشة تحتجب من الحسنين عليهما السلام: 169
جواب عائشة: 170
الاتهام لا ينفي الوقائع: 170
أنت أعور: 173
الأشتر، والممتنعون عن المسير: 175
جهاد المرأة: 178
المتثاقلون عن الحرب: 179
اعرف سوء خلقك صغيراً وكبيراً: 182
ابن عمر والفئة الباغية: 184
كعب بن مالك يتهم علياً عليه السلام: 185
يا مالك، دعني: 187

الفصل السادس: العراق ضرورة.. والكوفة عاصمة..

ملاحقة الناكثين: 194
الريب في حديث ابن سلام: 195
علي عليه السلام يبادر عدوه: 196
اختيارهم البصرة يسهل الأمر: 198

مودة أهل الكوفة لأهل البيت عليهم السلام: 201

من نصرني: فقد أجاب الحق: 202

اخترتكم على الأمصار: 203

المدينة مهد الإسلام:.. 204

عجز المدينة يمنع من اختيارها: 205

القدرات البشرية: 205

خطوط المواصلات: 205

الحجاز.. والولاء لأهل البيت عليهم السلام: 207

الحجاز فاشل إستراتيجياً: 209

العراق أولاً:.. 210

الوضع الاجتماعي في الحجاز: 211

الكوفة هي الأهم والأوفق: 211

الكوفة أكثر استعداداً للانقياد لعلي عليه السلام:.......................... 212

الوضع الاقتصادي في العراق: 212

الوضع التعبوي في الكوفة:.. 212

الحركة التجارية والثروات: 212

سهولة التواصل مع سائر المناطق: 213

التأثير الإعلامي: 215

الحياة العسكرية في العراق: 215
المدد والعدد في العراق:.. 216

الباب الرابع: الناكثون على طريق البصرة..

الفصل الأول: أحلام.. وسراب..

ندم! أم عجز؟!:.. 222
الإكراه على البيعة:... 225
تقييم المفيد رحمه الله لموقف عائشة: 227

الفصل الثاني: عمال عثمان.. ونفقات الحرب..

استعدادات الناكثين: 235
إنفاق الأموال:.. 241
من أين لك هذا؟!: 242
نساء النبي صلى الله عليه وآله يودعن عائشة: 244
أتلقونني بين مخالب علي؟!:.. 244
الوليد وأموال عثمان: 248
أقوال عائشة في حجر إسماعيل:... 252

الفصل الثالث: في طريق الحوأب..

حديث استمالة ابن عمر عند ابن قتيبة: 256
أمهات المؤمنين في وداع عائشة: 264

هذا جانب من الحقيقة: 267
وهن التمويه والتشويه: 268
مروان يتوعد طلحة والزبير:... 269
خلوة سعيد بطلحة والزبير: 270
سعيد بن العاص وعائشة:.. 270
يوم النحيب: 271
ارجعوا بأمكم:.. 272
إمامة الصلاة، في البصرة؟! أم في طريقها؟!: 273
عائشة مذعورة:... 275
لو ظفرنا لافتتنا: 276
الخلافة في غير قريش!!:... 279

الفصل الرابع: الجمل.. والكلاب..

عسكر.. جمل عائشة:.. 285
عائشة ومشكلة الحوأب:... 288
هل روايات شراء الجمل متناقضة؟!:....................................... 293
سلمان وجمل عائشة: 293
تضمين الحدث وسائل نشره: 295
الدلالات فرضت نفسها:.. 300

اسم الجمل: 301
عائشة أسهمت في الإعلام: 302
أول شهادة زور في الإسلام: 303
ليست هذه أول شهادة زور: 304
مكيدة ابن الزبير: 304
كثرة كلاب الحوأب، وشدة نباحها: 305
عائشة ونباح كلاب الحوأب: 306

الفصل الخامس: الأفغاني.. وحديث كلاب الحوأب..

الأفغاني وحديث كلاب الحوأب: 311
التشيع والعصبية: 318
التهافت المزعوم في حديث الحوأب: 320
في النساء أفضل من عائشة: 323
ما أكثر رواة الشيعة في صحاح السنة: 324
الشهود ويقين عائشة: 325
لا يقبل حديث من ينصر نحلته: 327
أم زمل صاحبة الجمل.. لا عائشة: 330
الأفغاني وعدالة ابن عباس: 334
كيف عرف ابن عباس بحديث الرسول صلى الله عليه وآله؟!: 335
قوم هلكى قائدهم في الجنة: 338

الفصل السادس: الناكثون.. وأبو الأسود..

نصوص مسمومة: 345
منعهم من قتل قتلة عثمان فنكثوا: 346
ليت عائشة اتعظت بما وعظت: 348
عائشة تعرف.. ولا تعرف: 351
موقف الناكثين من الناصحين: 353
عائشة لا تجيب على استدلالات أبي الأسود: 355
الاحتجاجات في طبيعتها: 360
قتلة عثمان بالمدينة لا بالبصرة: 362
ألزموهم بما ألزموا أنفسهم: 363
الأحنف يتصدى ويتحدى: 365
القمع.. دليل الفشل: 369

الفهارس:

1 ـ الفهرس الإجمالي 375
2 ـ الفهرس التفصيلي 377